الدورة الإنتخابية الخامسة
السنة التشريعية الأولى
الفصل التشريعي الأول

الجلسة رقم (٢)
الاثنين ٢٠٢٢/٢/٢٨

ابتدأت الجلسة الساعة (١٢:٣٢) ظهراً

النصاب:- (٢٨٨)

- السيد رئيس مجلس النواب:

نيابة عن الشعب نفتتح الجلسة الثانية الدورة الانتخابية الخامسة السنة التشريعية الأولى الفصل التشريعي الأول وخير ما نفتتح به هو تلاوة آيات من القرآن الكريم.

- السيد همام عدنان (موظف):-

يقرأ آيات من الذكر الحكيم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

- الفقرة أولاً: تأدية اليمين الدستورية لبعض السيدات والسادة النواب.

أشارة الى كتاب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات المعنون الى الامانة العامة لمجلس النواب، نود أعلامكم بأن المرشح الحاصل على اعلى الاصوات من الخاسرين على محافظة صلاح الدين هو السيد محمد كريم عبد الحسين هادي وهو بديلاً عن السيد عمار الجبوري، وأيضاً كتاب مفوضية الانتخابات المعنون أيضاً الى أمانة المجلس، نود أعلامكم بأن السيد علاء صباح مرعي الحيدري هو المرشح الحاصل على أعلى الاصوات من المرشحين الخاسرين عن محافظة البصرة الدائرة الانتخابية الأولى، وبكتاب آخر أيضاً نود اعلامكم بأن المرشح البديل عن السيد راكان سعيد علي في الدورة الانتخابية الخامسة لعضوية مجلس النواب العراقي عن محافظة كركوك، غير محددين رقم الدائرة ولكن محددين أنه بديله السيد وصفي عاصي حسين علي، يتفضل كل من السيد وصفي عاصي والسيد علاء صباح مرعي والسيد محمد كريم لتأدية اليمين الدستورية، تفضل استاذ علي.

أدى السادة (وصفي حسين عاصي) و (علاء صباح مرعي) و (محمد كريم عبد الحسين البلداوي) و (عادل حاشوش جابر) اليمين الدستورية.

السيدات والسادة النواب.

***الفقرة ثانيا: تشكيل اللجان النيابية الدائمة لمجلس النواب:-**

سبق وأن تمتكليف السيد النائب الأول لرئيس مجلس النواب بمهمة متابعة توزيع السيدات والسادة النواب على اللجان والتواصل مع القوى السياسية المشكلة للمجلس والنواب المستقلين لتوزيع كافة الاعضاء على جميع لجان المجلس، لغاية الآن لم تقدم جميع القوى السياسية الاختيارات بشكل دقيق، قسم منهم قدموها ولكن ليس بالشكل الدقيق، غير دقيقة الاختيارات الموزعة لأنه حصل تركيز على لجان وترك لجان أخرى وهذا لا يجوز، يجب أن يتم توزيع السيدات والسادة النواب لملئ أو إشغال جميع لجان المجلس لكي تمارس عملها بشكل واضح وبشكل صحيح منذ الخطوة الاولى، أيضاً أطلب من القوى السياسية أن تراعي وجودها في كل اللجان، يعني بعض القوى السياسية وسوف لن نذكر أسمها تم اهمال طلباتها لتوزيع النواب على اللجان لقيامهم بتوجيه نوابهم الى لجان محددة دون الاخرى، ولم يراعوا الاختصاصات، ولم يراعوا توزيع زيلاتهم وزملائهم الآخرين على باقي اللجان، فعليهم أن يراجعون تقديمهم مرة أخرى ويتواصلون مع السيد النائب الأول لإكمال مشاركتهم في هذه اللجان، يعني كتلة من أربع نواب تضع الأربع نواب في اللجان السيادية، كيف ممكن نطلب من كتلة من (٥٠) أو (٦٠) نائب أو (٧٠) نائب أن تتوزع اذا تشاهد كتلة من أربع نواب تتجه الى لجنة أو لجان محددة، بجميع لجان المجلس مهمة، وجميع لجان المجلس مناط بها عمل مهم ينعكس على أداء المجلس وينعكس على الدور الرقابي والدور التشريعي بما يتعلق بمهام هذه اللجنة، أرجوا مراجعة هذه الطلبات ومراجعة هذا التقديم وأن تكون هنالك رؤية واضحة للقوى السياسية لدى تقديمها لتوزيع نوابها على اللجان، وأطلب أيضاً عرض عليكم أمر للتصويت، وصلت الى رئاسة المجلس بموجب المادة (١٤٨) من النظام الداخلي، يجوز اجراء تعديلات على هذا النظام بناءً على اقتراح من الر ئاسة أو (٥٠) عضواً من أعضاء المجلس وبموافقة أغلبية عدد الاعضاء.

أقترحت رئاسة المجلس أن يتم تسمية (٢٥) لجنة نيابية بكافة المهام والاختصاصات التي نرآى أنها ضرورية لتحديد المهام وتحديد المسؤوليات في هذه اللجان، وأيضاً توجد بعض اللجان تم دمجها من الدورات السابقة لم يتحقق النصاب في هذه اللجان، فأصبحت مهام هذه اللجان في لجان أخرى، فسوف أذكر على السيدات والسادة النواب أسماء اللجان الـ (٢٥) وأطلب أيضاً من المجلس التصويت، اللجان.

١. اللجنة القانونية.
٢. اللجنة المالية.
٣. لجنة الامن والفاع.
٤. لجنة النزاهة.
٥. لجنة النفط والغاز والثروات الطبيعية.
٦. لجنة العلاقات الخارجية.
٧. لجنة الخدمات والاعمار.
٨. لجنة الكهرباء والطاقة.
٩. لجنة الاقتصاد والصناعة والتجارة.
١٠. لجنة الاستثمار والتنمية.
١١. لجنة التخطيط الستراتيجي والخدمة الاتحادية.
١٢. لجنة الصحة والبيئة.
١٣. لجنة الاقاليم والمحافظات الغير منتظمة في اقليم.
١٤. لجنة النقل والاتصالات.
١٥. لجنة الثقافة والسياحة والآثار والاعلام.
١٦. لجنة التربية.
١٧. لجنة التعليم العالي.
١٨. لجنة الزراعة.

١٩.لجنة الشباب والرياضة.
٢٠.لجنة العمل ومنظمات المجتمع المدني.
٢١.لجنة الهجرة والمهجرين والمصالحة المجتمعية.
٢٢.لجنة الشهداء والضحايا والسجناء.
٢٣.لجنة حقوق الانسان.
٢٤.لجنة الاوقاف والعشائر.
٢٥.لجنة المرأة والاسرة والطفولة.

أطلب من المجلس التصويت على تحديد هذه اللجان للمجلس، وللتوضيح، لمتابعة البرنامج الحكومي لم تلغى هذه اللجنة، هذه اللجنة تم تعديل اسمها لتصبح لجنة التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحادية ومراقبة البرنامج الحكومي هو من مهام هذه اللجنة وسوف يذكر ذلك في النظام الداخلي للمجلس، أطلب من المجلس التصويت، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

أيضاً أطلب من المجلس التصويت على لجنة برئاسة السيد النائب الأول حاكم الزاملي وعضوية كل من السيدات والسادة النواب أدناه لغرض محدد، وهو تعديل مهام اللجان في النظام الداخلي، يعني تعديل النظام الداخلي بما يتعلق بجزئية أو ببند المهام لكل لجنة من اللجان التي تم ذكرها، وما سوف يصل أليه، أو ما ستصل أليه اللجنة سوف يعرض على رئاسة المجلس ومن ثم يعرض على السيدات والسادة النواب لابداء الرأي والتصويت عليه، هذه اللجنة فقط سوف تعد المهام وتعرضها على السيدات والسادة النواب للتصويت على تعديل مهام اللجان حسب التقسيمات التي تم التصويت عليها، اللجنة برئاسة النائب الأول لرئيس مجلس النواب السيد حاكم الزاملي، عضوية السيد حسن كريم الكعبي، وعضوية السيد فالح الساري، وعضوية السيد محمد تميم، والسيدة فيان صبري، أطلب من المجلس التصويت على هذه اللجنة، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة)

السيدات والسادة النواب النصاب (٢٨٨) حاضر، الآن اللجان موجودة، تكملون التوزيع خلال اليومين القادمة مع السيد النائب الأول، الاسبوع القادم سوف يتم التصويت والكتل التي لا تلتزم والافراد المستقلين الذين لا يلتزمون في السياقات والمعايير سوف يرجئ النظر في التصويت الخاص فيهم، الاولوية لعمل اللجان، والاولوية للمضي في عمل اللجان، وننتظر اكمال توزيع السيدات والسادة على اللجان بعد ما تم تسمية الجان.

***الفقرة ثالثاً: دعوة عامة للمناقشة بخصوص (ارتفاع سعر صرف الدولار) بحضور السيد وزير المالية.**

دعوة عامة للمناقشة بحضور السيد وزير المالية لمناقشة سعر الصرف وتداعياته على السوق من خلال ارتفاع الاسعار وتضرر شريحة الفقراء، وكذلك مناقشة الدين العام والسياسة العامة لوزارة المالية وما هي المعالجات أزاء ذلك.

يتفضل السيد وزير المالية ومن يرافقه من كوادر الوزارة.

أطلب من المجلس اضافة فقرة الى جدول الاعمال مناقشة عامة تكون في نهاية جدول أعمال المجلس، ارجوا من المجلس التصويت على اضافة هذه الفقرة على جدول الاعمال، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

من لديه أمر عام يرغب طرحه على المجلس تكون الفقرة رابعاً في جدول الاعمال.

نقطة نظام على الفقرة ثانياً، تفضل.

- النائب مثنى أمين (نقطة نظام):-

في الدورة الماضية كانت هنالك لجنة عدلت النظام الداخلي كاملةً وأنا كنت عضواً فيها برئاسة السيد النائب السابق صباح الساعدي، هذه اللجنة عملت على طوال مئات الساعات والايام، أرجوا أن تعتمد تلك الاقتراحات المتعلقة بتعديل النظام الداخلي والتي خرجت من تلك اللجنة وكل الموجودين فيها كانوا قامات في اللغة والقانون والصياغات التشريعية وأيضاص من ذوي الخبرة في المجلس واعماله.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سلمتوها الى الامانة العامة في وقتها أتذكر.

-النائب مثنى أمين نادر حسين (نقطة نظام):-

فيما يتعلق في مهام اللجان أرجوا توسيع هذه اللجنة لما تفضلت فيه أن هنالك ربما الاغلبية فقط الموجودين في اللجنة، ارجوا توسعتها لتشمل المعارضة أيضاً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لا هو أيضاً جنابك سوف تعرض عليكم كرؤساء قوى سياسية أيضاً تطلعون عليها، والنواب أيضاً جميعهم يطلعون عليها قبل التصويت.

-النائب مثنى أمين نادر حسين (نقطة نظام):-

اذا كانت اللجنة عشرة مثلاً ما المانع؟

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لا يوجد لدينا فيها، هي توجد لجان انفصلت وتوجد لجان أندمجت، يعاد ترتيب مهام اللجان.

-النائب مثنى أمين نادر حسين(نقطة نظام):-

فقط ارجوا النظر بالاعتبار قضية التعديلات التي عملنا عليها.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الآن نمضي في قانون المجلس عندما أصوت أتفق معك، عندما أصوت على النظام الداخلي، أصوت عليه الآن وأعود أصوت عليه مرة اخرى على التعديل، الآن نمضي بقانون المجلس، عندما يكملون التعديل نصوت عليه لأن عندما نكمل التعديل يجب أن يكون في نفس الوقت اللجان موزعة.

نرحب بمعالي وزير المالية والأخت المرافقة له وكيل وزير المالية، نعطي وقت للسد معالي الوزير للتفضل بتقديم ملخص بموجب السؤال المقدم أو الموضوع العام للمناقشة الذي تقدم فيه السيد النائب برهان المعموري، تفضل.

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

أولاً أرغب أن أؤكد احترامي وتقديري المطلق، أكرر المطلق الى مؤسساتنا الدستورية وخاصةً مجلس النواب، انتم العمود الفقري لممارسة الحرية والديمقراطية، وأنتم الخط الأول للحفاظ عنا، احترامي وتقديري هو مطلق للمؤسسة الدستورية، سوف أقدم عرض على قضية سعر الصرف وتأثيره على الاسعار وكيف هذه القضيتين مرتبطة بعملية الاصلاح الاقتصادي وعملية النهوض بالاقتصاد، وان شاء الله بعد العرض مستعد أن أرد على أي، وان شاء الله بعد العرض مستعد أن أرد على أي سؤال يطرح في ضمن هذه الخطوط، عندما تكون هنالك مقتضيات للمصلحة العامة تكون هنالك ضرورة لاتخاذ قرارات حاسمة، وهذه القرارات في الضروف الصعبة تستلزم شجاعة لاتخاذها وكذلك تستلزم شجاعة في عدم التنصل عنها مع مراعات ما يمكن أن ينتج عنها من تأثير على بعض الشرائح الاجتماعية، لقد كانت هنالك دراسة مستفيضة سبقت قرار تخفيض قيمة الدينار شاركت فيها العديد من الجهات ولم يكن القرار فردياً، وبالمقابل تم اتخاذ قرارات أخرى كان من شأنها التخفيف من تأثير ذلك القرار على الفئات ذات الدخل المحدود، ولكن للأسف لم يتم الالتزام بتنفيذ تلك القرارات وهذا الامر لا يقع تحت سلطة وزارة المالية، أن عملية تعزيز ايرادات الدولة غير النفطية هي عملية تشترك فيها كافة مؤسسات الدولة وتساهم في دعمها مختلف مؤسسات المجتمع بضمنها القوى السياسية، مؤسسات المجتمع المدني، الاعلام وغيرها، فهي تتطلب وعياً مجتمعيا قبل أي شيء، ولا يمكن لأي مؤسسة حكومية وتحديداً وزارة المالية أن تنجز هذا الهدف لوحدها بينما هنالك أطراف عديدة لا تؤدي ما عليها فب هذا الشأن، وأزاء ذلك من موقع مسؤوليتي كوزير

للمالية حرصت أن أكون واضح مع المواطنين دون أن أقدم وعوداً وأنا أعلم أنها لا يمكن ان تتحقق، وأجد ان من واجبي القانوني والاخلاقي والشرعي أن أقدم الحقائق كما هية أمام الشعب وأبذل بالمقابل قصارى جهدي لادارة مهامي وأن أبقى مؤتمناً على المال العام، وزعنا لسيادة النواب الكرام العرض الذي أنوي أن أقدمه أن شاء الله، يعطيكم فكرة أن شاء الله تكون واضحة وكاملة لموقف الوزارة من هذه القضايا المهمة، الذي حصل أولاً المسار الذي أدى الى تخفيض قيمة الدينار، طبعاً نحن يجب أن نعود نحن ذهنيتنا الى عام ٢٠٢٠ و ٢٠١٩ وهو الخلفية ما حصل في عام ٢٠٢٠، شهد هذا العام تدهوراً تاريخياً في اسعار النفط لتأثير جائحة كورونا في فترة من الزمن أصبح سعر النفط سالب ٢٠ دولار، رافقه تراجع في حجم مبيعات النفط العراقية، الافاق المستقبلية للاقتصاد العالمي بأنه ضعيفة جداً حيث قدر صندوق النقد الدولي ال أي ان أف نسبة التراجع بحوالي ٩٬٤ % في عام ٢٠٢٠، يعود الارتفاع بنسبة ٥,٤% في عام ٢٠٢١ مضافاً الى ذلك التوقعات السلبية الناتجة عن صعوبة التكهن في اتجاهات تطور الجائحة، وفي خضم تلك الازمة جائت استقالة الحكومة السابقة في تشرين الثاني ٢٠١٩ ونتيجة ذلك لم يتم اعتماد ميزانية لعام ٢٠٢٠ حيث شكلت الحكومة الحالية في أيار ٢٠٢٠ وتم حينها اعتماد قاعدة ١٢/١ وهذا الشكل اذا تشاهدونه على الصفحة الخامسة يعطيكم تقلبات بأسعار ومبيعات النفط وتلاحظون كيف أدى الى أنخفاض هائل في ايرادات الدولة، السلايد السادس التحديات المستجدة، شهد البلاد بلد في ذلك الوقت بأزمة اقتصادية خانقة كان أبرز جزء منها هو تأخر تسديد رواتب الموظفين ومعاشات المتقاعدين ومنح العاطلين عن العمل وتكررت هذه الحالة لعدة أشهر متتالية، قيمة النفقات أي الرواتب ومعاشات ومخصصات التامين الاجتماعي هي أعلى بكثير من الواردات لمعظم عام ٢٠٢٠، لم يكن هنالك خيار سوى الاقتراض لتلبية متطلبات التزامات الدولة تجاه المواطنين لذلك فأن مجلس النواب آن ذاك مرر قانونين لتمويل العجز في حزيران وتشرين ٢٠٢٠ من ما سمح للحكومة باقتراض (٢٧) ترليون دينار واذا تشاهدون أيضاً الشكل في سلايد رقم ٦ عن صافي واردات النفط مقابل المصاريف التشغيلية، تلاحظون كم كان العجز خلال هذه الفترة، سلايد ٧ يعطيكم استجابت وزارة المالية، لقد كانت مشكلة العجز المالي ومشاكل اعداد الموازنة العامة وتأخر ارسالها الى مجلس النواب تعالج بحلول جزئية وآنية ولكن من حجم التعقيدات الضاغطة والمهددة للاقتصاد العراقي وكان لا بد من أيجاد حلول جذرية لها، لذلك كانت هنالك حاجة لعملية ادارة الازمة تعمل على تلبية المتطلبات الملحة وبنفس الوقت العمل على تطوير استراتيجية طويلة الامد لمعالجة عناصر الضعف الموجودة وهو ما تمثل في الاقتراض قصير الامد لتلبية الاحتياجات الضاغطة مثل الرواتب والمعاشات والتأمين الاجتماعي والبضائع والخدمات الاساسية، هذه قضية مهمة جداً لأن سؤل عدة مرات عن الاقتراض في تلك السنة تلك الاشهر، بصراحة دولة لا توجد لديها موارد أخرى ممكن تحصيلها بسرعة في ضل أزمة خانقة مثل ما حدث في منتصف ٢٠٢٠ وأوائل ٢٠٢٠ بدون اللجوء الى الاقتراض الفوري، اما المعالجة طويلة الامد فتمثلت في تقديم الورقة البيضاء للاصلاح الاقتصادي والمالي والتي مثلت رؤيا واضحة ومحددة ذات منهجية لتأسيس اقتصاد متوازن آمن بعيداً عن التقلبات يوفر الآمان للمواطنين واصحاب رؤوس الاموال ويعزز من استقرار البلد، كذلك مثلت عنصر اطمئنان للمجتمع الدولي وشجعوا على الاندفاع لبناء شراكات اقتصادية حقيقية مع العراق سواءاً على المستوى الاقليمي أو الدولي، وحضيت الورقة البيضاء للاصلاح الاقتصادي والمالي بدعم مجلس الوزراء ومجلس النواب والمؤسسات والهيئات الاقتصادية العراقية، كما استجاب المجتمع الدولي ايجابياً من خلال تشكيل مجموعة الاتصال لدعم الاقتصاد العراقي، السلايد الثامن يعطيكم ضرورة الاصلاح، ساد في العالم أثاراً مدمرة وانحصاراً اقتصادياً حاداً أثناء الانغلاق الكلي المفروض عالمياً جراء انتشار جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط، فبالرغم من كون تلك الصدمات الاقتصادية استثنائية ولا يمكن التنبؤ بحدوثها إلا ان الخلل الهيكلي في الاقتصاد العراقي الذي تفاقم بسبب الضغوط السكانية كان سوف يؤدي حتماً الى مثل الازمات، فالسؤال كان قبل الجائحة كان يتعلق بتوقيت حدوث الازمة وليس بإمكانية حدوثها أصلاً، أن الخلل في الهيكلة الاقتصادية هو حاصل تراكم السياسات العامة والاقتصادية منذ سبعينات القرن الماضي والمتمثلة بتوظيف عائدات النفط المتزايدة للبلاد كأدات لتقييم دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع من خلال توسيع القطاع العام وسيطرة الدولة المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد وزيادة الدور الريعي للدولة في تقديم الخدمات العامة للمجتمع، وتهدف الورقة البيضاء الى اعادة التوازن الى الاقتصاد العراقي و وضعه على مسار يسمح للدولة بإتخاذ الخطوات المناسبة في مستقبل تطويره الى اقتصاد ديناميكي متنوع يخلق الفرص للمواطنين لعيش حياة كريمة وذلك من خلال اقتراح مجموعة من الاصلاحات والسياسات الشاملة، وأيضاً حماية الفئات الهشة في المجتمع عن طريق توفير نظام شامل للرعاية الاجتماعية وتوفير خدمات التعليم والرعاية الصحية الشاملة وضمان توجيه الموارد الشحيحة نحو تلك الفئات خلال الفترة الانتقالية الصعبة المقبلة، سلايد رقم ٩ يعطيكم التحديات ذات

التاثير المباشر، اذا تشاهدون الشكل التنبؤات الموجودة في منتصف و أواخر سنة ٢٠٢٠ وانا في اجتماعات مستمرة مع الدائرة الاقتصادية في الوزارة ، مع البنك المركزي، مع وزارة التخطيط وخاصةً مع صندوق النقد والبنك الدولي، اذا لم نأخذ اجراءات كانت التنبؤات واضحة وامامكم هذا الشكل يعطيكم الارقام الحقيقية التي كانت تواجهنا اذا لم ناخذ تغييرات اساسية تنقذ هذا الوضع، كان احتياطي العملة الاجنبية في تراجع واذا مضينا دون أي تغيير كان ممكن أن ينفذ في هذه السنة أي في سنة ٢٠٢١، طبعاً نحن عندما نتكلم عن سنة ٢٠٢١ أو ٢٠٢٢ نشاهد اسعار النفط كانت بارتفاع مستمر لكن هذا لم يكن الواقع في منتصف و أواخر ٢٠٢٠، كانت جميع التنبؤات تدل على تراجع في الاسعار وبقاؤها على مستوى منخفض، فانخفاض احتياطي العملة الاجنبية الداعمة للدينار العراقي بشكل كبير وذلك من ٦٧,٩ مليار دولار في كانون الاول الى ٥٤ مليار دولار في كانون الثاني، يعني في هذه السنة أي في ٢٠٢٠ بدأ التراجع الحقيقي باحتياطي البنك المركزي وهو الداعم الاول والاهم في الحفاظ على سعر الصرف، وفي حين أن كانت التوقعات في اسعار النفط ومعدلات النمو العالمي، ثم بعد ضهور متحور دلتا اذا تتذكرون في أواخر ٢٠٢٠ بدأ متحور دلتا وهو كانت عواقبه جداً خطرة في ذلك الوقت فكانت كل التنبؤات بأنه سوف تتزايد الازمة ليس التراجع، وتشير الى أن تلك الاحتياطات سوف تنخفض الى ٢٧ مليار دولار بحلول نهاية عام ٢٠٢١ وفي تنبؤات الموديل الذي استعملته أنا شخصيا كان احتياطي العراق يتبخر في سنة ٢٠٢٣ أي لا يوجد لدينا ما يكفي لدعم الدينار أو ما يكفي في أن نمول استيرادات العراق الضرورية، وكان من المتوقع أن تلك الانخفاض كان سوف يؤدي الى فرض انخفاض قيمة الدينار العراقي على نحو فوضوي وحاد بحلول منتصف عام ٢٠٢١ حيث توقعات السوق تشير الى تآكل قيمة العملة قبل ذلك بأشهر، أرغب أن اذكر السادة النواب الكرام عندما تكون عملية تغيير صرف غير مدروسة وفي حالة فوضوية سوف نكرر تجارب الدول التي فقدت السيطرة على عملتها، أعطيكم مثال بسيط على (مصر) مصر في ٢٠١٦ أو ٢٠١٧ كان سعر الصرف الدولار الامريكي يعادل تقريباً سبعة جنيهات مصرية، ما بين ليلة وضحاها أصبح (١٨) وقفز يوم الى (٢١) لأن فوضى أصبحت لم تكن مدروسة وضغوط الاسواق على قرارات التابعة للبنك المركزي المصري أدى الى فقدان السيطرة الكلية وهذا ما حدث أو يحدث الآن في تركيا، وحدث وسوف يحدث في دول اخرى عندما تجد ضغوطات على سعر الصرف وتنبؤات واقعية، سوف لن يوجد تجاوب من وزارة المالية والبنك المركزي في هذا الواقع، تتراكم الضغوطات وجداً تنفجر في وجوهنا، هذا الخوف كان والخشى في أواخر سنة ٢٠٢٠، ما هي الخيارات المطروحة كانت أمامنا، كان لا بد من أيجاد مسار داخلي آمن ومحدد يعالج المشاكل الاقتصادية الداخلية ويحقق نوع من الاستقرار الداخلي والثبات في سياسة البلد الاقتصادية ويؤمن رواتب الموظفين وغيرها من الاستحقاقات كما يحافظ على الدينار العراقي لمواجهة تقلبات السوق الدولي والاحداث التي تدور من حولنا، فكان التوجه نحو تحديد سعر الصرف بهامش مريح للاقتصاد العراقي واخراج الاقتصاد من دائرة الخطر واعطاء مساحة وأمنة، مساحة جديدة وآمنة للدينار العراقي وحمايته من أي متغيرات خارجية وهي خطوة استباقية، أكرر استباقية لان شاهدنا امامنا ما لايحدث، اذا لم نأخذ خطوة مدروسة وتفرض علينا الضغوطات من السوق الداخلية أو الخارجية على سعر الصرف، وهي خطوة استباقية أثبت الواقع أنها كانت صائبة وقد سبقت تلك الخطوة بالامور التالية اسابيع من النقاشات ربما أشهر من النقاشات مع السيد رئيس الوزراء ومستشاريه والبنك المركزي وصندوق النقد الدولي وخبراء الاقتصاد، ثانياً نقاشات مع قادة الكتل السياسية أنا اجتمعت مع كثير منهم على انفراد وأيضاً في جلستين مع كل الكتل جميعها بحضور فخامة رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب و عرضت هذه القضية بكل وضوح وبكل شفافية أمام الجميع، وحصل اتفاق واسع، توجد بعض الاطراف لا انكر قالوا كلا، لكن الاكثرية اذا ليس الاكثرية الساحقة من الكتل السياسية ومن المختصين ومن كل الاطراف الرئيسية التي ساهمت في أخذ هذا القرار، هو كان قرار ضرورية تغيير سعر الصرف لاسباب المذكورة سابقاً وسوف أذكرها لاحقاً، أيضاً صندوق النقد أخذ موقف علني بأن التغيير كان ضروري أن يحدث في ذلك الوقت، النسبة كانت معقولة والنسبة يجب أن تحدد في مسار التنقل في الاسعار سعر الصرف خلال الأزمنة السابقة، اذا نأخذ سعر الصرف في ٢٠٠٣ أو ٢٠٠٤ بدأت تقريباً ١٥٠٠ للدينار ومن ثم صعد تدريجياً، يعني عملية التغيير غير منحوتة على سمنت أو كونكريت، مرتبطة بالظروف الاقتصادية، غير واجب أن نعتبرها هي استقرار مهم جداً لكن الدول جميعها تمر في مراحل بحيث هذا السعر يكون تحت الضغط ونادر النادر جداً يكون تحت ضغط نحو الارتفاع، اذا كان الدينار معوم كان ممكن تجاوب هذه الضغوطات بطريقة تختلف، وأنا طلبت شخصياً أن نتبنى سياسة التعويم لكن وزارة المالية ليس عملها هي ان تدير النقد أو العملة، هذه من مهام البنك المركزي، البنك المركزي كان ماشي على سياسة سعر ثابت وفيها وجهة نظر و وجهة نظر ربما صائبة، لكن اذا أحد يريد التغيير يكون مرن يجب نتبنى سياسة التعويم وبعض الاطراف والرئاسات

أيضاً تبنت هذه السياسة في وقتها، فعدت وزارة المالية الى تخفيض قيمة الدينار ليكون ١٤٥٠ للدينار الواحد ومثابة مقدمة للتعويم الكامل للدينار العراقي حالما يتم انجاز اصلاحات الورقة البياء على المدى المتوسط أو الطويل أي بعد سنتين أو ثلاثة، أنا أتمنى بأن الدينار العراقي يكون معوم أو مسيطر على التعويم حتى لا تكون فيه تقلبات كل يوم، وتوجد عدة سبل أن ننجح ونفلح في هذه السياسة بحيث يكون القطاع الخاص قادراً على تطوير نفسه والمساهمة في زيادة الصادرات بمستوى حقيقي يعزز من مصادر دخل الدولار لتضاف الى مبيعات الدولة من النفط، التخفيض النسبة كانت مدروسة بعناية، وهذا موجود في سلايد رقم ١١، في ١٩ كانون الاول عام ٢٠٢٠ قام البنك المركزي العراقي بعد تخطيط شامل مع وزارة المالية وصندوق النقد الدولي بتغيير سعر صرف الدينار العراقي من واحد دولار يعادل ١١٨٢ دينار ليكون واحد دولار يعادل ١٤٥٠ دينار، أرغب ان اعطيكم بعض الايضاح اذا تسمحون لي عن كيفية تثبيت هذا السعر، النفط عندما نبيعه نحقق دولار، هذا الدولار ملكه للدولة العراقية الممثل من وزارة المالية، فوزارة المالية تملك هذا الدولار، نحن نبيع هذا الدولار للبنك المركزي بالسعر المتفق عليه، عندما حصلت عملية تغيير سعر الصرف فيها جانبين، جانب العرض أي وزارة المالية تعرض الدولار، وجانب الطلب أي البنك المركزي يطلب هذا الدولار، مقابله يكون دينار فسعر التعادل هو هذا سعر الصرف، عندما الحكومة المتمثلة بوزارة المالية تبيع الدولار حتى تأخذ من البنك المركزي الدنانير حتى نصرفها على النفقات والاستحقاقات اضرورية في الموازنة هذه هي عملية تحديد السعر، فالسعر يحدد في هذه العملية، عملية عرض دولار وعملية طلب على الدولار، عملية عرض دينار وعملية طلب على الدينار، البنك المركزي عندما يعرض هذا الدولار على مواطنين مرخصين ان يشترون هذا الدولار، يبيعه بسعر فاصل هامش تفقريباً ١٠ دنانير، فأي شخص يذهب الى البنك المركزي لديه كل الاوراق وكل المستندات كاملة يستطيع أن يشتري من البنك المركزي بسعر التبادل بين البنك المركزي و وزارة المالية مع هامش صغير، اذا يباع مرة أخرى عند الصراف، السعر يختلف أيضاً وفي سعر التداول في السوق، ففي ثلاثة أسعار، أربع أسعار الدينار، سعر التبادل، سعر العرض من البنك المركزي الى أصحاب التراخيص، سعر العرض في الاسواق للصرافين وسعر السوق يصعد وينزل حسب الطلب، هذا هو الهامش الذي يجب أن نركز عليه، فعندما حددنا هذا السعر خرجت رسالة من وزارة المالية تقول الى البنك المركزي بانه من الآن فصاعداً نحن سوف نعرض عليكم الدولار في هذا السعر أقل من هذا السعر لا نقبل، هم قاموا بالرد علينا قالوا نعم نحن نشتري منكم هذا الدولار، طبعاً الرد نحن من وزارة المالية كان رد خطي من البنك المركزي الى وزارة المالية كان قبول بهذا العرض، فقامت وزارة المالية بتقديم مسودة موازنة عام ٢٠٢١ الى مجلس الوزراء وقد تم تسريب تلك المسودة قبل أن يكون هنالك متسع لوزارة المالية لشرح موقفها الى العامة، حيث تضمنت تلك الموازنة التركيز على عنصرين جوهريين أولا حماية الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع من التأثيرات السلبية لتخفيض قيمة الدينار، والاضطرابات الاقتصادية المستمرة لجائحة كورونا، أيضاً اقدم لكم أن شاء الله تفاصيل في السلايد القادمة، وتطبيق بعض عناصر الورقة البيضاء من خلال زيادة الايرادات غير النفطية وضبط النفقات وأيضاً التفاصيل تصل، فعندما قدمنا الموازنة من وزارة المالية الى مجلس الوزراء كانت معتمدة على سعر الصرف الجديد أي ١٤٥٠ وعندما عرضت الموازنة الى مجلس النواب من مجلس الوزراء كانت بكل وضوح بأن سعر الصرف هو١٤٥٠ دينار، ماذا عملت وزارة المالية تجاه حماية الفئات الهشة من تأثيرات تخفيض قيمة الدينار، أولا كل شخص يعرف بأنه عندما تتغير سعر العملة بدون شك سوف تزيد الاسعار، لكن ليس جميع الاسعار ولا بنسب التغيير، فعلمنا نحن بأن سوف تؤثر على الشرائح، شرائح عديدة من المجتمع، وسوف تؤثر على فئات تختلف، سوف تؤثر من صاحب معمل يرغب أن يستورد مواد أولية، اذا شخص يدرس في الخارج، اذا سيدة ترغب أن تتعالج خارج البلد، الى شخص يرغب أن يذهب سياحة الى دول الجوار، جميع هذه تؤثر وتؤثر على السلة الغذائية والكلف الرئيسية المستوردة، هذه نعرفها ودرسناها وقدمنا نحن برنامج كامل مع كل وضوح الى مجلس الوزراء ومن ثم الى مجلس النواب، تضمن مقترح الوزارة للموازنة مبلغ ٩,٦ ترليون دينار عراقي، أكرر ٩,٦ ترليون دينار عراقي لمساعدة الفئات الهشة من ١,٨ ترليون دينار الى ٥ ترليون دينار، ثلاث أضعاف تقريباً، تخصيص ٦٤٨ مليار دينار لتحسين فاعلية نظام البطاقة التموينية لدعم من لا يتجاوز دخلهم الشهري ١,٥٠٠,٠٠٠ دينار، تخصيص مبلغ ٦٠٠ مليار دينار لدعم مشاريع الشباب الصغيرة والمتوسطة وتخصيص ٧٥٠ مليار دينار لدعم الاجراءات الصحية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، الا جراءات الاخرى في الموازنة تضمنت تخصيص ٤,٢ ترليون دينار للزيادة في معاشات المتقاعدين في ٢٠٢١، وترليون ونص دينار لتعويض النقص السابق في التزامات تجاه عوائل الشهداء والسجناء السياسيين وعوائلهم، أرغب أن أركز على هذه النقطة نحن في موازنة ٢٠٢١أصرينا أن ندخل جميع الالتزامات الدولية السابقة وكل الفئات، جميعها قاطبةً يجب أن نعغطيها نحن أثر في الموازنة،

يجب أن نعطيها اعتبار مالياً لان هذه التزامات للدولة لا نستطيع أن نتهرب منها ونستمر نرحل فيها من سنة الى سنة الى أخرى، فكان هذا اساس لموازنة ٢٠٢١ أن نعترف بالتزام الدولة تجاه هذه الفئات المحرومة سابقاً، تلك الاجراءات تم تقليصها بشكل كبير وتحديداً مخصصات الحماية الاجتماعية في قانون موازنة ٢٠٢١ الذي تم تمريره في مجلس النواب العراقي، الامر الذي عطل خطة وزارة المالية لحماية الفئات الهشة في المجتمع وما عرضهم للصعوبات الاقتصادية، أنا لا أرغب أن أرمي اللوم على أي شخص لكن سوف أعطي لكم الامور كما حدثت، وزارة المالية قدمت موازنة فيها دعم كبير للفئات التي سوف تتعرض الى تراجع في دخلها جراء تغيير سعر الصرف وفي نفس الوقت وضعنا في الموازنة فرضنا في الموازنة الاعتراف الكلي بالتزامات الدولة السابقة لكل الجهات المعنية وخاصةً الشهداء والسجناء، في سلايد ١٣ لم يعالج مقترح موازنة عام ٢٠٢١ أوضاع الفئات الهشة بسبب تأثيرات تخفيض قيمة الدينار فحسب وانما كان هذا التخفيض هو جزء من خطة شاملة للاصلاح الاقتصادي، فقد تضمن زيادة الايرادات غير النفطية في عام ٢٠٢١ الى حوالي ٩,٣ ترليون دينار وذلك من خلال، أولاً زيادة ضرائب الاستهلاك المولات، المطاعم، مواد التجميل، الكحول، التبغ، مشتريات السيارات، والخدمات، الفنادق، صالونات التجميل، النقل الجوي ودور المساج، وزيادة الرسوم، وتسريع عملية بيع الاصول، ثانياً وبشكل أساس تضمنت الايرادات ٩,٣ ترليون مبلغ ١,٩ ترليون دينار من زيادة ضرائب الاستهلاك على المنتجات البترولية المكررة كما جاء في الورقة البيضاء، وذلك لتقليل الدعم الذي يشوه السوق، ثالثاُ الحصول على قيمة أكبر من المنتجات النفطية وبحدود ١,٢ ترليون دينار من الايرادات ذات العلاقة بانتاج النفط والتي تأتي من زيادة اسعار النفط الخام الذي يباع الى المصافي المحلية وبالتالي تخفيض الدعم والحصول على ايرادات المبيعات كافة، في تطبيق مقترحات الورقة البيضاء لضبط النفقات، في مقترح الوزارة لمجلس الوزراء اجمالي المدخرات بقيمة ١٣,٥ ترليون دينار تاتي من زيادة الضرائب الحالية على الراتب الكلي بما يوفر ١,٥ ترليون دينار، ثانياً اعتماد سقف المخصصات والحوافز من ما كان يتوقع أنه سوف ١٢ ترليون دينار، كان سوف يتم فرض هذين الاجرائين في الغالب على ذوي الدخل المرتفع، الدخول المرتفعة وتجنب اصحاب الخل المنخفض، أردنا أن نغير نحن في الموازنة التي قدمناها كل السلم الضريبي حتى يكون نوع من المساواة عليهم، مابين الاشخاص الذين لديهم دخل مرتفع وهؤلاء الذين دخلهم محدود، و وضعنا سقف للمخصصات، المخصصات في بعض الاحيان تصل الى اضعاف الراتب، فجميع هذه درسناها كوسائل اضافية لتعظيم ايرادات الدولة بطريقة عادلة ومنصفة ومفيدة للاقتصاد، ولوضع تلك المدخرات في موضوعها الصحيح فأنه بدونها كانت سوف تصل مدفوعات الرواتب والمعاشات الى ٧٤,٣ ترليون دينار في عام ٢٠٢١ أي بزيادة ٤٣% من ماكانت في عام ٢٠١٩ حيث كانت ٥٢ ترليون دينار، هيكلية الموازنة جامدة، جامدة جداً وعندما نستمر نزيد ونزيد بعدد الموظفين ونزيد في المخصصات ونزيد بالرواتب نشاهد جميع الايرادات النفطية تتأكل في المعاشات والرواتب التقاعدية، فأيضاً نحن وزارة المالية واجهناها بكل شجاعة و واجهنا هذه المشاكل واعترفنا بضرورة أخذ القرارات، لا بد من هذه القرارات أن تؤخذ، اذا لم تؤخذ سوف يحصل نوع من التضخم غير مسيطر عليه بنفقات الدولة الجارية، ومع ذلك تم تخفيف تلك الاجراءات من قبل مجلس الوزراء، أكثرها طبعاص لاسباب اجتماعية وسياسية وربما كان فيها وجهة نظر، لكن نحن الآن أجلنا هذه المشاكل او ضربناها على الطريقة العامة الى المستقبل، لكن تستمر المشكلة قائمة، واستبدالها بخطة ضرائب تصاعدية هدفت الى تحقيق مدخرات بقيمة ١,٤ ترليون، نحن كنا مخططين الى ١٢ ترليون، نزلت الى ١,٤ ترليون، والتي تم الغائها بالكامل في الموازنة التي تم تمريرها بالقانون في مجلس النواب في نيسان ٢٠٢١.

– السيد رئيس مجلس النواب:–

معالي الوزير في أي صفحة هذه الفقرة؟

– السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):–

صفحة ١٤ سيادة الرئيس.

قام مجلس النواب بتعطيل الزيادة في الرواتب والمعاشات لعدة سنوات، طبعاً مجلس النواب لديه كل الحق ولديه رؤية تختلف لكن المشكلة تبقى قائمة.

– السيد رئيس مجلس النواب:–

معالي الوزير فقط للتوضيح، السياسة المالية والسياسة النقدية مسؤولية الحكومة، مجلس النواب يشرع بناءً على طلب الحكومة، ارجوا أن نكون دقيقين بالطرح، لم يشرع مجلس النواب أمر خلافاً لوجهة نظر الحكومة، كله حصل بالتداول بين الحكومة ومجلس النواب أرجوا أن ننتبه الى هذا الأمر.

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

نعم سيادة الرئيس أنا لم أتكلم عن شرسة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

عفواً الآن المواطنين يشاهدون الجلسة، والمواطنين يطلعون، عبارة أنه مجلس النواب أوقف الزيادة في الرواتب لسنوات عدة، مجلس النواب انسجم مع رؤية الحكومة في ادارة الازمة المالية في عام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦ يعني الجملة قد تفهم من المواطنين بشكل مختلف.

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

نعم سيادة الرئيس هو التعاون طبعاً أعتبره مطلق وكامل ما بين مجلس الوزراء ومجلس النواب، لكن عندما قدمنا نحن مشروع الموازنة من وزارة المالية هي على ثلاثة مراحل حصلت، من وزارة المالية الى مجلس الوزراء، ومن مجلس الوزراء الى مجلس النواب، والقانون النهائي مقترحات وزارة المالية قسم كبير منها لم يؤخذ بنظر الاعتبار وخاصةً بعملية ترشيد المخصصات، عملية ترشيد المخصصات كان جزء اساسي من مشروع الوزارة في موازنة ٢٠٢١ وكانت تحقق لنا ايرادات كبيرة جداً، هي ليس لغرض فقط الايرادات، فقط كانت لدينا رؤية واضحة بأنه يحصل نوع من التقريب لنقول بين المخصصات وبين الرواتب، المخصصات أضعاف الرواتب، فعندما قدمنا المشروع قدمنا لغرض أن يكون وضع يشمل قاعدة تشمل الجميع، لا تكون هذه الفوارق الكبيرة بين المخصصات والرواتب، ومن ناحية الايرادات كانت تحقق لنا ايرادات كبيرة جداً، هذه الفكرة الاساسية لتعظيم ايرادات الدولة وقدمناها نحن كوزارة الى مجلس النواب، تغيرت، تغيرت الى مشروع يختلف تماماً وأنقص الايرادات المتوقعة من ١٢ ترليون الى واحد ونصف ترليون، بعد هذا حصل أيضاً اتفاق بين مجلس الوزراء وبين اللجنة المالية وبين مجلس النواب على تشريع القانون كما حصل في الاخير، أنا لا أرغب أن اشير الى أنه يوجد أي خلاف ولا اختلاف بين وجهات النظر، يوجد تسلسل فيها، انا اعمل على تقديم فقط سيادة الرئيس موقف وزارة المالية من هذه العملية، واهتمامنا الكبير جداً، الدعم والحفاظ على مستوى المعيشة للفئات الهشة والفقيرة، وخصصنا لهم موارد كبيرة، وخصصنا أيضاً ايرادات جديدة من مصادر جديدة حتى نخفض من العجز المخطط في الموازنة، في سلايد رقم ١٦ أرغب أن اتكلم عن ما هي منافع تخفيض قيمة العملة، أن التخفيض هو مثل ما قلنا سابقاً جاء جزء من خطة استراتيجية اتي اعتمدتها الورقة البيضاء للنهوض بدور القطاع الخاص، تراجع القطاع الخاص العراقي على مدى العقود الماضية بسبب المعوقات الهيكلية التي وقفت في طريق تطويره، من غير هذه المعوقات هي الآثار السلبية لسعر الصرف غير التنافسي للدينار العراقي وبالذات مقابل أسعار صرف العملات شركاء البلد التجاريين على قطاعي الزراعة والصناعة الاساسية، اذا تشاهدون الشكل هذا نشاهد كم الدينار العراقي مرتفع سعره مقابل الدول التي نستورد منها، الارتفاع تقريباً دمر امكانيات العراق التنافسية لأن سعر الصرف العراقي القيمة الحقيقية الخاصة به ازدادت تجاه الدول المنافسة لنا، وحصل تراجع وجميعكم تشاهدونه، تراجع حقيقي بالقطاع الصناعي خاصةً قطاع الخدمات والقطاع الزراعي، عندما نتكلم عن غرق الاسواق بالسلع المستوردة هي لعدة اسباب، احدى الاسباب الرئيسية هو ارتفاع سعر الصرف، الدول تحاول أن توجد سعر صرف تنافسي يعطيها امكانية ان تنهض باقتصادها وتنوع في اقتصادها، نحن لا، نحن ركزنا هذه الفترة الطويلة كلها، وربما كانت توجد اسباب موجبة بصراحة خاصةً بعد ٢٠٠٣ أن يكون نوع من الاستقرار في الاسعار، سعر الصرف المرتفع نعم يعطي هذا لفترة معينة، لكن يدمر القدرة التنافسية التابعة للبلد ويكون اقتصاد مشوه مبني على الدعم المستمر للسلع، الدعم المستمر للسلع في النتيجة يصب على الجانب المالي في الموازنة، واذا نشاهد في هذا الشكل في سلايد رقم ١٦ يمكن في فهم هذه الديناميكية من خلال ملاحظة زيادة الصادرات التركية والايرانية الى العراق، نحن لدينا ثلاثة مصادر رئيسية نتاجر معاها، الصين وايران وتركيا، تتنافس من هو رقم واحد تتغير من سنة الى أخرى، لكن كل واحدة منهم تصدر الى العراق مابين (٩ الى ١٥) مليار دولار سنوياً تعتمد على السلعة والمادة، أن تلك الزيادة في صادرات البلدين الى العراق يأتي بالدرجة الاساس على حساب القطاع الزراعي العراقي والذي يوفر (٢٠%) من فرص العمل وحيث يعيش تلك السكان في المناطق الريفية، فما هي الفوائد المباشرة لتخفيض قيمة العملة، أولاً زيادة ايرادات الحكومة رأساً بنسبة (٢٣%) لأن ايرادات الحكومة الاكثرية الساحقة منها هي ايرادات نفطية تأتي

بالعملة الصعبة، سمح التخفيض للحكومة في عام ٢٠٢١للاستجابة للالتزامات المتزايدة تجاه المواطنين في مجالات الرواتب والمعاشات والحماية الاجتماعية والاعانات والبضائع والخدمات وكذلك استئناف الانفاق الاستثماري غير النفطي، وفي عام ٢٠٢٢ سوف يعظم من منافع الارتفاع المتوقع في اسعار النفط والذي سوف يزيد من تخصيص الاموال لمشاريع الاعمار والتنمية في البلاد، اذا تشاهدون هذا الشكل أيضاً يعطيكم جدول العجز والوفرة الحكومية حسب اسعار الصرف، وأعتقد من الواضح جداً بأن لعب دور مهم في تغطية العجز الموجود في الموازنة، ثانياً تقوية أو نشد كلامنا عن تقوية مالية الدولة، ثانياً نتكلم عن تقوية ميزان المدفوعات للبلد هذه تتعلق بتجارتنا الخارجية والخدمات الخارجية ونقل الاموال والراسماليين من والى العراق، تقوية ميزان المدفوعات للبلد والذي زاد من احتياطات العملة الاجنبية (٨) مليارات دولار أو ما يعادل (١٥%) نهاية عام ٢٠٢١، نحن كنا متوقعين بالتنبؤات الخاصة فينا بدون هذا التغيير أن يحصل هبوط وتدهور في الاحتياطي، ومع هذا التغيير الاحتياطي التابع لنا زاد الى مستوى عالي جداً ويعطي لنا نوع من الحرية أن نتصرف لاحقاً بطريقة استعمال هذا الكم الكبير من العملة الصعبة، سوف يسهم التخفيض مستقبلاً في تقوية أوضاع ميزان المدفوعات وفي تحقيق زيادة كبيرة في احتياطي العملات الاجنبية في السنوات القليلة المقبلة من ما سوف يوفر للبلد عنصر قوة في حال انهارت اسعار النفط، ويتفق صندوق النقد الدولي و وكالات التصنيف الاجنبية مثل (فتش) و (بوديز) أنه التخفيض سوف يقوي الوضع المالي الدولي للعراق، الوكالات هذه التصنيف يمكن ان تقولون ما هو دورها وما هي أهميتها؟ ما يهمنا من شركات (مودي) أو (فتش)، هؤلاء يصنفون الخطورة على اقتراض العراق، الخطورة على السندات التي تصدر من جمهورية العراق للاسواق العالمية وتوجد مؤسسات كبيرة لا تستثمر في هذه الاوراق المالية بدون تصنيف، نحن الآن لدينا تصنيف (بي ماينس) ممكن يتحسن لكن على الاقل التصنيف يعطي لنا امكانية أن نلجئ الى الاسواق الدولية ر مرتفعة جداً السندات بالدولار ويوجد طلب عليها، اذا تشاهدون هذا الشكل التحسن الواضح في الميزان التجاري للعراق، جزء منه ناتج من تحسن أسعار النفط، لكن جزء آخر هو السيطرة على الاستيراد لأن قل الطلب على الاستيراد جراء تغيير سعر الصرف وهذا دليل واضح اذا تشاهدون السلايد رقم ١٩ يعطيكم الفوائد المباشرة لتخفيض قيمة العملة على الاستيرادات، النمط هو نوعاً ما نسبياً في تراجع، زاد التخفيض من القدرة التنافسية للقطاع الخاص العراقي مقابل الاستيرادات الاجنبية الرخيصة الثمن حيث يميل اتجاه الاستيرادات نحو الانخفاض مع انتعاش الانشطة الاقتصادية بعد الجائحة، كان القطاع الصحي هو أول المستفيدين حيث أخذ المرضى يتوجهون بشكل متزايد الى طبابة المستشفيات العراقية للعلاج، وشهد القطاع زيادة ملحوظة في النفقات الاستثمارية وبشكل مماثل سوف يستفيد استفادة السياحة المحلية بغض النظر عن وجود الجائحة بتزايد السياحة المحلية، والقطاع الزراعي زاد من قدرته على المنافسة قبال الاستيرادات الرخيصة، أيضاً تخفيض سعر الصرف ساعد كثيراً في خلق مناخ ايجابي وايجابي كبير للمستثمر الاجنبي، اذا المستثمر الاجنبي يرغب أن يدخل في الاسواق العراقية سوف يفكر هل هذا السعر الذي سوف ادخل فيه سعر تنافسي أو لا؟ اذا سوف يحول من دولار الى دينار باسعار مرتفعة جداً، سوف يقول هل هذا أستطيع أن انافس في هذا السعر، لكن عندما يحول من دولار الى دينار وباسعار تنافسية سوف تتشجع عمليات الاستثمار، وفعلاً هذا ما حدث ما بين فترة ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، بتزايد الآن الوفود الاجنبية، بتزايد الآن من رخص الاستثمار الصناعية بطريقة ملحوظة وليس جميعها من مستثمرين عراقيين، قسم كبير منهم من الخارج وخاصةً من دول الجوار التي تأثرت مع الاسف بفقدان السيطرة على الاقتصاد، اذا نشاهد سوريا ولبنان عدد رجال الاعمال الذين يأتون الى العراق من هذه الدول اعداد ملحوظة وايضاً بتزايد من دول اخرى مثل مصر وتوجد أبعد حتى، طبعاً الشركات العالمية عندما تنظر للاستثمار في العراق من أهم عناصر أخذ القرار أو تؤثر على أخ القرار هو هل هذا السعر تنافسي أو لا؟ فبدأت تنتعش وبدأت الشركات الكبرى العملاقة تدخل، شاهدنا الآن شركة توتال سوف تدخل أن شاء الله بقوة استثمارات بعشرات مليارات الدولارات في هذا المجال، في السلايد ٢١ تشاهدون تأثير سعر الصرف أيضاً عن زيادة الثقة بالمصارف الاهلية والودائع التي دخلت في المصارف، توجد زيادة ملحوظة اذا تشاهدون أيضاً مابين ٢٠١٩ و ٢٠٢١ بالودائع بالقطاع الخاص، ودتنع القطاع الخاص بالمصارف زادت بصورة ملحوظة، عند نجاح العراق بتخفيض العملة جنبه الفوضى وعدم الاستقرار الناتج عن التخفيض الاجباري وكما حصل في مصر مثلما قلنا في عام ٢٠١٦ وايران عام ٢٠١٧ و ٢٠١٨ مؤخراً في تركيا، التخفيضات الاضطرارية للعملة تربك فقط المواطنين في النظام المصرفي وتقود الى اكتناز وسحب الودائع، الأمر الذي يضغط على النظام المصرفي، طبعاً كثيراً من المدخرات العراقية هي بالدولار أرغب أن الفت نظر السادة النواب الذي لديه مدخرات بالدولار أيضاً نوعا ما استفاد من تغيير قيمة الدولار، واصبح يحول الدولار الموجود لديه في البيت الى دنانير ويحولها الى القطاع المصرفي، أهمية دخول هذه الموارد الى

القطاع المصرفي هي تعطي امكانية للمصارف أن يقرضون وتستمر العجلة الاقتصادية بدعم من المؤسسات المصرفية فأيضاً هذه فائدة غير ملحوظة ولكن هي واقعية، معظم المدخرات الكبرى في العراق موجودة كنقد لدى المواطنين بالدولار، فعندما يحصل ثبوت واستقرار يوجد دافع اضافي ان تتحول المدخرات هذه الى ودائع ونعتقد نحن انه هذا جزء ما حدث في ٢٠٢٠، وتخفيض العراق الموجع لعملته جنبة للمخاطر كما يمكن ملاحظته في زيادة الثقة في النظام المصرفي من قبل القطاع الخاص للشركات والافراد حيث ازدادت بقوة الودائع والقروض كما تشير البيانات الاخيرة ومثل ما شرحت للحظور الكريم من هذا الشكل، القضية الاخرى التي أفادتنا أيضاً من تغيير العملة هو الاستقرار في الاسواق، سابقاً اذا نشاهد الشكل في السلايد ٢٢ الفرق بين سعر الصرف الرسمي والسعر الموازي قبل تغيير سعر الصرف وصل مرات الى ١٢%، مرات كان السعر الرسمي ١١٨٢ وصل في فترات تقريباً ١٣٥٠ بمعنى أي شخص وأي طرف أي مؤسسة تستطيع أن تحصل على عملة من البنك المركزي باسعار رسمية مع هذا الهامش الموجود تستطيع أن تحقق أرباح هائلة على حساب البنك المركزي وعلى حساب الاقتصاد العراقي، وفعلاً هذا ما حدث لفترة طويلة قبل عملية تخفيض سعر الصرف، عندما يزيد الهامش مابين السعر الرسمي وسعر السوق، هذا الهامش يعطي حافز كبير أن تحصل عملية التلاعب التي توصل المواطنين الى الاستحواذ على موارد للبنك المركزي باسعار أرخص من أسعار السوق، وهذا الكلام الذي تسمعوه انتم دائماً عن المزاد ومشاكل المزاد وربح المزاد هي جميعها مبنية على الهامش مابين سعر الصرف الرسمي وسعر صرف السوق، اذا الهامش ينزل الى نسبة معقولة لا تستحق العملية بعد، لا تستحق يذهب يعمل هذه العملية، الدورة كلها يزورون أوراق وشهادات يحولوها الى طلب لفتح اعتمادات ثم يحصلون على عملة بسعر ارخص من سعر السوق (٥ أو ١٠) مثل ما قلت وصلت الى ارقام فلكية، طبعاً سوف تعطي حافز كبير للمؤسسات، وهذه أيضاً شوة عمل النظام المصرفي في العراق لأن المصارف الاهلية الغير الرصينة توجهت الى عملية المزاد حتى تحصل على هامش الربح التابع لها، وانا شاهدت التقارير وقرأت ميزانياتها، قسم منهم يعملون ارقام خيالية بدون أي عمل يذكر وجميعها مبنية على الحصول والاستحواذ على عملة باسعار منخفظة، عندما تغير سعر الصرف أصبح الهامش تناقص، ربحية هذه العملية تناقصت، هذه ليست الكل مطلقة مرات تحصل، يحصل هامش لكن لا يكون على مدى بعيد أو طويل، لا يستمر يومين أو ثلاثة، هذه الدورة حتى تكتمل يراد له على الاقل ستة اسابيع، سعر الصرف وتغيير سعر الصرف تقريباً قضى على ربحية عملية تشويه الاستحواذ على الاموال والعملة الصعبة من البنك المركزي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

يعني حتى يكون توضيح أكثر في هذه الفقرة أنه هذا فرق زيادة سعر الصرف للدولار كانت تذهب بأغلبها الى المصارف الاهلية عندما كانوا يبيعون بـ ١٣٠٠.

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

نعم سيادة الرئيس.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

اذا كان البنك المركزي يبيعه بـ ١١٨٢ السعر المثبت، والسعر السائد يتراوح بين ١٢٥٠ و ١٣٠٠ في المصارف الاهلية، الآن هذا الفرق أصبح للمصارف الاهلية أقل من نمرتين من ١٤٥ الى ١٤٧ حسب ما.

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

نعم سيادة الرئيس هو هذا ما حدث، يمكن العنوان لا تبين واضحة هنا لكن اذا تشاهد.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

حتى السادة النواب يفهمون والمواطنين تفهم، أنه الايرادات كانت متحققة لبعض المصارف الاهلية بآليات التي تفضلت فيها جنابك، كانت متحققة من فرق سعر الصرف كان يذهب الى حساب المصارف والاشخاص التي تعمل في مزاد العملة.

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

نعم صحيح هذا، الآن طبعاً الهامش قليل جداً، فربحيت هذه العملية وهذه الدورة لا تذكر أو غير موجودة، فالاشخاص لا تتوجه لها، هذا ما يتعلق بتغيير سعر الصرف والسياسات التي الوزارة اتبعتها.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

حتى ندخل في النقاش مع السيد المستضيف أنه تذهب الى التدابير الاساسية لتخفيف اثار زيادة الاسعار على كاهل الفئات محدودة الدخل التي هي في الصفحة (٤١).

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

ان شاء الله لكن اذا تسمح لي اتكلم عن الاسعار ايضاً الاسعار العالمية لأنه هي كانت من احدى الدواعي للجلسة، أنه كيف تأثير سعر الصرف اذا تسمح لي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تفضل لكن أختصر.

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

طبعاً كثير من الكلام سابقاً كان بأن تغيير سعر الصرف هو ما ادى الى الارتفاع الهائل الذي شاهدناه بالاسعار خلال هذه السنة التي مضت، هذا غير صحيح وأنا اجزم هذا غير صحيح ولدينا ادلة قاطعة بان زيادة الاسعار في العراق تعكس مؤخراً زيادة الاسعار في العالم، هي ظاهرة عالمية حصلت نتيجة ما حدث في جائحة كورونا، بسرعة أنتقل الى السلايد رقم ٢٥ وتشاهدون اسعار الغذاء العالمية كيف ارتفعت مابين الشهر القياسي وهو شهر ٢٠٢٠/١١ عندما تغير سعر الصرف، كل الزيادة مرتبطة بالزيادة العالمية في هذه الاسعار، ازدادت مرة واحدة اكيد عندما تغير سعر الصرف لكن بعد هذا الهامش تغيير الاسعار الغذائية توازي تغيير الاسعار في الدولار، فاذا نشاهد مثلاً الشعير وهذا واضح الآن ما حدث، سعر الشعير العالمي زاد من معيار ١٠٠ في شهر ٢٠٢٠/١١ الى تقريباً ١٩٠، يعني (٩٠%) ازداد خلال هذه السنة، اذا ننظر الى الحنطة، ناخذ المعيار أيضاً في شهر تغيير سعر الصرف نشاهد بأن المعيار أيضاً ازداد تقريباً (٤٠%) أو (٣٥%) بالدولار، طبعاً سوف يزداد أكثر ألآن نتيجة الحرب بين روسيا وأوكرانيا، واذا نشاهد أيضاً ما حدث في الزيوت النباتية (زيوت الطعام) وهذه أيضاً مهمة جداً للمواطنين ازدادت من مؤشر بالمائة من شهر ١١ وحصل تغييير سعر الصرف شهر ٢٠٢٠/١١ الى (١٦٠) يعني ازداد (٦٠%) وايضاً الزيادة بالعراقي المفروض تكون نفس النسبة، اذا نشاهد اسعار الحبوب المؤشر التابع للأمم المتحدة ككل لأسعار الحبوب (الحنطة، الشعير، غيرها) ازدادت من مؤشر ١٠٠ في شهر ٢٠٢٠/١١ الى مؤشر تقريباً ١٣٠ بالدينار العراقي، وايضاً يتكرر هذا على السكر، يتكرر هذا على الاسمدة، نشاهد الاسمدة المواطنين تتكلم على الاسمدة والاسمدة زادت من مؤشر ١٠٠ الى فوق ٢٣٠، سبب هذا جداً بسيط لان المادة التي تدخل في صناعة الاسمدة هو الغاز وهي اهم مادة، الغاز أسعاره مع النفط زادت تقريباً أربع مرات ونصف وسوف تزداد بعد أكثر، فهي الزيادة الكبيرة في اسعار النفط تفيدنا من ناحية وتضرنا من ناحية اخرى، يعني تضرنا من ناحية استيراد المشتقات النفطية أيضاً زادت، تضرنا من ناحية سعر الغاز المستورد الآن (٣٠%) من الكهرباء العراقية تعتمد على الغاز المستورد (٣٠%) هذا فقط عندما ترتفع اسعار النفط والغاز في العالم، يعني لا يتبعون الاسعار القديمة أيضاً سوف تؤثر علينا، نحن مرتبطين في الاسواق العالمية ولا نستطيع بصراحة نتهرب منها، اذا نشاهد الشحن هذه مهمة جداً أيضاً البضائع المستوردة خاصةً من الشرق الاقصى تأتي بواسطة الشحن البحري، الشحن البحري اذا نشاهد المؤشر في سلايد رقم ٢٩ هذا سعر الشحن في بورصة البلطيق في لندن زادت بنسبة أربع مرات خلال ٢٠٢١ أربع أضعاف، الكونتينا كانت تأتي من الصين ٢٠ قدم تقريباً ٢٠٠٠ أو ٢٢٠٠ دولار وصلت حالياً أقل وصلت الى ١٢٠٠٠ دولار، هذه جميعها تنعكس طبعاً على الاسعار، لماذا يوجد نقص في الكونتينا طبعاً عندما حصلت الجائحة الشحن توقف، تراكمت الكونتنرات في موانئ بعيدة، بواخر غير موجودة، عندما عادت الامور نوعاً ما الى طبيعتها زاد الطلب فجأتاً، حالياً الاضاع في طور الاستقرار قليلاً أحسن، اذا نأخذها ككل مؤشر الاسعار في العراق من وزارة التخطيط هذا ليس من وزارة المالية ٨% في سنة ٢٠٢١، هذا بصراحة مقارنةً بدول الجوار ودول العالم شيء لا بأس به أبداً، أنا أتعاطف طبعاً مع أي مواطن يشعر بزيادة الاسعار، لا يوجد أحد لا يتأذى ويتأثر منها، ربما لا تخدمه لماذا الاسعار التي لدينا أقل من تركيا مثلاً او اقل

من مصر أو الاردن، لكن هذا الواقع اذا يشاهده الشخص بطريقة نسبية، أسعارنا الان مقارنةً بالدول الجوار فيها نوع من الاستقرار و مقارنةً جيدة، نسبة الارتفاع الكلي نسبياً جيدة جداً، وهذا طبعاً ينعكس على التضخم، التضخم مثل ما قلت اذا نأخذ الرقم القياسي الخاص بوزارة التخطيط بصورة عامة هو (٨%) واذا نقارنه بالدول الجوار، أي شخص يذهب الى الدول الجوار ويشاهد ما هو الفرق، زادت كثيراً الاسعار في بعض البلدان ازدادت ١٥% في المؤشر العام، الأن قبل أن أتطرق سيادة الرئيس الى الرد على ما هي الخطوات التي سوف نرغب أن شاء الله ان نقدمها الى مجلس الوزراء ومن ثم الى مجلس النواب، أرغب فقط أن أتطرق كم دقيقة على خطورة تغيير قيمة العملة خاصةً في ضل هذه الظروف، أكيد اسعار النفط مرتفعة عندما تتحول الى دينار له أثر ايجابي على الموازنة والاحتياطيات، ولكن النفقات ايضاً ازدادت بطريقة كبيرة، اذا نشاهد ما هي المخاطر الحقيقية لرفع سعر العملة، اذهب الى شكل ٣٥، عملية رفع سعر العملة عملية نادرة جداً، جداً، بعد الحرب ربما حصلت مرتين فقط بقرار سياسي او قرار حكومي، العملات تصعد وتنزل في الاسواق اذا معومة، لكن تغيير سعر العملة رفعها حصل مرة في المانيا ١٩٥٩ ضغوطات هائلة وحصل في الصين أيضاً ضغوطات من امريكا، لا أحد يرفع سعر الصرف الخاص فيه، اسعار الصرف ترتفع وتهبط حسب الطلب والعرضأ أما اذا هي محددة مثل ما نحن من طرف مؤسسات رسمية وندافع عنها، المواطنين تبحث امكانيات التنافس ليس تقلص التنافس، نحن عندما نتكلم على وضع مثل العراق المرتبط باسعار النفط، توجد ثورة الآن، يوجد نوع من الاسعار ممكن أن تزداد أنا لا أعرف ممكن أن تصل الى ١٢٠ دولار أو ١٥٠، وصلت هي في زمان ما، لكن عندما فجأة تغير العملة على اساس تسيطر على الاسعار هذا غير صحيح ولا يجوز أن يحدث، عندما تتغير العملة وتصعد العملة ليس بالضروري والمعقول يعني أن تتحول مباشرةً الى منفعة وتنقص الاسعار خاصةً السلع الاستهلاكية، فعملية تغيير سعر الصرف ورفع سعر الصرف وحتى تخفيض سعر الصرف يكون دائماً، واحد يرفع سعر صرفه اذا اسعار سعر الصرف الاخرى الدول الاخرى التي تتنافس معه تنزل فتصعد تلقائياً، لكن نحن كقرار حكومي نأخذه أن نغير سعر الصرف في ظل هذه الضروف لأن يوجد ما يسمى وفرة مالية خلال فترة معينة من الزمن مبنية على اسعار ثبتت في أثناء أزمات بصراحة عملية خطرة جداً وأكيد تؤدي الى عكس ما هو متوقع بان تقلل من امكانيات العراق التنافسية، وأيضاً تقلل الاستثمارات، والشي الأخر الذي لم أتطرق له هو بأن عندما سعر الدينار يكون غالي، سوف يدفع تهريب الاموال، هروب الاموال تحصل عندما يكون الدولار رخيص، المواطنين تستمر تصرف وتحول، اذا نشاهد ما حدث ما بين ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ أو ٢٠١٠ بالذات الى ٢٠٢٠ ما يسمى بهروب الاموال الخارجية جزء كبير منها لأن الدينار كان غالي، فالمواطنين تحول الدولار وتحول الى الخارج، الآن أصبحت موجة عكسية، أيضاً تغيير سعر الصرف ورفعه سوف يعمل لنا مشاكل كبيرة وأنا اعتقد هذا القرار لا يجب أن يؤخذ إلا بعد، لا يجب أن يؤخذ بصراحة، هذه جميعها اذا نشاهد ما هي التأثير على الديون الخارجية الخاصة فينا، يوجد أيضاً حصل كلام كبير بأن نحن مكبلين بديون والى أخره، بالسلايد رقم ٨٣ تشاهدون بأن ما هي ديون العراق بالدولار، قسم منها التي هي ٧٠ مليار دولار الاجنبي، الديون الاجنبية في ٢٠١٩، قسم منها دعني أسميها ديون غير مثبتة مثل ديوننا نحو السعودية والكويت جراء حرب الخليج، نحن بالأحرى خلال سنة ٢٠٢١ نقصنا هذه الديون الخارجية بأربع مليارات دولار، دفعنا بدل أن نأخذ، يعني الدين الخارجي الخاص بنا بالدولار نزل، أما الدين الداخلي الذي لنا اضطرينا نحن مثل ما قلت أن نتداين في سنة ٢٠٢٠ مبلغ ٢٦ ترليون دينار لغرض أن نسد المستحقات الضرورية في الموازنة، في هذه السنة في ٢٠٢١ الديون الخاصة بنا جزء منها كان لغرض أن نكون اسواق للسندات العراقية الممكن التداول فيها والاعتماد على الاسواق الحرة، وعلى القطاع الخاص وعلى المصارف الاهلية فضلاً على البنك المركزي، بالنسبة لماذا نفعل الآن، الآن لا استطيع أن اقول توجد وفرة مالية، يعني السنة الماضية كانت ايراداتنا النفطية وغير النفطية تقريباً (٨٨) ترليون دينار، وهذا أعلناه نحن في موقع وزارة المالية، لكن نفقاتنا كانت ١١١ ترليون دينار، يعني مهما كان ارتفاع الاسعار النفط في سنة ٢٠٢١ لم تؤثر بالطريقة التي المواطنين يتكلمون عنها، ماذا حدث الى هذه الأموال؟ أولاً نحن عندما نبيع النفط لا نستلم أمواله إلا بعد ثلاثة أشهر، هذا لا يعني بأن الاموال تضيع، لا نحن نبيع، الاعتمادات عندما تفتح، تفتح لدفع بعد شهرين أو ثلاثة أشهر، فنحن الاسعار التي اليوم نحصل عليها تدخل ليس البيع، الاسعار التي تدخل في وزارة المالية هي الاسعار الخاصة بقبل ثلاثة أشهر، والاسعار الخاصة في بعد ثلاثة اشهر هي الاسعار اليوم، فمعدل اسعار النفط الذي واجهناه نحن في سنة ٢٠٢١ كان أقل بكثير من الارقام التي المواطنين تتكلم عنها، ربما أعتقد ٧٠ دولار أي هكذا شيء من هذا القبيل، سعر التعادل لموازنة العراق هي تقريباً ٧٠ الى ٧٥ دولار حتى نغطي نفقات ١١١ ترليون دينار، فنحن اذا سعر الفط يزداد عن هذا يوجد نوع من الوفرة هذه السنة لأن هذه السنة مبنية على ١٢/١ من الاموال التي نفقت أو ممولة

لنقول في سنة ٢٠٢١، فالاموال التي نفقت في ٢٠٢١ هي ١١١ ترليون، ١١١ ترليون دولار هذا السقف الذي يجب أن نعمل عليه الآن، من دون موازنة لا نستطيع نحن أن نعمل او كمجلس وزراء، هل لنا حق أن نقدم موازنة أو لا؟ هذا بحث أخر يعني ربما أن نصل الى قرار قريباً، لكن المتعلق بنفقات اليوم، اليوم الموازنة مبنية على نفقات ١١١ ترليون، نرفع منها الاستثماري و وضعات العمل المتعلقة فيها، لدينا هذا السقف من النفقات لا نستطيع أن نتجاوزه من دون قانون، نحن الآن نسعى كوزارة مالية أن نقدم قانون طارئ الى مجلس الوزراء ومن ثم الى مجلس النواب الموقر حتى نعطي ونحول جزء من هذه السيولة الإضافية، أنا لا أسميها وفرة، السيولة الإضافية لدعم الفئات الهشة التي تأثرت من ارتفاع الاسعار العالمية للسلع وخاصةً المواد الغذائية، نرغب ان نعمله نحن مشروع الوزارة أن نقدمه بطريقين، اولاً منحة مباشرة نقدية ونحددها أن شاء الله، وهذه توزع ربما بواسطة البطاقة التموينية، ربما بواسطة سجلات وزارة العمل، ربما بواسطة البيانات التي قدمت في وزارة الدكتور عادل عبد المهدي عندما عملوا نوع من البيانات التي حددوها الى فئات معينة، تقريباً ١٢ مليون شخص، ممكن ايضاً ان نكررها، الجزء الآخر وانا أعتبر هذا مهم جداً على المدى الطويل، هذه المنحة ربما تكون مرة واحدة فقط لكن الجزء الاهم والمستدام هو مشروع الاشغال العامة، الذي أنا سميته مشروع الاشغال العامة، يجب على الشخص أن ينظر له بصورة أوسع عن مفهومة اللغوي الضيق، الاشغال العامة هي أن نحرك المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لنقول ما أقل من ٥٠٠ الف دولار، أكثرها ربما ١٠٠,٢٠٠,٣٠٠ الف دولار موجهة نحو المناطق الريفية، النواحي، التي نسبياً هشة أو فقيرة في المدن الكبيرة، هذه توجه الى مشاريع صغيرة، مباشرةً تحرك الاعمار، تحرك الاشغال، تحرك مثلاً قطاع الطرق.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

معالي الوزير هذه في التدابير الاساسية لتخفيف زيادة الاسعار، هذه التدابير التي هي الفقرة الاخيرة.

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

نعم هذه جزء منها، اذا تسمح لي سيادة الرئيس أعطيكم التفاصيل مقترح هي.

نحن نرغب أن نخصص هذه المبالغ برأي وزارة المالية (٥) ترليون دينار ربما خلال شهر أو الشهرين القادمة فقط ننتهي من مشروع القانون ويعرض على مجلس النواب كقانون طارئ، الاشغال العامة هي لثلاثة أهداف بصراحة، اولاً نوظف العاطلين عن العمل خاصةً الفئات الفقيرة نعطيهم فرص عمل، فرص عمل فيها انتاجية وفيها فائدة وفيها معنى، الشيء الثاني هو ان نحرك قطاعات المقاولات والمقاولين الصغار نسبياً، مشاريع تبليط طرق، ترميم مدارس، بناء مستوصفات، حفر أقنية الى أخره، مشاريع تختار بالتعاون مع المحافظات، بالتعاون مع النواحي بالمدن الكبيرة التي فيها حاجة الى هذه المشاريع، هذه الفائدة الثانية، الفائدة الثالثة والمهمة جداً مؤشر العراق للرأس مال البشري بمعنى أين نحن في الوضع الصحي الخاص بنا؟ أين نحن في الوضع التربوي الخاص بنا؟ أين نحن؟

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أين المخالفة؟

المخالفة سيادة النائب عندما تقول نقطة نظام يجب أن تذكر المخالفة في سير أعمال الجلسة، ما دام هو وزير يستمر بالعمل على أساس ادارة وزارته.

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

شكراً سيادة الرئيس، شكراً سيادة النائب، انتم تحددون.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لا تجيب معالي الوزير لأن نقطة النظام غير صحيحة، استمر في استرسالك.

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

هذه خطة الوزارة لمعالجة تداعيات السلبية لارتفاع الاسعار العالمية، وأعتقد ربما جزء منها النقاش ان شاء الله، من الضروري نحن أن نعمل هذا القانون أو قانون شبيه له حتى نستعمل، أنا استطيع أن اضمن من هنا الى ثلاثة اشهر كم سوف تأتي لنا موارد نفطية، لأن الموارد النفطية من

هنا الى ثلاثة أشهر القادمة مبنية على موارد النفطية التي حصلنا عليها في الثلاث أشهر الأخيرة، هذه سوف تأتي هذه الاموال، نرغب أن نضع نحن الهيكلية وهذا المشروع، طبعاً اذا مجلس النواب الموقر ومجلس الوزراء لديه افكار اخرى ندرسها أكيد قبل أن نقدم المشروع الخاص بنا، لكن هو الهدف الرئيسي الخاص فيه هو أن نوظف المواطنين وخاصةً الفقراء، نحسن من مستوى الاستثماري في المواقع المناطق الفقيرة نسبياً، وثالثاً نرغب أن نحسن من مؤشر الرأسمال البشري الخاص بالعراق، مع الاسف تراجع كثير خلال هذه السنوات الاخيرة.

سيادة الرئيس انا اشكركم جميعاً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

شكراً جزيلاً معالي الوزير على هذا التوضيح، الآن يتفضل السيد النائب برهان المعموري للنقاش مع معالي الوزير بخصوص موضوع نقاش الجلسة، السيد النائب برهان المعموري ماذا تفضل، تطرح الاسئلة الاستفسارات لموضوع النقاس جميعها ويجاوبك، أم سؤال تسئله ويجيب عليك؟

- النائب برهان كاظم عبد الله المعموري:-

سيادة الرئيس سؤال وجواب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تفضل.

- النائب برهان كاظم عبد الله المعموري:-

شكراً سيادة الرئيس، بدايةً نرحب بالسيد معالي وزير المالية وايضاً السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية و الاخت السيدة الوكيل حياكم الله في بيت الشعب، هذا البيت الذي انبثقت منه الحكومات، وبالتالي اليوم الاستضافة والاستجواب وأيضاً المسائلة هو حق دستوري يكفله الدستور وفق مواد ٦١ قانون مجلس النواب وايضاً المواد الاخرى، سيادة الرئيس اليوم نحن نجلس هنا نناقش موضوع مهم يهم حياة المواطنين، وينتظروننا شعبنا ومواطنينا و ٤٠ مليون الآن ينتظرون هذا الموضوع والآثار التي ترتبت ما بعد زيادة سعر الصرف من أثار سلبية، اعتقد سيادة الرئيس اليوم نحن كنا نأمل في كل الحكومات التي تم التصويت عليها خلال الفترات السابقة والحكومة الحالية أيضاً كان هنالك قبل أن نصوت عليها يوجد تعهدات لدى رئيس الحكومة بان يكون كل شهر أو كل شهرين او ثلاث ياتي يعرض انجازاته وتحقيقه للبرنامج الحكومي، وبالتالي هذا حق مشروع لأن يكون هنالك تنسيق ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ويكون هنالك تكامل وتنسيق مشترك وتحمل المسؤولية المشتركة، نحن اليوم سيادة الرئيس لا يوجد لدينا عداء مع أي وزير، كل اوزراء هم اخوة واعزاء ولهم كل الاحترام والتقدير، لكن واجبنا من منطلق المسؤولية التاريخية ومنطلق المسؤولية الشرعية والاخلاقية أنه اليوم نوصل صوت أهلنا ومواطنينا اللذين صوتوا لنا واجلسونا الآن في مجلس النواب، سيادة الرئيس أنا أعتقد الوضع الذي مر فيه العراق الآن والشعب العراقي ويعلم جنابكم اليوم الذي يعمل على قراءة الاوراق ليس مثل الذي يقرأ على الواقع، نحن اليوم شعبنا يعيش واقع مزري مع الاسف، ألآن اليون نحن نتكلم من منطلق سعر المنتجات الغذائية، ايراداتنا، تعظيمها، اتمتتهتا، منافذنا، كماركنا، الورقة البيضاء، الاصلاحات، اصلاحات شاملة على مختلف المؤسسات، جميع هذه الامور نحن ندعوا ونطالب الاخ السيد الوزير بأن يوضح لنا بعض الامور، التي أُنتجت من خلال زيادة السعر حتى شبابنا الآن العاطل عن العمل، مفردات البطاقة التموينية، المعتصمين اليوم، كل هذه يحتاج لها وقفة من مجلس النواب ومن الحكومة من أجل على الاقل اليوم نوفر شيء لهذا الشعب الذي عانى ما عانى، سيادة الرئيس أنا أعتقد الكثير من الامور انا سوف أطرحها، سبق وأن قدمنا الى جنابكم بطلب رسمي موقع ومشفوع بـ (١٠٠) نائب لاستضافة السيد وزير المالية ونائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، وأنا أُؤكد على هذه الفقرة وأضعها مابين قوسين باعتبار له مهمتين أساسية، التي هي كوزير مالية يتحدث لنا عن وزارة المالية وأيضاً نائب رئيس الوزراء يتحدث لنا عن الشؤون الاقتصادية للبلد والتنمية الاقتصادية التي متمثلة بالزراعة والصناعة والاستثمار والتجارة وغيرها، سيادة الرئيس جميعنا أمام الله مسؤولون والكل يتحمل المسؤولية اذا لم يكون هنالك وقفة لمجلس النواب اتجاه ما يحدث لمواطنينا وأهلنا، من غير المعقول اليوم كيس الطحين بـ ٥٠ الف دينار، غير المعقول اليوم بطل الزيت اليوم يرتفع سعره، نعم، السيد الوزير قال الاسعار عالميا ارتفعت، نعم كم النسبة التي ارتفعتها عالمياً، بطل الزيت بألف وربع ليكون ١٥٠٠، ليكون ٢٠٠٠، ليس ٣٠٠٠، ٢٠٠% ارتفعت الاسعار، وبالتالي هذا مؤشر خطير وأيضاً مس حياة شريحة مظلومة

وشريحة فقيرة التي هي الآن مع الاسف يدخل الى بيته لايوجد لديه امكانية، وحتى لنتكلمها بالعامية حتى أصبح يعير من عائلته نفسها، الذي ليس لديه امكانية يدخل ويجلب الخبز لعائلته، هذا كله أعتقد هو هذا الموضوع نحن لا نرغب أن ندخل في سجال وندخل في بعض التفاصيل، لكن هذا واقع حالنا سيادة الرئيس، وأنا سوف اسأل بعض الاسئلة سيادة الرئيس، التي أتمنى من السيد معالي الوزير والسيد نائب رئيس مجلس الوزراء يجيب عليها، والجواب يكون من بعد أذن جنابكم ضمن الاسئلة المحددة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تفضل، وجه السؤال.

- النائب برهان كاظم عبد الله المعموري:-

سيادة الوزير السؤال الاول، بعد قراركم كحكومة وبنك مركزي بتغيير سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي منذ أكثر من سنة، ما هي النتائج المتحصلة من هذا القرار؟ وما هي الضمانات الموضوعة من قبلكم كحكومة فيما يخص ارتفاع اسعار السلع والمواد الغذائية والتي أثقلت كاهل المواطن، وخصوصاً الفئات الهشة والفقيرة والمشمولين بالرعاية الاجتماعية من ابناء الشعب العراقي، وأضيف لها الشباب العاطل عن العمل.

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

شكراً سيادة الرئيس وسيادة النائب، يعني النتائج أنا أعتقد نوعاً ما تطرقت لها بالعرض، لكن أعود أقول هو تغيير سعر الصرف عندما حصل فيه أثر فوري وهو تغيير الاسعار المستوردة، طبعاً تعتمد كم يوجد بالمخازن لدينا، كم مخزون لدينا من هذه السلع، لكن على المدى المتوسط والطويل خلال هذه السنة أو السنة ونصف الاخيرة المفروض تأثيره المباشر ينتهي بعد شهر أو شهرين، بعد هذا تبان الاثار ارتفاع الاسعار العالمية، نحن تزامن تغيير سعر الصرف مع ازمة كورونا، وتزامنت أيضاً بالتداعيات الخطيرة جداً على الاقتصاد العالمي عندما عادت الامور أو تعمل على العودة الامور الى طبيعتها، حصل خلل كبير بالكل، سلسلة القيمة الاضافية بالعالم، من المنتج الى الناقل الى المخزن الى النقل البحري الى النقل الجوي الى كل شبكات التوزيع، نحن بلد جزء من هذه المنظومة العالمية، لا نستطيع نحن أن نعزل أنفسنا عنها، فواقع تغيير الاسعار وحاولت أنا أن أثبت هذا مع دلائل انا اعتقدها واضحة بأن نتيجة تغيير الاسعار العالمية هي سبب رئيسي لارتفاع الاسعار، توجد قضايا اخرى أدت الى ارتفاع الاسعار في داخل الاسواق العراقية، أنا لا أستطيع أن اجزم بان كل الارتفاع ناجم عن ارتفاع الاسعار العالمية، قسم منها ناجم عن الوضع التجاري في العراق، وضع الاستيراد، الوضع المؤسساتي، مثل بسيط، نحن تقريباً بتقديراتي (٦٠%) من استيرادات العراق تمر بواسطة منافذ غير مسيطر عليها، سياسة بعض الوزارات باللجنة الاقتصادية واضحة أمامي، بعض الوزارات لديها سياسة المنع، سياسة الكمارك المرتفعة، هذه السياسة بصورة عامة خاطئة وأنا واقف ضدها كنت بشدة بالمجلس الاقتصادي ومجلس الوزراء، عندما تحدث امور مثل ارتفاع اسعار نتيجة خلل في الهيكل التوزيعي الخاص بالبلد والنظام التجاري التابع لنا وضعف القطاع الخاص وضعف كم المخزون، سوف يحدث هكذا، لا اقول تلاعب في الاسعار، سوف يحدث هكذا تلاعب في الاسعار، لكن شخصياً لا اشاهد كيف وزارة المالية تستطيع أن تسيطر عليها، نحن في الكمارك حالياً الآن أصدرنا قرار بأن ميزانية موازنة ٢٠٢١ أنتهت، المفروض كل المنع على المواد الغذائية عدى الروزنامة الزراعية المفروض سياحية، لكن ألتفت لغير جانب واشاهد بأن مانعين هذه السلعة ومانعين تلك السلعة، لا اعلم انا السياسات التفصيلية الخاصة في هذه الوزارت ما هي، أنا أعرف فقط النتيجة، النتيجة تؤدي الى شحة وتؤدي الى نقص وتؤدي الى نوع من الاحتكار، وتؤدي ليس الى فقط تلاعب في الاسعار تلاعب في المواد الاولية، لا ارغب أن أرمي اللوم على وزارة التجارة أو وزارة الزراعة، نعم هذه جزء من السياسة الاقتصادية الخاصة فينا لكن القطاع الخاص الآن لا توجد لديه القدرة الكاملة أن ينافس، نحن نرغب أن نصنع له هذه البيئة، القطاع الزراعي مثلاً لم يتجاوب بالسرعة المطلوبة مع تغيير سعر الصرف ولا القطاع الصناعي، تدريجياً تتغير الادبيات وتتغير الثقافة، أنا أتوقع على المدى يعني من هنا الى عام الى الثلاث سنوات القادمة، ما دامت الذهنية سوف تتغير بأن هذه الدولة ليست فقط موجودة لغرض أن تدعم وأن تقدم الدعم الى قطاعات، المفروض تقف على قدمها، لا نستطيع نحن أن نستمربهذه السياسة المشوهة، في هذه السياسة بالدعم أو المنع، لا يمكن أن نبني أقتصاد حر أو أقتصاد منافس ومنافس اذا لا نرفع عنه هذه الركازات، لكن متعودين الموطنين متعودين بأن يمنعوا البضائع حتى ترتفع الاسعار ويوجد تجاوب معهم، أنا ضد هذه القضية جملةً وتفصيلا، لكن حتى أوصل مواقفي الى قرارات نهائية تتطلب أن

تمر بواسطة اجراءات قانونية ودستورية من وزارة الى وزارة الى وزارة، أكيد نحن يجب أن نأخذ اجراءات صارمة حتى نوقف بتشويه الاسواق، أنا مع الاسواق الحرة عندما تؤثر على قوت المواطن، يجب على الدولة أن تلعب دور، ودور مباشر ورئيسي في تخفيضها.

- النائب برهان كاظم عبد الله المعموري:-

سيادة الرئيس تسمح لي أن اعقب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تفضل.

- النائب برهان كاظم عبد الله المعموري:-

أنا أعتقد معالي الوزير يقول المنافذ (٦٠%) هي غير مسيطر عليها، اذا كانت غير مسيطر عليها والمواد تدخل فالمفروض المواد أن تنزل حسب قولك، هذا جانب، أنا أعتقد سيادة الرئيس من خلال ما عرض السيد الوزير أنا وجدت بعض التناقضات في تغيير سعر الصرف، مرة السيد الوزير يقول بالاشتراك أسابيع مع رئيس الوزراء ومستشارين وخبراء اقتصاديين، وبين وزارة المالية وصندوق النقد الدولي، مرة اخرى يقول ضرورة تأريخية واستعرض سعر الصرف منذ ٢٠٠٣ والى غالية اليوم، ومرة أخرى يقول نوصي أن مجلس النواب توحي أن مجلس النواب هو الذي صوت على سعر الصرف، ومرة اخرى يقول أن الكتل السياسية هي التي أتفقت ليس بالاجماع ولكن بالاغلبية الساحقة، هذا قول السيد المعالي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لم يقل أتفقت، قال أيدت الطرح.

- النائب برهان كاظم عبد الله المعموري:-

أيدت الطلب بالاغلبية الساحقة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أيدت الطرح لأن الطرح حكومي،

- النائب برهان كاظم عبد الله المعموري:-

أنا أحب أن اقول للسيد معالي الوزير أنه مجلس النواب ولجانه النيابية ليس له علاقة على تغيير سعر الصرف، وأنما التصويت على بنود الموازنة المعدة من قبل الحكومة، واليوم بنود الموازنة المعدة من قبل السيد الوزير و وزارة المالية هي بسعر برميل النفط الذي هو كان ٤٢ و كلجنة مالية ومجلس نواب رفعه أصبح ٤٥ في وقتها وبسعر صرف الذي حددته وزارة المالية والحكومة اضافة الى البنك المركزي وهذا ما معمول فيه في كل الموازنات، سيادة الرئيس توجد نقطة مهمة أنا أعتقد اليوم البنك المركزي لماذا كنا نتمنى أنه محافظ البنك المركزي موجود مع السيد الوزير، لأنه يوجد تناقض في الكلام، نحن الذي سمعناه من محافظ البنك المركزي انه رجل كان رافض لزيادة سعر الصرف في وقتها، هذا كلامه حصراً ومسجل بجلسة الاستضافة، ثانيا السيد الوزير حسب، ليس حسب وأنما معلومات مؤكدة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

رافض أو مؤيد؟

- النائب برهان كاظم عبد الله المعموري:-

لا قال نحن لن نؤيد وأنما كان ضغط علينا من قبل السيد وزير المالية، أن أما أجلب لكم قوانين اقتراض واخذ منكم، أو تغيرون لي سعر صرف الدولار، سيادة الرئيس ثلاثة أشهر السيد معالي الوزير هو لم يقم قبل أن يزيد سعر الصرف هو لا يبيع للبنك المركزي وبالتالي كان هنالك ضغط على محافظ البنك المركزي، والبنك المركزي باعتباره سلطة مستقلة وفق قانون ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ التدخل المباشر في عمل و واجبات البنك المركزي وهذا تدخل المفترض لا يكون من قبل الحكومة ومن قبل أي جهة كانت.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السؤال.

- النائب برهان كاظم عبد الله المعموري:-

السؤال الثاني: وضعت الموازنة على اساس سعر برميل النفط ٤٥ دولار، وان اسعار النفط في ازدياد حيث أن وصل سعر البرميل الواحد الى أكثر من ٩٥ دولار مؤخراً، ونتيجةً لذلك فأن الفائض في الموازنة بلغ أكثر من ٥٠%، أنا أسأل السيد معالي الوزير كم حجم مبالغ الوفرة خلال هذه الزيادة من بداية زيادة أسعار النفط والى غاية الآن؟ هذا أولاً، هذه الوفرة اين صرفت هذا ثانياً، ثالثاً الموضوع المهم والذي نحن من المفترض الكل وجميع اخواني الاعزاء وزملائي السادة النواب يمكن يعانون منه، الذي هو الفلاحين سيادة الرئيس، نحن جنابك في الدورة السابقة وضعت بند من البنود الحاكم في موازنة ٢٠٢١، وحددت وقت في ٢٠٢١/٧/١ يتم تسديد كل مستحقات الفلاحين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

واعتبرناها في موجب قانون الموازنة انفاق حاكم، لا تمضي وزارة المالية بصرف انفاق أي مؤسسة من مؤسسات الدولة الا بعد تسديد مستحقات الفلاحين.

- النائب برهان كاظم عبد الله المعموري:-

انا اعتقد إن إستحقاق الفلاحين والمزارعين المنصوص عليه في الموازنة ضمن المصروفات الحاكمة، لماذا لم يتم صرفها بالرغم من النص عليها بالصرف بموعد أقصاها (٢٠٢١/٧/١)؟ وباعتباركم وزيرا للمالية ونائباً لرئيس مجلس الوزراء للشؤون الإقتصادية، العراق بلد زراعي وعدم تسديد ذلك يدخل ضمن المساس بالأمن الغذائي للبلد وعدم الاهتمام بالزراعة والمزارعين، والآن طن السماد بسعر (١,٢٥) مليون دينار والمزارعين مطلوب إلى أصحاب محلات الاسمدة والحراثة، وبالتالي مع الأسف وللدولة أيضاً، ولغاية الآن مستحقاتهم المفروض أن تسددها الحكومة وداخلة في قانون لم يستلمونها، كيف سوف أنمي الاقتصاد العراقي؟ كيف سوف ادعم الزراعة وأدعم الفلاح العراقي؟ نحن شعب يعتمد (٨٠%) على الزراعة، هذا الموضوع مهم وأطلب من السيد الوزير لماذا لم تسدد مستحقات الفلاحين رغم إنها وضعت في الموازنة لعام ٢٠٢١.

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

هناك ثلاث قضايا أريد أن أرد عليها، القارات التي إتخذناها لما وصلنا نتيجتها تغير سعر الصرف مثلما شرحت أنا أعتقد لا يوجد فيها لا تعارض ولا تناقض هذا الكلام مضى عليه فترة طويلة من الزمن وشاركنا جميع الأطراف المعنية، أما لموقف السيد محافظ البنك المركزي لا اعلم ماذا قال أمام مجلس النواب قبل عشرة أيام، لكن انا قلت بوضوح فنيا العملية تطلبت من وزارة المالية أن تطلب من البنك المركزي بأننا سوف نعرض الدينار بهذا السعر، اما إننا لم نبيع الدينار إلى البنك المركزي إلى البنك المركزي هذا غير صحيح، إذا لم نبع الدينار بالأسعار القديمة ليس لدينا موارد للدفع لأي شيء.

- النائب برهان كاظم عبد الله المعموري:-

اجتماع وزارة المالية بحضور المدراء العامين والبنك المركزي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

يقصد المعلومة لم تصل بصورة صحيحة.

- النائب برهان كاظم عبد الله المعموري:-

هذه المعلومة صحيحة وبالإمكان أن نطلب محضر إجتماع وزارة المالية والبنك المركزي والمدراء العامين وهيأة مجلس الإدارة أغلبهم كانوا معارضين في الإجتماع، وبالحرف الواحد اعضاء مجلس الإدارة قالوا أجبرنا على رفع سعر الصرف، اما ترفعوا سعر الصرف أو لا ابيع لكم وتضعوه في الموازنة، هذا الكلام ليس مني وإنما من شخصيات البنك المركزي.

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

صراحة لا أستطيع أن أعلق عليها، وأكيد السيد محافظ البنك قالها بمسؤولية وحسن نية، ربما صار سوء فهم، ليس من الممكن الدولة أن تمول نفسها إذا لم نبيع الدولار حتى نحصل الدينار ليس من الممكن فنياً لا يمكن، ربما جرى إلتباس في الفهم.

بالنسبة للقضية الثانية الوفرة المالية، لا توجد الوفرة المالية نحن نتكلم سنة ٢٠٢١، لدي الأرقام أمامي المجموع الكلي للإيرادات (٨٩) ترليون دينار هذا الكلي، النفط (٧٥) ترليون منها، ومجموع نفقاتنا الإستثمارية والجارية (١١١) ترليون فلا أعرف من أين الوفرة، الحقيقة نفقات الدولة كبية جداً والتزاماتنا كبيرة جداً، إذا أخذنا الرواتب والتقاعد تقريباً (٦٠-٦٢) دولار للنفط، فليس لدينا هذه الوفرة التي يتوقعها المواطن، العجز المخطط في موازنة عام ٢٠٢١ استطعنا أن ندير مالية الدولة بعجز أقل من المخطط.

- النائب برهان كاظم عبد الله المعموري:-

الموازنة لعام ٢٠٢١ ارسلت بمبلغ (١٦٤) ترليون الشكر لمجلس النواب الذي ضغطها وخفضها إلى (١٢٩) ترليون وإلا بقينا نسدد لمدة عشرين سنة للأمام قروض خارجية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

التخفيض تم من (١٧٤) ترليون إلى (١٢٩) ترليون أي تقريباً (٣٥) ترليون.

- النائب برهان كاظم عبد الله المعموري:-

مجلس النواب خفض إلى (١٢٩.٥) ترليون

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

النفقات التي كان متفق عليها (١٣٢) ترليون، نحن قضينا السنة بنفقات (١١١) ترليون.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تكلم عن الوفرة المالية بوجود أسعار النفط.

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

الوفرة المالية ليست موجودة، إيراداتنا واضحة في سنة ٢٠٢١ هي (٨٩) ترليون دينار لا أكثر.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كم؟

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

(٨٩) ترليون دينار منها (٧٥) نفطية، عندما النفط يصدر ليس جميعه يصل لنا كان سابقاً والحمد لله أنتهينا منه تعويضات حرب الكويت، وثانياً: (١٥%) يذهب تلقائياً إلى عقود التراخيص.

ثالثاً: ليس جميع النفط نستلمه (٤٦٠) ألف برميل لا نستلمه، فالموارد التي تصل إلى المالية بأخر المطاف هذه هي لا أكثر ولا أقل هذه أرقام مدققة وتفصيلية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

معالي الوزير (٨٩) ترليون الإيراد المتحقق عدا مستحقات الشركات لأنها تأخذ عيني، يعني يصبح (٨٩) زائد مستحقات الشركات.

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

لا هذه (٨٩) جميعها.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

من أين غطيت الفرق لمبلغ (١١١) ترليون؟

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

(١١١) هذه النفقات الإستثمارية والجارية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

من أين غطيت الفرق من مبلغ (٨٩) لمبلغ (١١١) ترليون؟

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

عن طريق الإقتراض.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ايضاً أقترضنا.

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

قسم منها سندات وقسم منها أسميتها هندسة مالية مع صندوق النقد وحصلنا تقريباً (٣) مليار دولار من حقوق السحب الخاصة بنا، حتى لا نعمل ضغوطات على الأسواق المحلية وأصدرنا سندات بناء أشتراها المواطنين وفيها فوائد جيدة للمواطنين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كم قيمة القروض لهذه السنة؟

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

القروض تصل إلى (٢٦) ترليون أو أقل منها هي تمويل ليست جميعها قروض، قروض من البنك المركزي، القروض من البنك المركزي هي إعادة خصم لانه ليس هناك طريقة أخرى للتمويل، والأخرى جاءت من حقوق السحب وإصدار سندات البناء.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هناك معادلة أنا لم أفهمها أرجو ان توضحها لي وللمجلس وللمواطنين، الموازنة أقررناها بمبلغ (٤٧) دولار سعر النفط.

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

فقط للتصحيح بان الإيرادات مع عقود التراخيص تصبح (٨٢) ترليون ليس (٧٥) يعني (٧) ترليون تراخيص، الإيرادات النفطية (٧٥) قبل التراخيص النفطية وتصبح (٨٢) مع عقود التراخيص النفطية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

والغير نفطية كم؟

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

الغير نفطية (٧) ترليون دينار.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

وصلت إلى (٨٩) ترليون، الموازنة بمبلغ (٤٥) أو (٤٦) دولار في عام ٢٠٢١ مع سقف إقتراض (٢٧) في قانون الموازنة يكون لدينا مجمل الموازنة (١٣٢) أو (١٣٠) ترليون النفط أرتفع سعره من (٤٥) أو (٤٦) دولار، هذه الزيادة الناتجة عن النفط أين ذهبت؟ كم غطت من العجز، العجز لم ينزل واموال نقد ليست لدينا الزيادة بسعر صرف النفط اين ذهبت؟ نحن أقررنا موازنة والسعر موجود لديك بمبلغ (٤٦) وتأخذ (٢٧) ترليون إقتراض نستطيع أن نصرف (١٣٠) ترليون، نحن الآن لم نصرف (١٣٠) صرفنا (١١١) والنفط أرتفع من (٤٦) إلى الأسعار العالمية من (٦٠-٧٠-٨٠) ووصل إلى حاجز (٩٠) دولار، هذه الزيادة أصبح لدي قلة بالإنفاق وزيادة بسعر النفط وبعدنا نقترض، أريد أن أفهمها.

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

نحن أما ان نتكلم موازنة او إنفاق فعلي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نتكلم عن الموازنة.

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

الموازنة كانت مبنية على سعر إفتراضي ليس على سعر حقيقي هذه الموازنة على السعر الإفتراضي أدت إلى عجز نحن حصلنا على إيرادات أكثر، فالعجز الذي لدينا تلقائيا سيكون أقل من العجز المخطط له، إضافة إلى ذلك نحن أخذنا إجراءات حتى لا نقترض بكمية كبيرة جداً تؤدي إلى عدم الاستقرار النقدي، هذه سياسة وزارة المالية، والسبب الثاني نحن ليس لدينا مصادر إقتراض سوى البنك المركزي، أردنا تنويعها قبل الإقتراض، فنوعناها بإصدار سندات بناء، بفوائد وقسم من المواطنين أعترض عليها، هذه الفوائد مجبرين أن ندفعها حتى المواطنين تستثمر بهذه السندات، لا أحد يشتري سندات الحكومة العراقية طمعاً (١%) أو (٢%)، فلنكن واقعيين ونتكلم عن الوفرة ليست الوفرة الإفتراضية وإنما الحقيقية نتيجة الموارد التي تدخل للوزارة نحن نخطط على أسعار إفتراضية ومن الضروري أن نخطط على أسعار افتراضية لنه لا نعلم كيف ستكون الأسعار، الأسعار خلال السنة الماضية كانت أعلى بكثير من الأسعار الإفتراضية بالموازنة، الفرق ذهب إلى نقص بالعجز، لماذا نحن لم نمول الموازنة ككل، لأنه لم أرغب أن يكون هناك عدم إستقرار نقدي العجز ليس شيء نريده دائما، أحياناً نريد عجز حتى نحرك وأحياناً ضروري أن يكون هنالك عجز، والعجز أحدى وسائل التحريك الإقتصادي ولا يجب أن تعتبره شيء مخيف أو معيب، فعندما نتكلم أين ذهبت الأموال؟ نتكلم عن الفعلي ليس عن الإفتراضي، والإفتراضي في الموازنة والموازنة هي أرقام ومبينة على نظريات وليس في الواقع تحقق الذي يحقق هذا هو، أمامكم هذه الأرقام وأي أحد يريد ان يدخل لموقع ويرى، الاموال الحقيقية جاءت من الإيرادات النفطية (٨٢) ترليون منها ذهبت (٧) إلى عقود التراخيص وبقيت (٧٥) الصافي الذي ممكن ان نستعمله في الموازنة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد الوزير المادة (١) أولاً من قانون الموازنة، تقدر إيرادات الموازنة العامة الإتحادية بمبلغ (١٠١) ترليون، كيف تم حسباها على إعتبار سعر برميل النفط (٤٥) دولار والإنتاج (٣.٢٥) مليون برميل وسعر صرف (١٤٥٠) دينار سعر الصرف بقى (١٤٥٠)، أما لم يتم تصدير الكمية المذكورة أو تم بيع النفط بأقل من (٤٥) دولار، لدينا إيراد، بالإنفاق الكلي أذكروها مستحقات الإقليم تم أعتبارها استقطاع فوق مبلغ (٨٩) ترليون اجبه السيد الوزير.

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

نعم أجيبهم هل النقاش على الموازنة او على الإنفاق الفعلي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الان نتحدث إنه هناك زيادة بسعر النفط ولا نزال مقترضين أريد توضيح.

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

أنا من السهل أن أجيب ولكني سوف أدع السيدة (طيف) هي من تجيب لأنها تريد الإجابة.

- السيدة (طيف سامي) مدير عام الموازنة:-

أنتم تتحدثون عن مخطط نحن نتكلم عن فعلي، والفعلي ينقص منه (٢٥٠) ألف برميل تابعة للإقليم لم يدخل بالفعلي، لو تحسبوا (٢٥٠) ألف برميل مضروب (٤٥) دولار بسعر الصرف سوف يكون هناك المبلغ الناقص الذي لم يدخل في الموازنة، هذا إذا تم مقارنته مع المخطط سوف يكون هنالك فرق، الزيادة التي حدثت في سعر بيع النفط تم تعويضها بالنقص الحاصل لـ (٢٥٠) الف برميل التابعة للإقليم.

ثانياً: هناك بعض الفقرات الغير نفطية وحضراتكم مشكورين ساعدتمونا كوزارة مالية وكحكومة أضفتم الكثير من الفقرات كموارد إضافية لكن للأسف اكثر الوزارات لم تطبقها ولم نحصل على هذا الإيراد، وأيضاً كان في الجدول خطأ، الحكومة عندما أرسلت المشروع كنا واضعين مبلغ

هي إضافة ضريبة على موظفي الدولة بالكامل (٢٦٠٠) إضافة إلى (١) على المتقاعدين يكون (٣٦٠٠) هذا لم يتحقق لأنه أنتم كمجلس نواب رفضتم أن نفرض ضريبة على الموظفين، لأنكم قلتم إن اسعار النفط سوف ترتفع ولا يوجد هناك داعي للضريبة ولكنه دخل في مخطط الجدول في مبلغ (١٠١)، هذا (٣٦٠٠) أصبح عجز إضافي لنا وتحمله زيادة سعر النفط، ولدينا وزارة النفط تم فرض ضريبة على المشتقات النفطية هذه أيضاً لم تتحقق ولدينا الكثير من المبالغ لم تتحقق تقريباً (٦) ترليون، وهذا المبلغ هو تقريباً الذي تحقق من الزيادة بسعر النفط والتي أستطعنا أن نغطي (١١١).

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كم المخطط بالموازنة الإيرادات الغير نفطية؟

السيدة (طيف سامي) وكيل وزير المالية:-

الإيراد النفطي (٧٧) ترليون والغير نفطي الفرق لمبلغ (١٠١).

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كم الفعلي الغير نفطي حتى نرى الفرق كم؟

- السيدة (طيف سامي) مدير عام الموازنة:-

الإيراد الغير نفطي (٢١) وبالمقابل الفعلي المتحقق (٧) ترليون.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

يعني الزيادة بأسعار النفط غطت الإيرادات الغير نفطية.

- السيدة (طيف سامي) مدير عام الموازنة:-

نحن أردنا ان نعظم الموارد، ونفقاتنا بالرواتب والتقاعد كثيرة والمديونية والكهرباء تأخذ جميع النفقات التشغيلية، دائما نظلم الاستثماري ولكننا نزيد التشغيلي، حاولنا أن نفكر كحكومة وقدمنا الكثير من المقترحات أن نزيد من إيرادات النفط ، انتم عدلتم البعض وأزلتم البعض ولكن الجدول (أ) لم يتغير بقى نفسه القديم المفروض يتم تنزيلها عن مبلغ (١٠١) هذا هو الفرق أصبح قانون الموازنة ملزم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أريد إجابة مكتوبة ترد إلى المجلس كجدول كم كانت المخطط من الإيرادات النفطية وكم الفعلي وكم المتحقق من الإيرادات الغير نفطية وكم الفعلي المتحقق حتى يتوضح للمجلس ولجان المجلس الفرق بين المخطط والفعلي وأين ذهبت زيادة أسعار النفط، أيضاً أذكروا هذا للوزارات التي تم تحقق إيرادات

- النائب برهان كاظم عبد الله المعموري:-

في حكومة السيد العبادي وفي ظرف الحرب حققنا إيرادات غير نفطية تقدر (١٨) ترليون والجميع يعلم كيف كان الوضع، هل من المعقول في هذا الوضع الإيرادات الغي نفطية (٧) ترليون، وزدنا الضرائب على العقار وزدنا الضرائب في قانون الموازنة والحكومة أيضاً زادت كانت الضريبة (١٠%) أصبحت (١٢%) على العقار، هل من المعقول الآن بعد أبع أو خمس سنوات نتراجع إلى (٣٠%) من المبلغ هذا الموضوع بحاجة إلى إجابة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أريد تحليل لماذا انخفضت الإيرادات الغير نفطية؟ بالكمارك والضريبة والبيع أريد تفاصيل كاملة، مستحقات الفلاحين نريد إجابة عليها.

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

مستحقات الفلاحين مولناهم في هذه الأشهر القليلة وأخر دفعة كانت ضعف وأعتقد تم توزيع (٦٠-٦٥%) منها خلال هذه الثلاث أشهر الأخيرة، هناك متأخرات كثيرة تراكمت سنة ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ جميعها اضطررنا ان نواجهها، ومن أهم المتأخرات هي مستحقات الفلاحين، ولكن

نحن حاولنا أن نضمها ضمن (١٢/١) حتى نمولها بسهولة إذا لم تكن لديك البنود القانونية، أما المتأخرات الأخرى هناك ضغوطات علينا كل يوم أدفع هنا وهناك، وإذا لم ندفع الكهرباء إحتمال تقطع، متأخرات إيران وصلت إلى أكثر من (٤) ترليون دينار.

- النائب برهان كاظم عبد الله المعموري:-

من أين الضغوطات سيادة الرئيس؟

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الضغوطات من أين؟

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

الضغوطات من الخارج.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

فقط للتوضيح هل الضغوطات شخصية أم من المؤسسات؟

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

لا ليست شخصية على العكس، الضغوطات تأتي من الدول أو الجهات التي تطلبنا أموال، هناك الكثير من المتأخرات على الدولة العراقية لم يتم إيفائها.

- النائب برهان كاظم عبد الله المعموري:-

ليست أفرض من الفلاح.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كم زاد لدينا الإنفاق التشغيلي العلاوات والترفيع؟ الحركة للموظفين في عام ٢٠٢١ كم زاد؟

السيدة (طيف سامي) وكيل وزير المالية:-

نحن لم نستطع أن نحسبها بسبب الطعن في المحكمة جاءنا الطعن من المحكمة لكي نضيف العلاوات والترفيعات والترقيات وقرار (٣١٥).

- السيد رئيس مجلس النواب:-

من الذي طعن؟

السيدة (طيف سامي) وكيل وزير المالية:-

الحكومة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لماذا تطعنون أنتم الحكومة ووافقتم على الموازنة هنا، سوف أطلب من المحكمة الإتحادية بما يتعلق بالطعن في بنود الموازنة، إن لم تثبت الحكومة إعتراضها خلال مراحل التشريع وإعداد قانون الموازنة من خلال ممثل الحكومة لا طعن لها أمام المحكمة الإتحادية، ليست هذه الحكومة فقط جميع الحكومات، بدايةً توافقون وبعدها الفقرات التي لا تناسبكم تطعنون بها، اجو من الجهات التنفيذية لاحقاً أن نلتزم كمجلس نواب وكحكومة بما يتفق عليه بما يتعلق بقانون الموازنة، وإذا كان لديكم إعتراض وتعتقدون المجلس لم يُمَكِن الحكومة في جانب معين قانوني أو في جانب مالي ثبتوا إعتراضكم من خلال ممثل الحكومة لدى مجلس النواب قبل التصويت، حتى تكون هنالك عدالة بالتعامل إن لم تعترض خلال التصويت معنى ذلك أنتم موافقين، أرجو ان نضع حد لهذا الموضوع، ليس من اللائق أن يختصموا مع العلم إنه إجراء دستوري للحكومة وللمجلس، لكن عرفاً لا يجوز أن نختصم قانوناً على امور متفق عليها مسبقاً.

- السيدة (طيف سامي) وكيل وزير المالية:-

المشكلة إن الختامي عندما تم اعتماده من مجلس النواب كان ناقص لم يكن ختامي كامل الفصل الأول بتعويضات الموظفين هذا الذي سبب لدينا المشكلة بنقص الرواتب، لذلك لدينا قرار (٣١٥) الإجراء يتحولون إلى عقود هذا يدعم شريحة كبيرة من الموظفين الذين أجورهم أعتقد (١٠٠-١٢٠) الف بينما في ارتفاع سعر الصرف ساعدنا.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لدي سؤال لممثل الحكومة، هل طعنت الحكومة من ضمن طعنها بزيادة سعر صرف الدولار، أريد جواب.

السيدة (طيف سامي) وكيل وزير المالية:-

لم تعترض.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لم تعترضوا يعني موافقين عليه.

- النائب برهان كاظم عبد الله المعموري:-

نطلب من السيد الوزير والسيد الوكيل ضرورة حل هذا الموضوع، هل لديكم الإمكانية بتسديد مستحقات الفلاحين؟ وإذا ليس لديكم إمكانية حتى نقول للمزارعين اتك الزراعة واتجه للتعيين، هذا الموضوع مهم يمس حياة مواطنين وفلاحين، أغلب المواطنين تركوا زراعتهم واراضيهم سببها عدم وجود الدعم وعدم الحصول على مستحقاتهم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بما يتعلق بالفلاحين شريحة مهمة بالمجتمع وشريحة إنتاجية أكثر من غيرهم من الشرائح وبنفس الوقت شيحة ليست إستهلاكية، كلما يدعم الفلاح ويستلم مستحقاته بشكل أسرع مثلما تفضلت جنابك لمعالجة الإقتصاد ومعالجة البطالة وللمشاريع، وخلال عرض السيد الوزير ذكرت المشاريع ذات الكلفة الغير عالية في القرى والأرياف، قبل هذه الزراعة هي مشاريع فعندما نعطي للفلاح مستحقاته، فمشكلة تأخير مستحقاته تتراكم عليه فوائد وديون تجعله لا يزرع.

- النائب برهان كاظم عبد الله المعموري:-

السؤال الثالث: في أحدى لقاءتكم مع اللجنة المالية أعترضتم على عدد من المواد الواردة في الموازنة العامة الإتحادية ومنها فقرة صندوق البترودولار للمحافظات المنتجة والمكررة للنفط والغاز، وبعد نقاش مع اعضاء اللجنة ذكرتم بأن تفسير هذه المادة بشكل خاطئ من قبل مستشاري الوزارة واللجنة الإقتصادية، تم توضيحها لكم بكتاب رسمي من قبل اللجنة المالية أجبتم بانكم سوف ترفعون هذه المادة من قائمة المواد المطعون بها لدى المحكمة الإتحادية، ولم ترفع من الطعن وأدى ذلك إلى حرمان أبناء هذه المحافظات من مبالغ مالية كانت تؤدي إلى تحسين احوالهم ومعالجة الآثار البيئية والمجتمعية كالفقر والبطالة والنقص بالخدمات وإنعدام البنى التحتية لهذه المحافظات.

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

في الواقع نحن في سنة ٢٠٢١ كان علينا ضيق مالي، ونحن مضطرين كل مرة نأخذ قرارات صعبة جداً نميز، وأنا لا أريد ان اميز أريد ان تكون الموارد واقعية وإنفاق واقعي، ولكن هذه الضغوطات التي تقع على كم معين من المال وجميعها معتبرة، لا نستطيع أن نلبي جميع الطلبات في نفس الوقت لا نستطيع هذا الواقع، لأن موازنة الدولة جامدة جداً أجزاء كبيرة منها غير قابلة للتغير، إذا اخذت الرواتب والتقاعد والتحويلات والديون الخارجية لن تبقى مبالغ كبيرة جداً بحيث نستطيع أن نحركها بهذا الإتجاه، انا اكبر نصير لقضية البترودولار، وأتمنى ان يشرع قانون وتذهب مباشرةً ولا يمر على وزارة المالية، بما إنه نحن مقيدين بقوانين وتعليمات لا نستطيع أن نخرج خارجها ولا أن نخترقها، عندما ترتفع الأسعار لهذا المستوى وتبقى بهذا المستوى ممكن أن نفكر كيف نحل جميع المشاكل والعقد المالية الموجودة، أي مبلغ يصل أقل من أن يكون وفرة حقيقية سوف أضطر أن أخذ مواقف تجاه الاول والاولوية وأفضل أن لا أفعلها، ليس عملي أن أقول هذا اهم من هذا، المفروض الموازنة تنص عليها بالإتفاق مع مجلس الوزراء ومجلس النواب والقانون يشرع لي، انا مقيد، انا أريد ان اعطي الفلاحين جميع

حقوقهم الآن وحاولت قدر الإمكان مع ضغوطات مع الوزارات المعنية أن نعطي (٧٠%) تقريباً من مستحقاتهم، هذه ضغوط تأتي من وزارة المالية عليهم، نحن نشعر بالمسؤولية تجاه هذه الشرائح الفقيرة والمحافظات الفقيرة أيضاً.

- النائب حسن كريم مطر الكعبي:-

على هذه النقطة، في مجلس الوزراء وخصوصاً السيد وزير النفط الذي طعن بصناديق البترودولار التي وضعناها في الموازنة لخلق حالة العدالة والموازنة مع ما تنتجه هذه المحافظات وأبناء شعبنا في هذه المحافظات مع المحافظات الأخرى المستفيدة، بهذا الطعن للمحكمة يكون بات وملزم وتم حرماننا من الأموال، إلا إذا كان تفسير السيد وزير المالية للطعن مقرون بالظروف التي مرنا بها عام ٢٠٢١، وإلا نحتاج إلى تفسير من الحكومة ومن وزارة النفط حتى لا يحرم شعبنا في المحافظات المصدرة والمنتجة والمكررة للنفط، هذا موضوع خطير جداً.

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

الحقيقة نحن مررنا بظروف صعبة جداً عام ٢٠٢١ ولكن إذا أخير أنا اعطي نسبة كبيرة جداً من الموازنة للمحافظات وللبترودولار، وانا متيقن إن المحافظات أفضل في الانفاق من الحكومة المركزية بعدة جوانب هذه رؤية فلسفية لدي تجاه المالية العامة، انا أؤيده بنسبة (١٠٠%) ولكن يتعاطى مع الظروف نحن مررنا بظروف قاسية جداً في السنة الماضية التي قبلها.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد النائب لن يجيبك السيد الوزير، لأننا سوف نثبت المداخلات ويجيبك على مداخلتك.

- النائب برهان كاظم عبد الله المعموري:-

السؤال الرابع: ورقة الإصلاحات (الورقة البيضاء) والتي أعدت ونوقشت في محافل دولية ومحلية كثيرة حسب قول السادة المعنيين، هل طبقت في مؤسسات الدولة والوزارات المعنية بإعتبار الورقة البيضاء ورقة شاملة لجميع الوزارات، هذا جانب، وما هي نسب تحقيق الإنجاز لهذه الورقة في هذه المؤسسات، والشيء المهم هل كانت وزارة المالية مشمولة من ضمن هذه المؤسسات في ورقة الإصلاح، انا أعتقد وزارة المالية لو كان هناك إصلاح حقيقي لكان الإيراد الذي يدخل غير النفطي (٧) ترليون وأتمتة المنافذ الحدودية والكمارك والضرائب وعقارات الدولة وشركات التأمين لزادت الإيرادات إلى أكثر من (٢٠-٢٥) ترليون، السيد الوزير أطلب منك كم نسبة الإنجاز للورقة البيضاء في مؤسسات الدولة وفي وزارة المالية بالتحديد؟

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

أعتقد تم توزيع الورقة على حضراتكم التي تعطي نسب الإنجاز للورقة البيضاء، وقبل يومان او ثلاثة حصل إجتماع مع الوزرات المعنية وأعضاء الخلية المسؤولة عن تنفيذ ومراقبة الورقة البيضاء، نسبة الإنجاز للسنة الاولى (٦١%) وتعتمد على بعض الوزارات وصلت إلى نسبة عالية جداً، وهناك تقريباً (٣٢٢) محور للورقة البيضاء وجميعها تمضي، والإجتماع الذي حصل قبل أيام تفاجئت بالنسب والتعاون الذي يحصل نحن ماضين بقوة، لكن الخلية نفسها بحاجة إلى دعم وبحاجة إلى رصدها ببعض الأموال في الموازنة القادمة وبخبرات فنية، نسبة الإنجاز للستة أشهر الأولى موجودة في الورقة التي وزعت لكم تقريباً (٦١%) وتتراوح بين (٣٥-٤٠%) وتصل إلى (١٠٠%)، بالنسبة لوزارة المالية (٤٠%) من الإصلاح مرتبطة بوزارة المالية مرتبطة بتحسين أداء وزارة المالية بكل أقسامها وكل هيأتها وبصورة خاصة الموازنة تعمل على الأتمتة وأدخلنا نظام (إفنس) والمحاسبة تعمل على نظام الحساب الموحد جميعها ماضية، ونحن نواجه مشاكل وعقبات كبيرة خاصة بالمؤسسات المالية والمصارف، لأن المصارف حتى نبدأ عملية الإصلاح لها تتطلب تغير نظامها الداخلي وتغير نظامها الداخلي يتطلب موافقة مجلس الدولة، مضى علينا سبعة أشهر مقيدين لا نستطيع أن نتحرك بالإصلاح الحقيقي لأن النظام الداخلي المقترح المتفق عليه بمصرف الرافدين ومجلس الإدارة والوزارة أتفقت عليه موجود في مجلس الدولة ولم يعطونا الموقف النهائي، بدون الإصلاح لا يمكن أن تستمر إذا لمن تتغير القوانين والأنظمة الداخلية الخاصة بها، أنا أعتقد نحن ماضين بخطوات جيدة جداً، وهي تنفيذ وتطبيق مقترحات الورقة البيضاء، الخلية الموجودة تحت إشراف الدكتور (علاء السعدي) تعمل بصورة جيدة جداً، لكن مع الأسف أعدادها قليلة، كان المفروض لديه (٦٠) شخص الان لديه (١٠-١٥) شخص تتطلب أن نقويها، والدول المانحة مستعدة ان تستمر بدعمها القوي لغاية الآن لم نرى على أرض

الواقع الدول المانحة او الدول الصديقة اليت نسميها، ناطرين بان القضية سوف تستمر في الحكومة القادمة وبدعم مستمر من قبل مجلس النواب حتى يغذوننا بمهارات دولية، لكن بصورة عامة أنا اعتقد إن الإنجاز جيد بنسبة جيدة وزارة المالية على اول السلم للإصلاح، وزارة المالية وبدون ان أقلل من أي طرف بحاجة إلى إصلاح شامل في كل دوائرها وكل مؤسساتها، وأعتقد الآن التعاون مع المدراء العامين لتحقيق هذا الهدف تعاون جيد وأيضاً مخلص وصادق واتمنى ان يستم هذا النهج وهذا الزخم في المراحل القادمة.

- النائب برهان كاظم عبد الله المعموري:-

الجميع يعلم بالفساد المستشري في أغلب مؤسسات الدولة مع الأسف، اليوم شبهات الفساد ليس متعلق بأعلى هرم بالسلطة بالتالي هنالك موظفين ومدراء عامين ورؤوساء أقسام، بالتالي لو كان هناك نية حقيقية من قبل وزارة المالية، اليوم الضرائب والمنافذ الحدودية وأيضا الكمارك هذه جميعها تعظيم إيرادات، بالتالي إحتكاك التاجر والمستثمر مع موظفي الدولة هذا احد الأسباب الذي يؤدي إلى الفساد، وبالتالي هدر لمليارات الدنانير، التمركز ووضع النظر على أتمتة المنافذ الحدودية أ, الجدية الحقيقية على أتمتة المنافذ وإدخال الحوكمة الإلكترونية أعتقد سوف يجنبنا الكثير من شبهات الفساد وبالتالي تعظيم للإيرادات، نتمنى من حضرتك ان تأخذه بنظر الإعتبار ومن ضمن الاولويات لوزارة الموارد حتى يجنبنا الكثير من المشاكل.

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

الضرائب والكمارك هي أساس الإيرادات الأخرى مع الأجور والرسوم، لكن سوف أكون صريح معكم وبكل وضوح لا يمكن ان ندير سياسة التجارة الخارجية إذا لم نسيطر على المنافذ الحدودية جميعها، ما عنى أي سياسة كمركية او سياسة منع أو سياسة دعم أو تحفيز الآن (٦٠%) بتقديراتنا من إيرادات العراق تأتي عبر منافذ غير رسمية وقسم منها رسمية لكن لا نرى إيراداتها ولا نستطيع أن نخطط، ما هو عملنا نحن كوزارة مالية؟ وضعنا تسع نقاط تفتيش على كل الطرق التي تؤدي إلى بغداد حتى نرى جميع الإيرادات الواصلة، لكن مع الأسف هذا التوجيه من السيد الوزير لم ينفذ، هذا انا لا أستطيع أن أنفذه ولا أي وزير يستطيع ان ينفذه إذا لم يوجد قرار سياسي على مستوى عالي جداً لمعالجة هذه القضية بين المركز والإقليم، ليس من الممكن ان نعمل سياسة خارجية تجارية إقتصادية بدون أن نسيطر منافذنا، لا توجد دولة شبيهة للعراق، هناك دول ليس فيها حكومة مثل الصومال فوضى الحدود مفتوحة، لكن لا توجد دولة جزء منها لا نعرف ما هي البضائع والسلع الواصلة وكم الإيرادات المتحققة؟ لدي تقدير فقط وضعت نقاط تفتيش لمعرفة كم شاحنة جاءت من الإقليم وكم النسب ووصلت إلى قناعة إحتمال أقل أو كثر.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

حتى المنافذ الأخرى، قبل كانت المشكلة فقط مع الإقليم وبدل معالجة المشكلة خربت منافذ اخرى، التي ذكرتها حضرتك (٦٠%) من المنافذ غير مسيطر عليها.

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

أنا اعتقد إننا ممكن أن نعظم الإيرادات الكمركية على الأقل نضاعفها إذا سيطرنا على المنافذ من الإقليم وخارج الإقليم بكل وضوح، نحن إذا استطعنا ان نقدم موازنة نريد ان نبسط الأمور الكمركية، نلغي جميع الاستثناءات ونبقي نسبة (٦,٥%) على جميع البضائع والسلع التي تدخل للعراق حتى نقلل من المواد التي تهرب والموارد التي تمر من المنافذ الغير مرخصة، وسوف تضاعف الإيرادات، من تقريباً (٣) ترليون ممكن ان نحصل عليها إلى (٥-٦) ترليون، بالنسبة للأتمتة قبل ستة أشهر وقعت إتفاقية مع الأمم المتحدة و(الأونك تاد) لكي ينظموا الإتمتة للكمارك، وأعتقد اليوم او غدا سوف يصل الفريق من (الاونك تاد) لكي يبدأ عملية أتمتة الكمارك على أرفع وأحسن مستويات عالية، وتعاقدت مع (الاونك تاد) لأنه لا توجد شبهات فساد ونظام مطبق في (٩٠) دولة وناجح فيها، أما بالنسبة لأتمتة وزارة المالية الست (طيف) تعرف نحن ماضين مع البنك الدولي حتى نطيق نظام (الأفنس) المفروض نحن طبقناه قبل (١٥) سنة لكن لعدة اسباب لم يطبق وسوف يصل الفيق الآن ووقعنا العقد مع الشركة الايرلندية التي سوف تقوم بهذا العمل، أما بالنسبة للضرائب الفساد موجود ولا يمكن التهرب من الواقع في دوائر الضرائب مثله في جميع دوائر المالية للدولة، لكن هنالك ثلاث مصادر رئيسية للضرائب، اولاً ضريبة الدخل على الفرد، هذه معظمها او

الأكثرية الساحة تأتي من موظفي الدولة، وموظفي الدولة لا يستطيعوا أن يتهربوا من الوظيفة لأننا نعرف كم راتبهم وتؤخذ منهم، المشكلة الأساسية معظم المواطنين الذي يعملون في القطاع الخاص يعملون في القطاع الغير منظم ما يسمى بالسوق الأسود، (٧٠%) من اليد العاملة بالقطاع الخاص تعمل في مؤسسات او حرف أو في مهن لا نعرف تفاصيلها، فإذا لا نعرف ماذا يعملون وأين كيف نأخذ ضريبة؟ صعبة جداً إذا لم ندخل المواطنين من العمل خارج الإقتصاد الرسمي إلى داخل الإقتصاد الرسمي، ولدينا أفكار عديدة سوف ونعرضها، المصدر الأخر هو ضريبة الشركات، الشركات الكبرى بسهولة تستطيع أن تفرض عليهم الضريبة، الشركات النفطية والخدمات النفطية وهم متعاونين بدفع الضرائب الشركات الكبرى مع الدولة، هناك شركات أيضاً كبيرة مثل الإتصالات، لديهم نقاط خلاف معنا، ايضاً يجب أن اعطيهم اعتبار ونأخذ السبل القانونية حتى نأخذ الضريبة منهم، باقي الشكات مبني على إنتعاش الإقتصاد، نحن لا نأخذ أرباح من شركات تخسر، والنظام الضريبي يأخذ على أساس المبيعات هذا نظام خاطئ من الأساس، المواطنين تدفع ضرائب على اساس الربح وليس على المبيعات، ولغاية الآن ليس لدينا النظام الكافي والوافي لكي تعاطى مع هذه الخصوصية، ونحن نعمل عليه حتى نصل لصيغة لكي نزيد الإيرادات من الشركات، لكن باقي الشركات مرتبطة بإنتعاش الإقتصاد، عند تحسن الإقتصاد أصحاب المطاعم والمصانع تربح اكثر.

المصدر الثالث الرئيسي: متعلق بسياسة الدعم والسياسيات الإجتماعية للدولة ومجلس النواب أيضاً، وهي اجور السلع المباعة مثل البنزين وجباية القوائم الكهربائية، هذه جميعها فيها مشاكل حقيقية، نحن خططنا لزيادة الضريبة على أسعار الوقود لكن واجهنا مشاكل كبيرة، الوزارة لا تطبقها حتى لا تزيد على كاهل المواطنين لكن هذه جزء من سياسة الدعم، كل دولة مصادر رئيسية الضرائب والجباية التي تأخذها على هذه السلع، نحن إذا لسنا مستعدين لأسباب إجتماعية وسياسية لكي نضيف الضرائب على البنزين والرسوم لن نحصل على هذا المصدر، وهذا مصدر رئيسي جداً، ونحن عندما نخطط رأينا إنه ممكن ان نجبي ترليونات الدنانير خاصة من الوقود، وأنا لا أستطيع عمل شيء مجرد أن اقترح وأرى ما هو أثرها الإجتماعي؟ وكيف تأثر على التوازن الإجتماعي والإقتصادي، بما إنه لا يوجد قرار سياسي برفع الأسعار لكي نعظم الإيرادات، وسوف يتأثر من يستعمل هذه الخدمات لا نستطيع عمل شيء بعد، لكن انا أعتقد من الصحيح لكي نزيد الإيرادات العامة للدولة، نريد إصلاحات اساسية وإنتعاش الإقتصاد وتبسيط الإجور، نحن نريد بالنسبة للضريبة تقليلها إلى (٥%) ككل على المواطنين، وهناك فئة تعفى منها، ولكن إذا الشعب لا يدفع (٥%) وهي نسبة قليلة جداً يعني هناك مشكلة ثقافية أكثر من مشكلة مالية.

- النائب برهان كاظم عبد الله المعموري:-

أعتقد اللجوء إلى القروض خاصة في إعداد الموازنة لتغطية بعض النفقات، من ضمنها تغطية النفقات وعجز الموازنة، أطلب من السيد الوزير حجم القروض التي تم سحبها من رصيد صندوق التقاعد لتغطية عجز الموازنة؟ وما هي الفائدة؟ وما هو تأثير ذلك على تسديد المكافأت التقاعدية لمستحقيها، لا سيما إن قانون التقاعد المبكر الذي شرعه مجلس النواب نهاية عام ٢٠٢٠ أدى إلى إحالة ثلاث مواليد إلى التقاعد دفعة واحدة، سؤالي للسيد الوزير هل تم إعطائهم المكافأت التقاعدية بعد إنجاز معاملاتهم؟ وايضاً نحتاج أعداد المتقاعدين المستحقين للمكافأت التقاعدية، نرجو تزويدنا ببعض البيانات إذا كانت موجودة لديك؟ بل فروقات الرواتب.

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

بالنسبة للتقاعد إثناء توزيري لم نقترض من هيأة التقاعد، إقترضنا فقط من البنك المركزي بطريقة غير مباشرة، إقتراض من سندات البناء وإقتراض دولي.

- النائب برهان كاظم عبد الله المعموري:-

يعني لم يتم الإقتراض من صندوق التقاعد مبالغ.

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

مباشرة لدعم عجز الموازنة لا لم نقترض أثناء فترة وزارتي، وأطلب من الست (طيف) لأنها عضواً لمجلس إدارة هيأة التقاعد.

- السيدة (طيف سامي) وكيل وزير المالية:-

عام ٢٠٢١ لم نقترض أي مبلغ من صندوق التقاعد، لكن عام ٢٠٢٠ نعم تم إقتراض حوالي (١,٢٥) ترليون دينار حسب قانون الإقتراض، وتم خصمه عن طريق البنك المركزي، وفي عام ٢٠١٥ أو ٢٠١٦ جاء نص صريح ونحن نسدد لهم الفوائد.

- النائب برهان كاظم عبد الله المعموري:-

أنا اتمنى من السيد الوزير هذا الصندوق يمس شريحة واسعة للمتقاعدين الذين أفنوا أعمارهم وقدموا ما قدموا لهذا الشعب منهم موظفين لمدة (٢٠-٣٠) سنة، نتمنى اليوم وأكثر صراحة اتكلم وافقين بالأبواب للحصول على مستحقاتهم، اطلب من جنابك أن يكون دعم لهذا الصندوق.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

شكراً جزلاً للسيد النائب على هذه الممارسة وشكراً للسيد وزير المالية والسيدة وكيل وزير المالية، والآن المداخلات للموضوع العام للمناقشة، للسادة النواب الجدد السياقات في كل فقرة من فقرات جدول الإعمال هنالك مداخلات ويذهب النائب لدى المقررين يثبت مداخلته على موضوع المناقشة، النقاش بنفس الموضوع وليس خارج موضوع المناقشة، دقيقة ونصف لكل متداخل.

- النائب عبد الرحيم الشمري:-

أنا صراحة قرأت الإستمارة التي أحضرها السيد الوزير، وجدت أشياء كثيرة وخصوصاً الفائدة للمواطن، وجدت المزارع مستفاد والوضع الصحي جيد ولم أجد هذا الشيء في الشارع، نحن نواب ولم ألمس هذا في الواقع والشارع، فيها الكثير من الإشياء الجيدة التي عبرت البلد أزمة كبيرة وهذا يحسب لوزارة المالية، السؤال الحقيق الذي أريد أن اقوله اليوم موضوعنا سعر الصرف وليس الموازنة كما وجدنا، مواطنينا ينتظرون هذه النتيجة، هل بالإمكان بعد إرتفاع أسعار النفط من (٤٦) إلى (١٠٥) دولار أن يعاد سعر الصرف إلى (١٢٢٥) أم لا؟.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي النائب الأول لرئيس مجلس النواب:-

هل تجيب أو تجمع الأسئلة وبعدها تجيب لأنه إحتمال هنالك أسئلة مكررة، لو تجمع جميع الأسئلة.

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

لا بصراحة لأنه نحن ليس بسعر صرف معوم حتى يغير حسب التغيرات الإقتصادية الفورية الآنية، نحن أهم شيء لدينا الإستقرار والثبوت أصبح هنالك نوع من الإستقرار والقبول لهذا السعر، سعر النفط اليوم (١٠٠) دولار وإحتمال يكون (٥٠) دولار، نحن لا نستطيع إن نتصرف على سلعة ليس لدينا السيطرة عليها، السيطرة على أسعار النفط مفقودة كلياً على كل منتجي النفط صراحة، إذا تسألني عن توقعاتي لأسعار النفط ولكن لا أستطيع أن أبني على سياسة دولة عليه، سياسة الدولة التي لدينا وحسب المؤشرات التي الموجودة أعتقد ضروري أن نُصر على الإستقرار، الإستقرار ضروري لكل مستثمر، كل شخص يريد أن يعرف ما هي الأسعار يجب أن يعرف حقيقتها، لغاية الآن الوفرة المالية لم تصل إلى مستوى عالي جداً بحيث أستطيع النظر لها، برأيي ورأي وزارة المالية أعتقد من الخطأ جداً فتح هذا الموضوع الآن ونعرض للنقاش والبحث، لأنه مبني على إفتراضيات غير معروفة، إذا بقى سعر النفط مرتفع ولا تزيد نفقات الدولة ومسيطرين عليها، لمدة سنتان أو ثلاثة ربما يقبى هذا السعر والمواطنين يعتادون عليه، المواطنين تعودوا وأصبح هنالك إستقرار، وكل ما يسمى الفوائد هذه ليس من الممكن أن تحدث، لا أحد يصدق إن المعادلة مباشرة، أعتقد لن يحدث أي شيء وإحتمال ترتفع الإسعار.

- النائب فالح الخزعلي:-

وفقاً للسياقات الدستورية لديَ موضوعين، دعوة لوزيرين السيد وزير النفط والسيد وزير النقل وشركة الموانئ بما يتعلق بمواضيع مهمة في صلب عملهم وجمعت فيها التواقيع على أن تعرض أمامكم وخصوصاً بما يتعلق بميناء الفاو الكبير وجمعنا فيها التواقيع وفق السياقات الدستورية، وكذلك إلى وزارة النفط القضايا التي تتعلق بعملهم وأدائهم، أما ما يتعلق بالسيد الوزير، لدي بعض الملاحظات.

أولاً: يجب أن يطالب ويبحث ويدافع ويقاتل عن الإيرادات المالية لوزارته كونه المعني بالسياسة المالية، وجزء فاعل بالسياسة المالية للدولة، هنا السؤال، ورد في المادة (١١) على إقليم كردستان في الموازنة رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢١ على إقليم كردستان أن يسدد (٤٦٠) ألف برميل يعني مستحقاتها للحكومة الإتحادية ولم يسلم شيء، ولا يوجد سند قانوني منحه (٢٠٠) مليار دينار.

ثانياً: المادة (١٦) رابعاً على مجلس الوزراء الأتمتة مبيعاتنا لا تقل عن (٤٠) مليار دولار ضرائب وكمرك تقريباً (٨%).

- السيد (حاكم عباس موسى الزاملي) النائب الأول لرئيس مجلس النواب:-

السيد النائب إنتهى الوقت وعدد المتداخلين كثير.

- النائب فالح الخزعلي:-

لأكن أكثر شجاعة أكثر من عشرة منافذ في إقليم كردستان لا يعطون ولا سنت واحد وفوضى في منافذ الجنوب، انت وظيفتك في مجلس الوزراء تقول وتدافع عن إيراداتك المالية، ومع هذا كله مع وجود النفط تم تثبيته في الموازنة بسعر (٤٥) دولار، لديك (٨١) إيرادات نفطية و(٢٠) إيرادات غير نفطية يكون المبلغ (١٠١) مع القروض يكون (١٣٠)، الآن النفط كمعدل (٩٠) دولار وما زلنا نقترض وهذه المأساة والمعاناة، ماذا فعلوا للرعاية الإجتماعية، السيد النائب موجود كان وزير سابق (٥) مليون يستلم و(٥) مليون لا يستلم ينتظر هذا الفتات يعطى، ماذا فعلوا للبطاقة التموينية، الورقة البيضاء من منكم رأى الورقة البيضاء.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذا الموضوع عام للمناقشة وبإمكان حضرتك أن توجه سؤال للسيد الوزير، هذا أولاً.

ثانياً: لمجلس النواب رئيس ونائبين وسوف يوزع على السيدات والسادة النواب الملفات القانونية لهذا الأمر.

ثالثاً: مجلس النواب وضع في قانون الموازنة معالجات تخص الطبقات الفقيرة، على سبيل المثال، منح صلاحيات للحكومة بموضوع توفير المواد الغذائية والدوائية عدا موازناتها تم إضافة مبلغ (٥٠٠) مليار، بإمكانكم قراءة القانون حتى الكلام يكون على الورق، أضيفت إلى تخصيصات المواد الغذائية مبلغ (٥٠٠) مليار أكثر من موازنتها والتي على أساسها ذهبت للسلة الغذائية.

ثانياً: أضفنا لهم صلاحية بالتعويض العيني، بإمكانهم جلب الغذاء والدواء بالدفع العيني.

ثالثاً: موازنة وزارة العمل من (٢.٨) ترليون إلى (٤.٠٥) ترليون يعني تم زيادة (١.٢٥) ترليون لتخصيصات وزارة العمل والشؤون الإجتماعية، الفقراء الذين يستلمون من وزارة العمل والشؤون الإجتماعية والأغذية والأدوية، إذا هنالك إخفاق من الجانب الحكومي بهذا الشأن فلنتابعه كمجلس نواب.

- النائب عارف عبد الجليل هداد الحمامي:-

الطبقات الفقيرة التي تكلم عنها، مثلاً الفلاحين وانتم تكلمتم عنهم والكثير منهم استحقاقاتهم متأخرة وقسم لم يستلم، المادة (١٤٠) الكثير من مناطقنا في محافظة ذي قار لم يستلموا وهذه جميعها طبقات فقيرة، بالإضافة لدينا بالألاف لم يسجلوا ضمن العاطلين وضمن الرعاية الإجتماعية، لذلك لم نلمس أي جدوى اقتصادية وأي فائدة مما شُرِع وتم التصويت عليه من قبل مجلس النواب، أنا أقول مجلس النواب بصورة عامة وليس حضراتكم من يتحمل المسؤولية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نحن الناطقين باسم المجلس، جميعنا نتحمل المسؤولية، وسأتحدث بعد قليل عن تاريخ زيادة سعر الصرف، وكيف زاد سعر الصرف وما هي المسببات وما هي الحلول الأخرى التي كانت مطروحة كبديل أو إجراءات أخرى إضافية فوق سعر الصرف، حتى يطلع عليها الشعب العراقي بشكل واضح.

- النائب عارف عبد الجليل هداد الحمامي:-

الواردات الفعلية غطت النفقات الفعلية، الإفتراض ما هو الجدوى منه؟ هذا سؤالي، وذكر السيد الوزير مفردة خطيرة، إنه هناك تلاعب بالوثائق التي تقدم من قبل المصارف الأهلية، فإذا السيد الوزير يعترف بوجود وثائق مزورة فهذه مشكلة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

توجد لجنة مشكلة من الدورة السابقة برئاسة السيد النائب الأول تتعلق بمتابعة نشاط البنك المركزي وما يسمى بالفواتير المقدمة، سوف تستمر اللجنة برئاسة السيد النائب الأول لمتابعة أعمالها.

- النائب محمد علي محمد تميم:-

جلست منذ بدأ الحوار ولكني لغاية هذه اللحظة لم أستمع لإجابة شافية تتعلق بمستحقات الفلاحين، تحذيرات المنظمات الدولية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بارتفاع أسعار الغذاء، لكن ما قامت به وزارة التجارة ووزارة الزراعة ويتحججوا بعدم وجود التخصيصات من قبل وزارة المالية، لغاية الآن مستحقات الفلاحين لم تدفع رغم إنه هناك أكثر من (٣٠%) زيادة في سعر الغذاء، إنتاج العراق من القمح للعام الماضي كان بحدود (٤.٥) مليون طن، حاجة العراق حسب البطاقة التموينية (٥.٤) مليون طن، نحن نستورد كل سنة (١.٥) مليون طن حتى وإن وصلنا إلى الإكتفاء إذا مليونين نعمل لها خلط حتى تتلائم مع الطريقة العراقية بنسبة كلوتين تتجاوز (٣٠%)، في هذه السنة أعتقد بنسبة الإنتاج لا تزيد عن (٢) مليون طن، من أين سوف نعوض (٤) مليون طن الأخرى وسعر الغذاء زاد، ومستحقات الفلاحين لم تدفع، الحكومة ممثلة بالوزارات الثلاثة المالية والزراعة والتجارة لم تدفع المستحقات وانتجت بطالة وقلة غذاء والخزين الإستراتيجي لا يتجاوز (٢٠) يوم، ما هو الحل؟ مستحقات من العام الماضي وقبلها وهنالك مستحقات لسنوات سابقة، النفط ملك للشعب العراقي ليس ملك فقط للموظفين، عندما يتأخر راتب الموظف يومين او ثلاث الكل يتسارع لدفعه، الفلاح شريحة، يغطي (٨٠%) حاله حال الموظف، أنا لا أقول اوقف راتب أحد او إستقطع منه، لكن المستحقات أجعلوها بالتساوي، وقانون الموازنة للعام الماضي وضعنا فيه فقرة لا تتجاوز (٧/١)، انا اعلم لغاية الآن (٧٠%) من الفلاحين لم يستلموا مستحقاتهم، أريد إجابة ومتى تدفع هذه المستحقات.

- النائبة إبتسام هاشم عبد الحسين الابراهيمي:-

كل ما تكلم به السيد الوزير شيء رائع وحقيقةً هناك أمو أطلعنا عليها وإطلع عليها الشعب العراقي، إرتفاع سع صف الدولار بصورة مفاجئة أثر بشكل كبير على الطبقات الفقيرة، وكان له تأثير كبير على الزراعة والصناعة، كونها تعتمد على موادها ومستلزماتها على المستورد، هنالك حل إذا بالإمكان تطبيقه، نراه نحن والمنتجين ورجال الإعمال هو دعمهم خلال سعر مدعوم لا يتعدى (١٢٥) ألف دينار لكل (١٠٠) دولار لغرض شراء الأسمدة والبذور والمبيدات والمستلزمات الصناعية والزراعية على أن يكون ذلك بفواتير شراء وتدقيق وتؤيد دائرة الكمارك دخول المواد الاولية المستوردة بما يوازي قيمة المبالغ المدعومة، هل بالإمكان تطبيقه؟ السادة النواب تكلموا عن الطبقات الفقيرة، إرتفاع سعر صرف الدولار أثر على الطبقات الفقيرة ولم يتم دعم هذه الطبقات وهذا ما رأيناه في الشارع العراقي اليوم، نحتاج معالجة حقيقية واقعية من السيد الوزير بخصوص إرتفاع سعر صرف الدولار وأيضا الفارق الذي دفع من الرواتب هذ الفارق أين يذهب، لماذا لا يتم فيه دعم الطبقات الفقيرة والطبقات الكادحة وجميع الطبقات الموجودة، وإرجاع سعر الصرف إلى واقعه ونحتاج معالجات واقعية، تهريب العملة ما زال مستمر، والدولة لم تجد حلاً لنافذة العملة وما زالت منفذاً لإستنزاف عملتنا الصعبة.

- النائب عبد الكريم علي عبطان الجبوري:-

سوف أختصر لدي مجموعة من الأسئلة، في حال بقاء الدينار العراقي على سعر الصف الحالي.

أولاً: ما هو الضرر الذي سوف يلحق بالمواطن؟ وما هي الخطط لمعالجة هذا الضرر؟ وهل هناك ضرر يلحق بالإقتصاد الوطني إذا بقى الحال على ما هو عليه؟

ثانياً: في حال أرجاع سعر الصرف إلى السعر السابق، ما هو الضر الذي سوف يلحق بالمواطن؟ وما هي الإجراءات لمعالجته؟ وهل يوجد ضرر على الدولة في حالة إرجاع سعر الصرف القديم وما هي إجراءات المعالجة من قبل وزارتكم؟

ثالثاً: البنك المركزي يبيع من الخزين الوطني ما يقارب (٢٥٠) مليون دولار يومياً، هل توجد واردات من المنافذ الحدودية والكمارك والمطارات تعادل نسبة (١٠%) على الأقل من مبيعات البنك المركزي؟ وهل توجد جداول تعكس المدخلات؟ متى يتم أتمتة المنافذ الحدودية وربطها مع وزارة المالية بمنظومة واحدة؟ يتم من خلالها تثبيت أسماء مشتري العملة ومبالغها وماذا أدخل للعراق مقابل المبالغ المشتراة.

رابعاً: إستيفاء الرسوم الكمركية من مجموع المبالغ المشتراة بالدولار.

خامساً: متى يتم تطبيق قانون حماية المنتج المحلي؟ هل توجد رؤية لدى وزارتكم لإصلاح النظام المالي والمصرفي؟

سادساً: تخصيص مبالغ الإجازات المتراكمة لضباط الجيش العراقي.

- النائب محمد شياع السوداني:-

العرض الذي قدمته نظرياً متفق مع نسبة كبيرة مع المبادئ والأسس التي قدمتها، عملياً نحن كنواب نمثل الشعب نعطيك المؤشرات التي لدينا، قسم منها أعلنت عنها وزارة التخطيط في مجلس الوزراء، إرتفاع نسبة الفقر والبطالة والتضخم سوء الخدمات عدم تنفيذ المشاريع نسبة التدني بتنفيذ المشاريع الإستثمارية التي تلقي بظلالها على الخدمات، هذا الواقع ومنذ البداية حذرنا هناك بحدود (١٧) مليون مواطن عراقي سوف يقع عليهم التأثير المباشر لهذا القرار، وهم المشمولين بشبكة الحماية الإجتماعية والمتقاعدين موظفي الدرجات الدنيا والعاملين بالقطاع الخاص، هذا رقم ثابت رسمي، عندما نتكلم عن منجز أمر مثير للإستغراب، هذه النسب (١٠٠%) التي قدمتها.

ثانياً: القضية الأساسية هنالك ثلاث مبررات تم التركيز عليها سواء كان عند إقرار الموازنة عام ٢٠٢١ أو العرض الذي تفضلت به، وهي تغير سعر الصرف سوف يساهم في تقليل العجز، ولغاية الآن لم نعرف المبلغ الذي تم توفيره بين سعر (١١٨٢) وسعر (١٤٥٠) يستحق هذه المعاناة لأبناء الشعب، هذا اولاً.

ثانياً دعم الزراعة والصناعة ومثلما تحدث السادة النواب أثرت على الخطة الزراعية لهذا الموسم، الكثير من الافلاحين لم ينفذوا خطتهم الزراعية، أما الصناعة أعتقد الممثل الرسمي للصناعيين إتحاد الصناعات أقام مجلس عزاء على روح الصناعة العراقية، لأن (٨٠%) من المواد الأولية تستورد وتشترى بالدولار وبالتالي ارتفعت الكلف، ولا يوجد أي مصنع أو أي إنتاج أضيف، اما مسألة بيع الدولار ما أعتقد تغير شيء نفس المستوى الذي كان يباع في ذلك الوقت الآن يباع ونفس المستندات مزورة ومصارف أهلية ودولار يذهب للخارج، أتمنى على مجلس النواب لأن الحكومة منتهية آمالها أن يراجع هذا القرار مراجعة مستفيضة.

- النائب خالد حسن سلطان الدراجي:-

لدي ملاحظات، بالنسبة للفلاحين يجب وضع برنامج لصرف مستحقاتهم وهذا شيء مهم جداً، لأن الفلاح نطالبه بتسديد قروضه من المصرف الزراعي وإذا لم يدفع نعاقبه ونحن مستحقاته لا ندفعها له، هنالك مقترح إذا لم نستطيع أن نسدد للكل نسدد للجميع بنسب، إذا لدي (٢٠٠) فلاح أعطي منهم (٥٠) واترك (١٥٠)، لكن أسدد لكل (١٥٠) لكن بنسب حسب مستحقاته، هذا أولاً.

ثانياً: المنافذ الحدودية منع المنتجات ليس الحل ووضع ضرائب على المنتجات لأن هذا إذا لم نحقق إكتفاء إقتصادي بالمنتج المحلي يجب أن لا نمنع المستورد لكن نضع عليه ضرائب عالية حتى نحمي المنتج المحلي، الآن الذي يحدث المنتجات المستوردة تدخل للبلد والتاجر يدفع ضريبة في الحدود غير أصولية أو تأتي عن طريق كردستان، يبتلى بها التاجر الوسطي، والآن هنالك تاجر وسطيين عليهم احكام قاسية جداً، انا اطلب أن يعاد النظر بها، لأن تاجر ينقل بضاعة من محافظة إلى اخرى يعاقب بأربعة أضعاف البضاعة التي يحضرها وهي من محافظة إلى اخرى.

ثالثاً: موضوع الإتصالات أنا كنت في عام ٢٠١٥ وكيل وزير الكهرباء وفي وزارة المالية وكانت السيدة (طيف) موجودة تم فرض مبلغ (٢٠٠٠) دينار على المواطن، بطاقة الشحن للخمسة آلاف تم إضافة مبلغ ؟(١٠٠٠) دينار عليها وبطاقة (١٠) آلاف إضافة مبلغ (٢٠٠٠) دينار، منذ ذلك الوقت طلبت ان تكون هذه المبالغ على الشركة وليس على المواطن، نحن الآن نستطيع إعادة النظر بها وتفرض على الشركة وليس على المواطن حتى نخفف من الكلف التي عليه.

- النائب حميد عباس الشبلاوي:-

مثلما تفضل السادة النواب بالنسبة للأرقام لن اتحدث بها، سوف أختص بشكل بسيط على الذي تحدث به السيد الوزير، وإتبع السياسة المالية بالنسبة لسعر صرف الدولار، للأسف الشديد كل ما تحدث عنه المستشارين والسيد والوزير حالة مثالية بعيد عن الواقع الذي يعيشه العراق، كذلك زيادة نسبة الفقر مقارنة مع ما قبل زيادة سعر صرف الدولار بالفترة السابقة، لم يتحدث عن السياسة المالية وكيفية إعالة الفقير، ربما لم يتحملها فقط بإعتبار السيد وزير المالية بسبب المشاكل مثل الرقابة منعدمة وباقي الدوائر فيها تقصير في الجهات الرقابية، لكن سيادة الوزير الوضع لا يتحمل، المواطن الفقير هو من يتحمل تبعات سياستكم التي لا أعتبرها صحيح للأسف الشديد، سياستكم لا بتسليم الرواتب ولا بمستحقات الفلاحين التي بعد سنة كاملة، ولا إنصاف الموظفين بالرواتب الحقيقية بين الوزارات المختلفة، سياستكم يدفع ذمنها المواطن، يجب عليكم إعادة النظر، وإلا العديد من الموارد للدولة بإمكانكم الإستفادة منها، وكذلك بإمكانكم الإستفادة من المستشارين الذين ينظرون من منظار

واحد للدولة بعيد عن الإستفادة للمواطن الذي يتحمل تبعات هذه السياسة، فعلى السيد الوزير أن يعيد النظر وإلا ما الجدوى من وجود هذه الجلسة ونخرج لا نعرف ما الذي جرى والمواطن يتحمل بفارغ الصبر، الأسواق اليوم متلكئة السوق المالي في ظرف صعب والشعب العراقي جائع بسبب هذه الزيادة وهذه السياسة التي لا تليق وكلنا خدم لأبناء الشعب العراقي، فعلى السيد رئيس الجلسة والسادة النواب الإستماع للسيد وزير المالية ما هو الحل لهذه الأزمة؟ وكذلك باعتبارنا اليوم ممثلي الشعب فيجب أن تجد حلول أما بالتصويت بالإجماع في هذه الجلسة او جلسة اخرى لإلزام الحكومة بالتعديل بعيد عن سعر صرف الدولار سواء من النفط أو الحدود المفتوحة على مصراعيها، اليوم لا نريد المواطن يتحمل الأعباء وإنما كل وجودنا لخدمة المواطن.

- النائب مثنى امين نادر حسين:-

انا لا أعيد الكلام الكثير بخصوص الفلاحين بخصوص هذه السياسة المالية الجديدة للدولة رافقتها مثلما ذكرتم أرتفاع الأسعار، بالتالي أصبحت الكلفة كبية جداً، والسيد (محمد شياع السوادني) ذكر عن موضوع الصناعة، مثل هذه السياسة تلجأ لها الدول عندما تريد أن ترفع من ميزانها التجاري، ولكن نحن دولة مستوردة وليست مصدرة، وبالتالي لم تنعكس، وانا أريد أن أقدم بين يديك ولو هذه القضية مشتركة بين البنك المركزي ووزارة المالية، قضية طباعة الفئات الصغيرة من العملة بحيث تكون عندنا (٥٠) او (١٠٠) دينار وكذا، صاحب المصنع مثلما ذُكِر يستورد المواد الأولية للصناعة بالعملة الصعبة بالتالي زادت التكلفة عليه، الآن عندما يردي أن يصنع (آيس كريم أو عصير) ويبيعه بمبلغ (٢٥٠) دينار الآن لا يستطيع أن يبيعه بمبلغ (٥٠٠) دينار ولا يجد عملة في النصف، بالتالي مضطر أن يدفع ضريبة هذه السياسة ولا توجد عملات صغيرة في البلد، أرجو الإنتباه لهذه القضية، والقضية الأخرى إزالة الأصفار عن العملة العراقية، أنا كمواطن عراقي أشعر بخيبة آمل عندما يقال دينار الدولة الفلانية يساوي كذا ألف من دينار الدولة العراقية.

- النائب مصطفى جبار سند المرياني:-

أحتاج نصف دقيقة لتوضيح معلومة للسيد الوزير لم تكن حاضرة، كان سؤال من خلال حضرتكم للسيد الوزير بخصوص فائض إيرادات النفط حسب تقرير صندوق النقد الدولي إن سعر التعادل في العراق هو (٧١) دولار، يعني إذا تجاوز هذا السعر يحقق فائض وإذا لم يتجاوزه يكون لديه عجز لكن لمعدل كسنة كاملة وليس لنهاية السنة، حسب تقرير سومو معدل السعر العراقي لسنة كاملة كان (٦٨,٤) دولار يعني لم نحقق الفائض فوق (٧١) دولار لكن حققنا فوق المطلوب منا بمبلغ (٤٥) دولار، وهذا جاء بفضل إنتاج الجنوب البصرة وميسان وذي قار والكوت، بإعتبار الإقليم لم يسلم (٤٦٠) ألف المطلوبة منه إضافة إلى إنه (أوبك) خفضت على العراق والإقليم لم يلتزم بالتخفيض، من الذي خفض؟ البصرة، والبصرة عوضت هذا الإنتاج بكميات كبيرة وصل إلى معدل بنهاية السنة أكثر من (٣) ملايين برميل، يعني حققنا (٣,٢) فقط من الجنوب من غير الإقليم، الجواب يسعف السيد الوزير ولكني لست متعاطف مع وزارة المالية، متعاطف مع مجلس النواب وإستجواباته، فيما يخص سعر الصرف هو ضرره حالي وواقعي وإصلاحاته وفوائده محتملة وليست حقيقية، نحن نأمل أن تكون فيه فوائد ولكن لم تحصل، السيد الوزير بإعترافك مؤسسات الدولة متلكئة والقطاع العام، وقلت إنك تحارب الدولة الريعية، انت كرست الدولة الريعية بهذا القرار، اولاً إيرادات النفط زادت عن الإيرادات غير النفطية، بنفس الوقت سعر الصرف إرتفاعه لمحاربة الإستيراد، في بداية البحث قلت لتقليل الإستيراد، كيف نقلل الإستيراد وكيف نأخذ ضرائب؟ إذا قل الإستيراد قلت الضرائب وزادت إيرادات النفط وتعززت الدولة الريعية، سؤالي كما ذكر السيد (محمد شياع السوداني) ما هو جوابك على تقرير وزارة التخطيط بإرتفاع نسبة الفقر والتضخم ونسبة العاطلين عن العمل.

- النائب عدنان عاشور عدنان الجابري:-

نصت المادة (٢٥) من الدستور على إصلاح الإقتصاد وفق الأسس الحديثة، لكن نسأل هذا السؤال هل إقتصرت الأسس الحديثة أو الطرق الحديثة على رفع سع الدولار فقط؟ هذا اولاً.

ثانياً: لم تجيب حول موضوع من وقف حول موضوع تعزيز الإيرادات غير النفطية، أشرت لها حضرتك لكن لم تحدد، ولم تحدد أيضاً من لم يلتزم بخصوص المنافذ الحدودية وواردات المنافذ الحدودية.

ثالثاً: بإعتبارك احد أعضاء الحكومة التنفيذية البصرة ظلمت كثيراً في هذه الموازنة لعام ٢٠٢١، تم الطعن من قب الحكومة المركزية بصندوق البترودولار، والجدول (ب) لم يعطي ديناراً واحد للبصرة، بالتالي أين العدالة من قبل الحكومة التنفيذية لهذه المدينة التي تمول العراق بالموازنة الريعية.

- النائب حيدر:-

عرض السيد وزير المالية بخصوص المعالجات الناتجة من تأثير صعود قيمة الدولار على فئات المجتمع لم تنفذ بنسبة (٩٠%) من الجهات ذات العلاقة ومن الوزارة ولم تكن بمستوى الطموح، لذلك الإستمرار بقرار رفع سعر الدولار يعتبر قرار جائر وظالم بحق الفقراء وأصحبا الدخل المحدود والمتقاعدين والموظفين والعمال والكسبة، وفائدته فقط للمصارف الأهلية وغيرها، ومن نتائج إرتفاع سعر الصرف إرتفاع خط الفقر وحسب تقارير وبيانات وزارة التخطيط وغلاء المعيشة وصعود عالي للأسعار، كالدواء ومعدات البناء والمواد الغذائية وكافة البضائع وكافة مستلزمات الحياة، وعلى وزارة المالية وكوادرها المتقدمة إيجاد حلول أخرى لتعظيم الإيرادات بدلاً من رفع قيمة الدولار، ومن تلك الحلول العمل على نظام الدفع المسبق للمستورد، حيث يتم عرض السلعة والمراد إستيرادها من قبل التاجر ويتم إستقطاع الكمرك والضريبة مسبقاً وقبل دخول البضاعة بمبلغ تحدده وزارة المالية بالتعاون مع الجهات المختصة، وبهذا النظام يمكن للحكومة السيطرة على كافة منافذ العراق البرية والبحرية والجوية، وكذلك سوق بيع العملة ويتم حجز المقدار الضريبي في البنك المركزي العراقي جراء بيع العملة بالدولار، على أن تسترجع للتاجر بعد إجراء براءة الذمة من الضريبة وفق النظام (آنفويز)، ومن هنا حملتني بعض شرائح المجتمع إيجاد حلول نهائية للمحاضرين والإداريين المفسوخة عقودهم والأطباء البيطريين، والخريجين المعتصمين وعقود المفوضية وخريجي كليات العلوم السياسية المظلومين، وعقود النفط قرار (١٧٤) والصحوات أبناء العراق، وزيادة واتب المشمولين بقانون شبكة الحماية الإجتماعية، إكمال إجراءات خريجي ذوي المهن الصحية ومستحقات الفلاحين والمزارعين وعقود (٣١٥) وقراء المقاييس وزارة الكهرباء وفع التسكين عن الموظفين في وزارة الكهرباء.

- النائب مصطفى خليل الكرعاوي:-

حقيقةً تم طرح قضيتين مهمتين.

اولاً: الموازنة المخطط لها كانت ضمن رقم معين والموازنة الفعلية هي غير فعلية، على إعتبار الكثير من المبالغ لم يتم إستحصالها منها الواردات الغير نفطية وواردات نفطية لا يتم إستحصالها، وتم طرح حل لمعالجة الأزمة منها فرض ضرائب على دخل المواطن، السؤال هل من الأولى أن يتم إستحصال مستحقات الواردات الحقيقية المفروض تدفع لوزارة المالية حتى تعوض النقص الحاصل ونستفيد من فائض سعر النفط الموجود، بنفس الوقت بعد ذلك ممكن نضطر إلى فرض ضرائب وغيرها، ما هي إجراءات الحكومة في إستحصال واردات موازنة عام ٢٠٢١ التي من ضمنها الغير نفطية والنفطية التي تم ذكرها وهي (٢٥٠) ألف برميل يومياً، هذا السؤال الأول.

ثانياً: متى يرى المواطن العراقي موازنة يتم إعدادها قبل بداية السنة ضمن المعايير التي ممكن أن تتخذ حتى يتم المصادقة عليها ضمن الشهر الأول وبالتالي يتم صرف هذه الموازنات على المحافظات بطريقة تستطيع صرفها بالشكل الصحيح.

- النائبة عالية نصيف جاسم العبيدي:-

هناك الكثير من القضايا والواضح إن الموضوع تحول إلى إستضافة وليس مناسبة أن ألقي هذه الأمور التي تتعلق بمخالفات مالية في هذه الجلسة كونها إستضافة، سوف أخذ ثلاث محاور بشكل سريع.

الاول: بإعتبارك رئيس مجلس نواب سابق تعلم إننا اعترضنا على سعر الصرف، كل الإمتيازات التي ذكرها السيد الوزير على سعر الصرف لم يكن لها تأثير مباشر على المواطن، وقلنا يجب أن يكون هنالك تدرج لعملية سعر الصرف، ووضعنا في الموازنة الكثير من المواد التي تساعد على سعر الصرف، واليوم السيد الوزير ضرب الكثير من الوزارات التي قال عنها لم تساعدنا، حتة نخفف وطئة سعر الصرف على المواطن، سعر الصرف هو سرقة ناسكة لجيوب الموظفين، اما عدم أتخاذ إجراءات يتحمل مسؤوليتها يحتملها كوزير لوزارة المالية ووزير للورقة الإصلاحية، لأنه وضع ورقة إصلاحية وجعلها تتداخل بينها وبين سعر الصرف، يقول كل الدول تذهب إلى زيادة سعر الصرف هذه الدول المستقرة، الدول التي فيها قانون ومنافذها سليمة والتي تحارب كل ما يحصل في البلد من تضارب بين التجار، او مضاربة على سلعة المواطن نحن هذه ليست موجودة لدينا، والسيد الوزير يعرف ظروفنا كان المفروض يأخذ إجراءات تدريجية قبل الذهاب إلى سعر الصرف.

ثانياً: نحن في قضية (٢٥٠) الف برميل للإقليم وضعناها في نص، وأصدرنا كتاب من اللجنة المالية ولجنة النزاهة وأخبرنا السيد الوزير وأنا ذهبت له شخصياً بعدم تحويل الأموال، وذكر إنه تم التعويض من فائض النفط للنقص الحاصل عن (٢٥٠) الف برميل، السيد الرئيس الكلام موجه لحضرتك، هل يتحمل وزير المالية وفقاً للمادة (٣٢٩) من قانون العقوبات (١١١) لسنة ١٩٦٩، انا أقول كقانونية يتحمل.

ثالثاً: موضوع توجهاته نحو الإقتراض الخارجي رغم زيادة سعر الصرف ورغم زيادة سعر النفط لا زالت سياسة الدولة التي هو مسؤول عنها سياسة الإقتراض، من هب ودب يتم الإقتراض، أنا لدي الكثير من المواد إذا تسمح أن تكون في جلسة يتم فيها مناقشة الخروقات المالية وأكون ممتنة.

- النائب جواد كاظم عيدان البولاني:-

هذه الدورة الخامسة حقيقة أريد التحدث مع السادة اعضاء مجلس النواب المحترم، الدورة الخامسة ونفس المشاكل والحلول غائبة عن المؤسسة التشريعية عن والحكومة، نحن كل سنة ننظر أصول الدولة المالية تختفي، هذه الأصول العظيمة تذهب وهنالك عملية نهب منظمة قانونية لأسماء وعوائل ونحن الآن لا نستطيع أن نعالج قضية النقل للبضائع التي تحدث بها السيد الوزير ولدينا معدات نقل تقدر بالمليارات، الآن إذا فتحت الدفتر سوف ترى كم تم شراء آليات وسفن وبواخر وطائرات، والنقل أين هو بري وبحري وجوي، من يحاسب الوزارة التي تشتري معدات ولا تستعملها، تحدثنا عن الفلاحين ومستحقاتهم هذه الشريحة في طريقها إلى الانقراض وسوف نتذكر كان يوجد فلاحين وكان يوجد صناعيين، مجلس النواب يقع على عاتقه مسألة مهمة ونحن متفائلين بالخير لهذه الوجوه الطيبة في مجلس النواب، وأتمنى على معالي الوزير ان يضع الخطوات الإصلاحية المهمة، قضية رفع سعر الدولار والعملة اخر الحلول، حقيقة لدينا خطوات إصلاحية لم ننفذها وذهبنا مباشرة إلى سعر صرف الدولار الذي أنهك المواطن الفقير وحقق تقريباً (٤) ترليون حسب الحسابات، لكن لم يستطيع الوصول إلى المبتغى المطلوب، نحن مع الإستقرار السياسي الذي يؤدي إلى الإستقرار الإقتصادي، خطوة مهمة من وزارة المالية أن تعالج النقص بالوظائف والدرجات الخاصة، ليس من المعقول وزارة المالية في بلد من العراق فيه أزمة مالية الوظائف تدار بالوكالات، أكثر من (١١) منصب فارغ.

- النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي:-

السيد الوزير هناك فرق كبير بين النظري والعملي، خلال العرض لحضرتك ذكرت إن زيادة الأسعار الإعلام يبالغ بها أكثر من الطبيعي، أعطيك مثال واحد كيس الطحين بمبلغ (٣٥) ألف، وفي بعض المناطق أغلى و راتب الرعاية (١٥٠) الف، لن يأكل الطحين وحده يجب شاء أسطوانة الغاز وباقي المواد، لن يحتاج إلى طبيب ومدارس لأطفاله، مبلغ (١٥٠) الف كيف سيكفيه؟ الواقع مرير أكثر ربما مسؤول الحكومة بعيد عن الواقع، في العرض تقول هناك معالجات يعني القرار كان فيه شروط يعني قرار مشروط، عند زيادة سعر الصرف تحد من المعالجات للطبقات الهشة التي راتب الحماية والصحة والغذائية وغيرها، بنفس العرض تقول تعطلت هذه المعالجات في قانون الموازنة في مجلس النواب هذا في العرض الذي أعطيتمونا اياه، لماذا لن تتوقفوا؟ لماذا لم تقترضوا؟ بما إنه قرار مشروط جزء الشرط لم يتحقق ومشيت بالخطوة التي أثرها على المواطن والمعالجات لم تحصل، لم تقول المعالجات لم تحصل ونحن نريد ان نعطل القرار، لذلك السيد الوزير أما ان نكون شجعان ونعترف عن قرارنا كان خاطئ، يعني نكون شجعان كحكومة وكمجلس نواب ونعترف إن القرار كان خطأ في وقت خطأ ونتراجع عنه، او نكون شجعان ونأتي بمعالجات جريئة لحماية الطبقات الفقيرة والمتوسطة، شعبنا (٧٠%) منه طبقات متوسطة وفقيرة، لا تنظروا للطبقة المترفة وتنسوا الطبقة الفقيرة والمتوسطة، نحتاج إلى معالجات، ما رأيته في العرض لا توجد معالجات حالية نقول بقانون الموازنة الذي قد لا يأتي، هل نقول في قانون الموازنة ويبقى الفقير يعاني لحين صدور قانون الموازنة الذي لا نعلم متى يأتي، يجب أن تكون هنالك حلول عاجلة وحلول جريئة لرفع المعاناة عن المواطن.

- النائب سلام هادي كاظم الشمري:-

بالفترة السابقة كانت إيرادات العراق (٢) مليون طن من الحنطة و(٢٥٠) الف طن من الشعير، بعد الجهد والمتابعة من قبل اللجان القطاعية المختصة في مجلس النواب بفضل الله وصلنا إلى (٥) مليون طن، وأعلن العراق ووزارة التجارة ان تصدر اكثر من (٧٠٠) ألف طن شعير، تفاجئنا بضرب المنتج المحلي واستهداف المنتج المحلي إستهداف واضح جداً من قبل الوزارات المعنية وخصوصاً وزارة المالية وزارة الموارد المائية، مستحقات المزارعين تم تضمينها في موازنة عام ٢٠٢١ على النفقات الحاكمة، بالناتج امرت هيأة الرئاسة بتشكيل لجنة تتكون من

لجنة النزاهة واللجنة المالية ولجنة الزراعة، ذهبنا وألتقينا مع السيد وزير المالية والست (طيف) واكدوا لنا على إنه بتاريخ ١١/١ يتم صرف جميع مستحقات المزارعين، الجميع يعلم (٥٠) الف دينار تم تضمينها في الموازنة دعم مخرجات وزارة الزراعة لم تصرف مدخلات للمزارعين وحصل تضمينها في الموازنة، وأوعدنا السيد وزير المالية بالمضي بصرف مبلغ (٥٠) الف، اليوم نحن اعطينا وعود وأعلنا للمزارع العراقي في جميع محافظات العراق لكن لغاية الآن لن تسلم الأموال بالكامل ولم تصرف (٥٠) الف دعم المخرجات، وأرغب بالإشارة لمفصل جداً مهم وأرجو من السيد وزير المالية ان يوثقها مع الست (طيف)، المزارع العراقي مستلم آليات زراعية ومرشات، بدأ المصرف الزراعي بحجز الضمانات ويحجز راتب الكفلاء، المزارع يقول أنا اطلب الدولة مستحقات الحنطة أعطني مستحقاتي حتى أسدد، المصرف الزراعي يخبرهم بأن هذا ليس من شأنهم.

- النائبة سروة عبد الواحد قادر ابراهيم:-

خلال المداخلة لم ألاحظ كيفية إتخاذ هذا القرار، هل كان هنالك دراسة علمية دقيقة لاتخاذ هكذا قرار أم كما تفضلتم مجرد عشوائي وقرار سياسي كما وصفتموه؟ هل يعلم السيد الوزير بأن هنالك أزدياد بنسبة الفقر بين عام ٢٠١٩ وعام ٢٠٢١؟ في عام ٢٠١٩ كان النسبة (١٨%) للفقر وفي عام ٢٠٢١ أصبحت النسبة (٢٧%) نعم كانت هنالك سبب فايروس كورونا لكن السبب الرئيسي هو سعر صرف الدولار، لماذا لم تأخذ الوزارة هذا الأمر بالحسبان؟ لماذا لم تفكر بمعالجات للطبقة الفقيرة في العراق؟ لم ألاحظ في الدراسة إي معالجات تحققت، لماذا لم تتحقق المعالجات كدعم حكومي للمنتوجات في الأسواق بدلاً لإرتفاع الأسعار.

الموضوع الأخر: صرف مستحقات فلاحي إقليم كردستان الذين يعانون منذ سنوات عدم صرف مستحقاتهم، لماذا لا يتم صرف مستحقاتهم وشكراً؟

- النائب أوميد حمد احمد:-

لدي سؤالين.

أولاً: تلخيص الإتفاقية بين الإقليم وبغداد، في موازنة عام ٢٠٢١ كان هنالك إتفاقية بين حكومة الإقليم وحكومة بغداد، لكن لغاية الآن هنالك مماطلة بدفع مبلغ (٢٠٠) مليار ضمن الإتفاقية، الشطر الأول هل الحكومة العراقية غير مسؤولة عن الإلتزام بالإتفاقية أم هنالك أسباب تخص حكومة الإقليم؟ أريدها بإختصار لكي يعرف المواطن الكردي من هو المقصر بهذه الإتفاقية، وهل سوف تستمر بدفع مبلغ (٢٠٠) مليار لإقليم كردستان وخصوصاً نحن في عام ٢٠٢٢ ولا توجد موازنة؟

ثانياً: يخص محافظة كركوك وهي من المحافظات التي ظلمت في موازنة ٢٠٢١، هي محافظة منتجة للنفط كان من المفترض أن تحسب غير حساب المحافظات الأخرى، الموازنة أنتهت، لماذا وزارة المالية ليس لها خطط إستراتيجية لمحافظات منتجة للنفط؟ خاصة هذه المحافظات في بعض السنوات تطالب وزارة المالية بأموال ومبالغ البترودولار لغاية الآن لم تدفع.

- النائب رفيق هاشم شناوة الصالحي:-

السؤال للسيد وزير المالية، هل الأزمة المالية عند دخول داعش أصعب من الوضع المالي الحالي؟ غي ذلك الوقت لم يتم تخفيض قيمة الدينار ولم يتم رفع سعر صرف الدولار وكان هم الحكومة إستقرار الأسعار المحلية رغم التقشف، ماذا انجزت الحكومة من المعالجات مقابل رفع سعر صرف الدولار؟ هل دعمت البطاقة التموينية؟ على العكس قلت ولم تزداد هل دعم القطاع الزراعي؟ هل دعمت شبكة الرعاية الإجتماعية؟ هل دعمت القطاع الصناعي؟ هل لاحظ السيد الوزير كم فقد الموظف من قيمة راتبه بتخفيض قيمة الدينار العراقي وهم شريحة كبيرة من أبناء الوطن، أنا لا أرى أي مبرر لبقاء إرتفاع سعر صرف الدولار مقابل إرتفاع أسعار النفط، وإذا بقى مرتفع فهدفه إفقار الشعب العراقيين الشعب العراق يريد ان يعيش حاله حال الدول المصدرة للنفط.

- النائب منصور مرعيد عطية الجبوري:-

أشار السيد الوزير في تقريره الزيادة في الأسعار العالمية هي التي أدت إلى إرتفاع أسعار المواد الأساسية الموجودة في السوق، من خلال التقرير نلاحظ إن الزيادة بالأسعار العالمية سببت زيادة بحدود (٨٠%) لكن الأسعار الموجودة في السوق زادت بحدود (١٥٠%) بمعني إن زيادة سعر الصرف ضاعف الزيادة في أسعار المواد الغذائية وليس فقط الأسعار العالمية، هذا أولاً.

ثانياً: أشار السيد الوزير في تقريره في الصفحة (١٩) إنه هذه الزيادة إنعكست بالإيجاب على السياحة المحلية والقطاع الزراعي، هل هنالك بيانات رسمية إنه إنعكست بالإيجاب، لأن الواقع الزراعي من سيء إلى أسوء، أين هي الزيادة والإنعكاس الإيجابي؟ في الدورة السابقة قدمنا دراسة إلى السيد رئيس مجلس النواب مشروع ري الجزيرة إذا عملنا فيه بشكل صحيح وهو موجود مجرد إكماله وتشغيله ينتج لنا (٥٠٠) الف فرصة عمل، إضافة إلى إن نينوى تكون مصدر سلة الغذاء للعراق، اليوم المخازن في نينوى فارغة، يعني لا يوجد أي شيء إيجابي على القطاع الزراعي أريد إجابة على هذا الموضوع، مضى أكثر من سنة على زيادة سعر الصرف هل هنالك دراسة وتقييم للآثار وإعادة النظر بهذا الوضع؟ وهل هنالك خطة وبدائل لتحريك الإقتصاد العراقي لأنه أصاب الإقتصاد ركود كبير جداً إنعكس على جميع القطاعات، البطاقة التموينية ودعم بعض المواد، لكن القطاعات الأخرى كيف سوف نعالج وضعها؟

- النائب مضر معن صالح الكروي:-

الحقيقة عنوان كبير وإشارة كانت في مقدمة المعالي على إنه الغرض من تخفيض العملة لأجل المصلحة العامة، نحن عندما ندي ان نحقق المصلحة العامة يجب أن نضمن كرامة المواطنين، شريحة كبيرة تضررت من هذا الإجراء، عندما نرى في المقدمة ذكر السيد الوزير جرى فيه إتفاق ليس رأي فردي وذكر ايضاً تم إتخاذ إجراءات من اجل التخفيف من حدة آثار هذا التخفيض على شريحة المتضررين او المتعففين او الفقراء، أتمنى من السيد الوزير كما ذكر إن هذا القرار كان شجاع، أتمنى ذكر ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها في سبيل دعم الفقراء ودعم أسعر المواد الغذائية ودعم أسعار الأدوية، قبل كانت هناك أسواق مركزية فيها جميع المواد الغذائية ومواد مختلفة، كانت مدعومة بأسعار، هل تم إتخاذ إجراء مثل هذا النظام؟ هل تم إجراء استثناء اسعار المواد الغذائية او الدوائية من سعر الصرف وإرجاع سعر هذه المواد إلى سعر الصرف السابق؟ نتمنى من السيد الوزير ذكر هذه الامور، إضافة إلى الإشارة إلى موضوع الفلاحين رغم إن السادة النواب ذكوا هذا الموضوع في أكثر من مداخلة، لدينا في ديالى وسوف ندخل الموسم الثالث بدون زراعة، لدينا لغاية الآن إستحقاق الفلاحين السابق لم يستلمونه لغاية الآن، رغم إن أغلب الوزراء المعنيين عندما نلتقي بهم يوعزون السبب في وزارة المالية، لا يتم دفع الاستحقاقات وهنالك تأخير وروتين في الموضوع، بالإضافة إلى موضوع مؤسسة الشهداء ودائرة العمليات الإرهابية، لدينا لجات تعويضية على سبيل المثال في ديالى لجنة فرعية اولى وثانية، لدينا ما يقارب (٣٠) الف معاملة تعويض في هذه الدوائر لغاية الآن تخصيصاتهم غير موجودة، إضافة إلى إنه ما تم تخصيصه في عام ٢٠٢١ ما يقارب (٣) مليار، وهذا لا يكفي ما يقارب (١٥٠) عائلة او معاملة، نتمنى من السيد الوزير عندما يضع خطة او رؤية او بمشاركة الباقين يوضح لنا لماذا هذه المشاكل ما زالت موجودة ولم تحل؟

- النائبة إخلاص صباح خضر الدليمي:-

أنا كنت عضواً للجنة المالية عام ٢٠١٨ وعندما أعدت الموازنة أعدت برقم تشاؤمي، كانت موازنة تشاؤمية، أخذنا أسوء الإحتمالات القادمة، والحمد لله القادم كان أفضل، اسعار النفط أرتفعت، حضرتك ذكرت تجربة بعض الدول مثل مصر وتركيا، لماذا نأخذ تجربة الدول؟ لماذا لا نأخذ تجربة العراق عام ١٩٩٦؟

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أعتقدت تجربة العراق بالمنافذ الحدودية.

- النائبة إخلاص صباح خضر الدليمي:-

تجربة العراق عام ١٩٩٦ وصل سعر الدولار(١٨٠٠) دينار لكن كانت هنالك معالجات حقيقية، الكل يشهد كان هنالك دعم لمفردات البطاقة التموينية، ولا يوجد بيت يقتصر من المواد الغذائية الموجودة في البطاقة التموينية الموزعة من قبل وزارة التجارة، وكان هنالك تشجيع للفلاح

وكان هنالك تشجيع للصناعة المحلية، المشكلة في وزارة المالية تتمثل في التعينات العشوائية، موازنة العراق (٦٣) ترليون تقريباً تذهب سنوياً إلى رواتب الموظفين، وهذه التعيينات جميعها عشوائية، لم يكن لوزارة المالية برنامج أتمتة، واليوم أنا كعضو وأي أحد من السادة النواب يطلب ارشفة بالموظفين الوزارة لا تستطيع أن تعطي أرشفة بأسماء الموظفين ومواليدهم مثل تجارب الدول الاخرى، بالنسبة لفرق سعر الصرف السيد رئيس مجلس النواب سأل سؤال وجيه عن فرق سعر الصرف بين (٤٥) و(٩٥) طيلة هذه الفترة، الوزارة أجابت نوعاً ما اعتبره تهرب من السؤال الحقيقي، أجبتم بان هذه (٢٥٠) الف كانت فرق للإقليم، وكأنه نحن في الموازنة لم نضع موازنة لإقليم كردستان، الموازنة أتت من وزارة المالية كانت ما يقارب (١٦٩) ترليون ومجلس النواب العراقي خفضها إلى (١٢٩) ترليون، وكانت موازنة الإقليم في وقتها (١١) ترليون، في حال الإقليم لم يلتزم ولم يسلم (٢٥٠) الف برميل وهي تم حسابها ضمن الإيرادات النفطية والإيرادات الغير نفطية، بالتالي عندما أدفع (١١) ترليون ولا اقبض أي شيء مقابل إيراداتي، تحصيل حاصل تعادل (٦) ترليون المفروض يكون لدي فائض ليس عجز، لهذا السبب أعقب على هذا الكلام، حتى في حالة الإقليم لم يسلم بالتالي أيضاً كحكومة عراقية لم تسلم رواتب الموظفين بالتالي لا يستند العجز والأموال التي ذهبت في فرق سعر الصرف على هذا المجال، هناك مجالات أخرى، نطلب باسمي وأسم جميع الأعضاء أن تكون هنالك دراسة من تاريخ إقرار الموازنة ولغاية الآن بسعر الصرف الفروقات التي حدثت وتبويبها سواء للموظفين او نفقات إستثمارية او غير إستثمارية وكم وصل نسبة العجز وماذا سددنا من نسبة العجز والديون الخارجية؟

- النائبة بسمة محمد بسيم صبري:-

طبعاً اليوم لا يخفى عليكم أن (٩٠%) من أبناء الشعب العراقي اليوم أبصارهم شاخصة على جلسة مجلس النواب ومنا سوف تؤول اليه من مخرجات أكيد يعني مطلب جماهيري هو تخفيض سعر صرف الدولار بالاعتبار مس الكثير من طبقات المجتمع العراقي لكن بالدرجة الأولى والأساس لا يخفى عليكم أنه مس الطبقات الهشة والفقير وذوي الدخل المحدود، لذلك أتمنى ان يكون هناك معالجات أو تغيير سعر صرف الدولار أو على الأقل وجود بعض المعالجات منها زيادة رواتب الحماية الاجتماعية وزيادة كمية ونوعية مفردات البطاقة التموينية لمستحقيها ودعم المنتجات الزراعية وتسليم المستحقات الفلاحين ودعم المنتوجات المحلية وتقليل الاستيراد وكذلك تقديم قروض بدون فوائد للإعمال ولحاضنات الإعمال وتوحيد سلم الرواتب وزيادة رواتب التقاعدية للآباءنا المتقاعدين، أهم فقرة كذلك ضبط المنافذ الحدودية ودفع المبالغ التعويضات للمناطق المحرر التي الكثير منها نعم قام بتسهيل المعاملات وتم انجاز المعاملات ولكن إلى حد الآن هناك تأخير باستلام مستحقاتهم.

- النائب احمد طه ياسين الربيعي:-

يعني الحقيقة أربعة ملاحظات على عجالة بخصوص نسبة الإيرادات غير النفطية حسب ما ذكر معالي الوزير أنه نسبتها أقل من (١٠%) تخرج واضحة أن الأرقام التي ذكرها نسبتها أقل من (١٠%) هذا بالتأكيد يتعارض مع ما يسمى بالورقة البيضاء التي ضج بهِ الإعلام والإصلاحات أقول من الذي يتحمل المسؤولية أذا كان العراق إلى حد الآن يعتمد على الموازنة أكثر من (٩٠%) على الإيرادات النفطية وهل سوف يحاسب المقصر الذي لم يلتزم ولم ينفذ ما ورد من ما يسمى إصلاحات بالورقة البيضاء, النقطة الأخرى أنتم ذكرتم أن المبالغ التراخيص النفطية تستهلك أكثر من (٧) تريليون دينار أما أن الأوان لمراجعة سياسة التراخيص النفطية التي تستهلك المبالغ الكبير من الموازنة هذا سؤالي يوجه إلى الحكومة بالتأكيد، النقطة الثالثة التي هي موضوع رفع سعر الصرف الذي أضر بعموم المواطنين وبالخصوص طبقة الفقراء والموظفين بحيث أن قلل أكثر من (٥٠%) من رواتب الموظفين بصورة غير مباشرة من خلال زيادة سعر الصرف أولاً ومن خلال ارتفاع الأسعار غير المسيطرة عليها مع ذلك نلاحظ أن السيدة الوكيلة متندمة لان ما طبقوا موضوع الضريبة على الموظفين بصراحة هذا ضير شؤم قد يطبقونه.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

صوفتها حمرة وين واحد واكفه معاملته بالعراق يكلون طيف معطلتها وتقول نذير شؤم اليوم تكون هناك مشكلة.

- النائب احمد طه ياسين الربيعي:-

النقطة الأخير العفو أن نطلب من وزير المالية الإفصاح عن الأرقام الحقيقية للديون الداخلية والخارجية والجهات الدائمة.

- النائب ريبوار أور حمن وستا صالح:-

معالي الوزير الدوائر الاتحادية في إقليم كردستان تعاني بسبب عدم التمويل والموظف لا يستلم الرواتب مثل زملائه كباقي المحافظات العراقي مثلاً الدوائر الجوازات والإقامة وغيرها لم يتم تمويلها منذ شهر أكتوبر عام ٢٠٢٠ أرجو التوضيح لماذا تنقطع التمويل المالي للدوائر الاتحادية في إقليم كردستان في حين هذه الدوائر هي تابعة للحكومة الاتحادية وعلى الحكومة الاتحادية أن يصرف الرواتب هذا أولاً، ثانياً ما هو السقف الزمني إلى أعادة سعر الصرف الدولار إلى سعره السابق وهل سوف يبقى السعر الدولار على وضعة الحالي.

- النائب محمود أديب الكعبي:-

في قانون الموازنة لسنة ٢٠٢١ جنابك أدرجنا نص بخصوص تعويضات الفلاحين لمحافظة ميسان لسنة ٢٠١٨ اقرأ على جنابك النص معالي الوزير المادة (٦٨) (ج) تتولى الحكومة دفع تعويضات الفلاحين بسبب الفيضانات في محافظة ميسان لسنة ٢٠١٨ وقضاء أبو غريب لسنة ٢٠١٤ معالي الوزير خرج وفد في سنة الفيضانات.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد النائب ما هي العلاقة بالموضوع المداخلة.

- النائب محمود أديب الكعبي:-

هو صلب الموضوع هذا معالي الوزير يمه نصوص ترد بالموازنة يوجد به قرارين لمجلس الوزراء تم الإقرار سنة ٢٠٢١ وزارة المالية لم تنفذ ما فائدة النصوص أذا لم تنفذ وزارة المالية دائرة الموازنة لم تخصص المبالغ الأزمة لتعويضات الفلاحين من ٢٠١٨ السيد الرئيس اليوم حديثنا وجنابك ومجلس النواب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

جنابك موقع من ضمن الموقعين بال(١٠٠).

- النائب محمود أديب الكعبي:-

نعم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

على سعر صرف الدولار.

- النائب محمود أديب الكعبي:-

السيد الرئيس هذه سياسة عام, أنا أقصد بالنتيجة أرجع إلى مداخلتي السيدة طيف يعني ليس من المعقول ما تخصص هذه المبالغ كم سنة يمضي عليهم حتى ندعم فلاحينا تعويضات وزير الزراعة ووزير الموارد المائية والأمين العام لمجلس الوزراء.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كم المبلغ الكلي.

- النائب محمود أديب الكعبي:-

لا أعرف يمكن الملف موجود عندهم ويوجد به قرارين ومخاطبات من الأمانة العامة للسيد طيف.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ممكن جنابك تتابعها مع وزارة المالية.

- النائب محمود أديب الكعبي:-

موضوع ثاني السيد رئيس الموضوع البترودولار مبالغ البترودولار المفروض هذه مستحقات واجبة الدفع من وزارة المالية وليس من أحد نحن اليوم أخواننا في الإقليم والبصرة من يتحدثون على المستحقات البترودولار أنها واجبة الدفع نحن وزارة المالية ومستحقات ميسان قاطع منها الذي

أعلم به من (٥-٧) مليار أنا من خلالك السيد الرئيس أن نثبت على وزارة المالية كل مستحقات البترودولار لمحافظة ميسان نحن نريدها أن تدفع المعالي يسمعنا قضية أخيره قضية السيد الرئيس قضية الضريبة التي فرضت في موازنة ٢٠٢١ على كرتات الشحن الهاتف أنت تعلم أن قانون الموازنة قانون سنوي ينتهي ١٢/٣١ اليوم الشركات الاتصالات تستقطع وزارة المالية تفرض وتستقطع ولا يوجد سند قانوني وما هو السند القانوني لاستمرار هذه الضريبة.

- النائب أرشد رشاد فتح الله ألصالحي:-

السيد الرئيس أعتقد القضية الرئيسية اليوم نحن بصدد مناقشتها هي قضية سعر صرف الدولار واعتقد لا نستطيع أخذ جواب كافي وسوف تبقي هذه القضية لغز كيف أرتفع سعر الدولار ونحن كنا حاضرين اجتماعات القادة الكتل السياسية وأنا طلبت أن يتم عرض محضر اجتماع قادة الكتل السياسية التي حصلت والذي حصل عليها نقاش على أثرها هذه القضية، لان نحن نتحدث لكن بدون أن نحصل والشعب ينتظر جواب جلسة مهمة.

- السيد الرئيس مجلس النواب:-

أنا سوف أعطيك الجواب، أنا كنت حاضر في الاجتماع وسوف أنقل ما دار في الاجتماع بأمانة.

- النائب أرشد رشاد فتح الله ألصالحي:-

يفضل وأنا طلبت من مكتب رئيس الوزراء محضر الاجتماع أيضا ينقل للإعلام، لماذا نحن نخبئ ونعلن بعض الأمور نتكلم شيء بالإعلام ونخبئ أمور أخرى، هذا سعر الصرف أتمنى أن يكون أكثر وضوحاً، بالنسبة إلى زميلي الذي أشار إلى كركوك السيد وزير المالية كركوك لم يكون هناك أي انتخابات مجالس محافظات سابقاً السيد النائب الثاني يعلم بهذه القضية ونحن نعاني بقضية مبالغ النفايات المخصصة مبالغ النفايات المخصصة (١٢٥٠) طن يومياً من النفايات في كركوك على الأقل مليار دينار ونرى نحن حسب قانون الموازنة تم معالجة في الدورة السابقة وست طيف ووزيرة الدولة أيضا شاركه بالقضية حتى نحل هذه القضية بحيث أن واردات البلدية يجب أن نعطي من واردات البلدية (٥%) من واردات البلدية لا تغطي إزالة النفايات بقت هذه القضية معلقة لم تعالج إلى حد ألان، يوجد عندنا قضية البترودولار نترك من المحافظات المنتجة للنفط البترودولار في زمن الإدارة السابقة خصص مبلغ بتروا دولار لبعض الشباب العاطلين عن العمل عملوا أربعة سنوات وخمسة سنوات في يوم من الأيام تم قطع رواتبهم

وخرجوا من دوائر الدولة كانوا يعملون دوائر الدولة إلية تحديد البترودولار مهم جداً لكن بقى هذا الأمر بالمحافظات المنتجة للنفط في محافظات أخرى ساري المفعول أبعد كركوك من هذا الأمر وبقى الشباب عاطلين عن العمل ولا زال هذه المشكلة موجود بيننا وبين وزير النفط المتدربين يومية متظاهرات هذه تؤدي إلى مشاكل يعني التمييز ما بين المحافظات لا يمكن يجب النظر على كل المحافظات بعين واحد أنا أتمنى بالمستقبل نجلس جلسة خاصة لإلية صرف البترودولار من المحافظات المنتجة.

- النائب عدنان برهان محمود الجحيشي:-

الحقيقة الكل الإخوة مشكورين تكلموا على مصطلح أسمة الفلاح الحقيقة هي ليس القضية أن الفلاح له مستحقات وخلاص كأي مستحقات أخرى الفلاح بمعادلة رياضية يساوي تصحر العراق وأيضا العكس يساوي النفط الدائم من هو الفلاح يجب أن نعرف الفلاح الذي أنحنا الني له وقبل يده وقال هذه يد يحبها الله ورسوله كل العالم والبشر والحيوان عايش على الله أولاً وثم الفلاح كل الوزراء اليوم وكل المسئولين وكل الناس الذي ينهضون من الصباح يرسل السائق حتى يحضر له الصمون ومن يخرج من الدوام يأخذ الخضراوات إلى البيت من المنتج لهذا الموضوع السيد الرئيس الحقيقة هذا موضوع أعتبره موضوع مهم جداً في اقتصاد العراق الفلاح يساهم مساهمة كبيرة جداً في اقتصاد العراق نحتاج إلى جلسات وليست جلسة واحدة وأنا أقول وعد كلامي أن هناك مؤامرة كبير تقودها وزارة الموارد المائية ووزارة التجارة ووزارة الزراعة ووزارة الكهرباء ووزارة المالية الان يتعاملون مع الفلاح كأنه أرهابي وأنه يحمل متفجرات وأنه يحمل مخدرات للامانة الفلاح يرى الضيم كانت الخطة (١٠٠%) أول العام أصبحت (٨٠%) والعام أصبحت (٥٠%) والسنة أصبحت (٢٥%) يعطوننا ثلاثة أيام هذه الجهة ويعطون ثلاثة أيام للجهة الاخرى والجهة التي يعطوها السقي يقطعون عليها الكهرباء ويعطوها للجهة الثانية من يريد يدير يعني زرعته حتى ينتج.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

شيخ يجب أن يكون هناك ترجمة فورية رشن ليس الكل يعرفوها رشن أنا قلت ليس الكل الكثير يعرفها إذا أسأل النائب مرشح رئاسة الجمهورية أور رحمان تعرف ما هو الرشن.

- النائب عدنان برهان محمود الجحيشي:-

عاشت يدك على هذه النقطة مهمة جداً الآن الذي يعاني الآن هو الفلاح في وسط وجنوب العراق والآن وزارة المالية الشرطة والجيش يرفعون المضخة الان أرد الفلاح يعمل فرق ما بين الوقت وما بين قطع الكهرباء عند مضخة مجازة خمسين حصان وخلا سبعين حصان أتى الشرطة والجيش وأخذها المهم نريد جلسة حقيقة يحضرون هؤلاء الوزراء الخمسة ونتكلم ونريد أكثر من جلسة السيد الرئيس بهذا الموضوع نقطة مهمة جداً كذلك نطلب من السيد وزير المالية بما أن نزلوا الحصة (٢٥%) يجب أن ينزل طلبات الفلاحين من المبادرة الزراعية والمصرف الزراعي يجب أن يكون (٢٥%) اليوم الشرطة تتحرك على كل الكفلاء مثل ما تفضلت أن الماكنه الزراعية مالتك أو الحاصودة مالتك أصبحت كفيلة الحقيقة الفلاح متأذي.

- النائب حيدر محمد كاظم المطيري:-

معالي الوزير كنسب فنية مقدار الربح ألريعي الذي أتى نتيجة الربح ارتفاع الدولار (٢٣%) أو ضبط (٢٢,٦%) وإذا نظرنا إلى تقارير منظمات الدولية نقول أن العراق يكفي المدخول المصروفات أن يكون سعر النفط (٧١) دولار حالياً لكل حادث حديث عندنا ارتفاع بأسعار المواد الغذائية عندنا ارتفاع بأسعار المواد الإنشائية أطالب الحقيقة بقوة تخفيض سعر الدولار الآن نسبة الزيادة (٢٢,٦%) أو (٢٣%) هي متحقق حالياً بل أكثر (٢٩دولار تقسيم ٧١) حسب التقارير الدولية تكون النتيجة (٤٠%) زيادة تغطي (٢٣%) وزيادة أرجو إعادة النظر بهذا الموضوع لما له أهمية، يجب التركيز على الفقرة أو المادة (١١) من الموازنة في عام ٢٠٢١ (أ)(ب)(ج)(د) التي تشير إلى وجوب استحصال الإيرادات المالية سواء النفطية بالفقرة (أ) أو غير النفطية بالفقرة (ج) و(د) من الإقليم لماذا أصلاً الفقرة (د) تأكد على وزارة المالية أنه لا تصرف المستحقات لا بستحصال الإيرادات الأمور النفطية أو غير نفطية كيف صرفت الحقيقة هذه علامة استفهام كبير على كل إنسان مهني.

- النائب زياد طارق عبد الله الجنابي:-

بصراح السيد الرئيس نتكلم عن الدولار وما يدور بمناطقنا ومحافظتنا اعتقد سابقاً كان دراسة الموضوع كانت غير موفقة من البعض أنا حضرت أكثر من جلسة وبحضور محافظ البنك المركزي سابقاً السيد وزير المالية يوجد عندنا باب من أبواب الفساد استهدف طبقة الفقير بالفترة التي صعد به الدولار يمكن النسبة التي تقدر (٢٠%) اليوم نحن كل الموجودين نتكلم ندافع عن الفقير الموضوع ليس بالسياسة المالية للبعض خارج الاختصاص ويتكلم ويعطي قرار ويتحدث مع كل احترامي وتقديري من ناقش الموضوع سابقاً وأنا حضرت أكثر من جلسة، الموضوع تنقص البعض الخبرة وأيضا الحكومة التنفيذية يوجد أمور لا يوجد اطلاع أذا كان على وضع الكمارك أو وزارة الزراعة ووزارة التجارة وليس فقط وزارة المالية المعنية بالأمر أنما المفروض تكون دراسة حقيقية موجود ترافق صعود الدولار على أن تكون تسوية وتوازن لوضع الفقير بمناطقنا ومحافظتنا نسبة الفقير كم أنا اعتقد بسبب هذا الموضوع كثير من التجار ومافيا الفساد الموجودين استهدفوا الوضع والعقود وأيضا الاستيراد الموجود والبعض استغله فرصة بسبب صعود الدولار على أن يدفع الضريبة الفقير، الفقير نكدر يكون أدوات متساوية مع صعود الدولار وبنفس الوقت لا يبين وإنما السبب أصبح موضوع صعود الدولار لا يوجد علاج نحن اليوم أيضا يجب أن نفكر بصورة واقعية برؤوسالأموال الموجود داخل البلد ليس فقط نفكر بالسياسة المالية والحكومة التنفيذية وأيضا المقترحات مع كل احترامي وتقديري إلى الإخوان الذي يطرحونها، يجب أن تكون هناك دراسة حقيقية ويجب هذا الدراسة نتعلم من عند في الدورة السابقة كان غير موفق وهذا الشيء يقوينا على الالتزام بتشكيل اللجان تكون من ذوي الاختصاص والخبر وتكون عند خلفية على أن نتوافق لاحقاً بهذه الأمور.

- النائب حيدر طارق الشمخي:-

أكيد أوجه كلامي الحقيقة إلى معالي وزير بلد الخير والثروات والنفط والغاز والزراعة والصناعة سابقاً والموارد البشرية والطبيعية لكن اليوم الحقيقة نقص كبير بالخدمات بطالة كبير عدم استيعاب شباباً ومظاهرات في كل زاوية من البلد أكيد معناه يوجد تفسير حكومي معناه عدم وجود سياسة اقتصادية حقيقية في البلد،

لذلك سمعنا من معالي الوزير أن هناك كان توجه وحتى فقرات في الموازنة ٢٠٢١ لتعظيم الإيرادات النفطية، السؤال هنا أين هذه الإيرادات لماذا لم تطبق ما هو دور الوزارة هنا وأكيد حضرت الوزير من الكفاءات وتنتقراط لماذا لم يكون هناك متابعة حقيقية معناه هناك يوجد فساد ومجاملة أسئلة أكيد مثبتة السؤال الأول لماذا لم تتابع وزارة المالية الإيرادات النفطية بشكل أكثر جدية لتعظيم الإيرادات ومنفعة اقتصاد البلد كإيرادات المنافذ وغيرها وكان بالإمكان هذه في حال ذهب إلى تعظيم الإيرادات وسنة بعد سنة وموازنة بعد موازنة يكون التعظيم أكثر والفائدة والتجربة تزيد منفعة للبلد معناه سوف نستوعب شبابنا الخريجين التربويين وغيرهم والبطالة الموجود بالشارع أكيد نستوعبهم لا نستطيع الاستيعاب اليوم ثانياً سؤال هل هناك مستحقات مالية بذمة شركات الهاتف النقال ولماذا يبيع رصيد الهاتف الذي هو أبو (٥) بمبلغ (٦,٥٠٠) دينار عراقي وأبو (١٠) بمبلغ (١٢,٥٠٠) دينار عراقي وإلى الأخير وهذه الأسئلة أكيد الشعب يطرحها ونحن نواب عن الشعب نمثله، السؤال الثالث ذكر جناب الوزير هناك فقرة في الموازنة تأثير أو تنزيل قيمة الدينار العراقي هذا يقابله أنه دعم طبقات الفقير وغيرها وبالتالي ما مضى بالموازنة ٢٠٢١لماذا لم تطعن الحكومة بهذه الفقرات التي ما ذكر خمسة تريليون للرعاية الاجتماعية وغيرها لا يوجد طعن حكومي بهذا الاتجاه، السؤال الرابع ما هي الإجراءات اتجاه المصارف التي تستغل مزاد العملة لتهريب العملة الصعبة من خلال تقديم وثائق مزورة ما هي سياستكم وما هو الإجراء اتجاه هذه المصارف بالإعلام ونسمع عنها وكثير يتناول هذه المواضيع.

- النائب أمير كامل محمد المعموري:-

الحقيقة السيد الرئيس أطلب من جنابك الكريم الاهتمام باللجنة المالية من خلال ما طرح من زملائي اللجنة المالية يجب أن تكون من ذو الاختصاص ومن ذوي الخبرة وأن يكون من ذوي الاختصاص ولكن لدية خبرة كافية لان الآن المشكلة هي مشكلة مالية الموجود جنابكم الكريم أهل الثقة بالاختيار من هو أهل بهذا المكان حتى نمضي صحيح في هذه الدورة، معالي الوزير من خلال ما طرح وأشاهد المشكلة ليست المشكلة في زيادة سعر الصرف لا نحتاج إلى زيادة في سعر الصرف ألان توجد زيادة في أنتاج النفط ويوجد زيادة في أسعار النفط وتوجد زيادة في أسعار الدولار مع ذلك توجد تدهور في حال المواطنين وتدهور في حال الوضع في الشارع وتدهور في الصناعة والزراعة وزيادة الأسعار والمواد الغذائية وزيادة البطالة وتدهور الصحة وكافة الجوانب الأخرى، وفي نفس الوقت نشاهد هناك أصبحت سرقة في راتب الموظفين وراتب الرعاية الاجتماعية من خلال زيادة سعر الصرف وبقاء الراتب ثابت، صحيح يوجد فقرة في الموازنة ٢٠٢١ تطلب خفض رواتب الموظفين مع ما موجود من زيادة في الصرف تلقائياً نخفض راتب الموظفين وهذه تعتبر هم كذلك سرقة في حقوق المواطنين إضافة إلى ذلك السيد الرئيس نطلب من معالي الوزير تحديد فترة معين لغرض التخفيض كأن يكون بعد يومين أو بعد سنة حتى يفهم المواطن نحن ماضين بالاتجاه دون نهاية بزيادة الصرف أم هناك فترة محدد لغرض إنهاء هذه المسألة وخفض سعر الدولار، وأطلب من جناب هيأة الرئاسة تشكيل لجنة من ذوي الاختصاص ودعوة إلى وزارة التخطيط وكذلك من هم أهل الاختصاص في الجامعات العراقية وبالخصوص جماعة الإدارة والاقتصاد لغرض أعداد دراسة مهيأة بإيجاد البديل والحلول في تعظيم واردات الدولة ولدينا الكثير من الخبرات ولديهم الإمكانية الكافية لغرض أعداد دراسة في هذا الجانب، السيد الرئيس وفي نفس الوقت ندعوك في محافظة بابل ويعلم معالي الوزير الآن موجود عدم صرف المخصصات لمحافظة بابل لـ(٦٠) مشروع من سنة ٢٠١٢ ونحن في سنة ٢٠٢٢ الآن جميعها مائلة للسقوط بل يوجد به اندثار وهذا هدر للمال العام معتبر وموجود في محافظة بابل وأطلب من جنابكم الكريم تشكيل لجنة لغرض الكشف عن هذا هدر للمال العام في هذه المناطق.

- النائب رعد حميد كاظم الدهلكي:-

تم التطرق إلى أسباب الدولار أكيد هو حرص نقاض الاقتصاد العراقي برفع الدولار أو تصعيد الدولار لكن ذكر في الملف الذي قدمه في حراج الملفات الهشة يقول أن تلك الاجراءات تم تقليصها بشكل كبير وتحديداً مخصصات الحماية الاجتماعية في قانون موازنة ٢٠٢١ عمل البرلمان

لم يعطي مخصصات لذلك تأثر بهذه الشريحة أنا سوف أقول له وأبشرا نحن أضفنا أكثر من مليار بالموازنة على الحماية الاجتماعية وأنا كنت رئيس لجنة الهجرة والعمل إلى حد هذه اللحظة لم نشمل ولا فئة في حين تم زيادة مليار ولم نزود ولا فئة ولا نفر واحد زيادة على العدد.
السيد الرئيس لا يحمل البرلمان مسؤولية كأن نحن لم نودع المخصصات.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أنا أتذكر زادت الموازنة من (٢٨٠٠) إلى (٤) وكسر.

- النائب رعد حميد كاظم الدهلكي:-

هذه واحد، السيد الرئيس ايضاً معالي الوزير يتكلم الفوائد مباشر تخفيض قيمة العملة ويقول بشكل مماثل استفادة السياحة المحلية والقطاع الزراعي، أنا أبشر زيادة الدولار في شهر ١٢/ ٢٠٢٠ يعني عام ٢٠٢١ لم نعطي شيء للفلاح حتى زيادة الاستفادة الكيمياوي كان (١٢٠ أو ١١٥) تقريباً اليوم (٦٠٠) (٧٠-٧٥%) من الفلاحين لم يزرعون هذه السنة لم يستلموا مخصصات المالية هذه من جهة ومن جهة ثانية زاد عليهم السماد الكيمياوي السماد النباتي أنا لا أعرف ماهي الاستفادة القطاع الزراعي بهذا الموضوع هذه من جهة ومن جهة ثانية كنا نأمل أن تكون في هذه الدراسة إيجابيات زيادة سعر الصرف وايضاً في نفس الوقت سلبيتها وكنا نأمل أن يكون هناك مخطط خلال هذه السنة كم أصبح عندنا عدد عاطلين ايضاً هناك التزامات على الدولة الحكومة صعدت الدولار اعطت على المواطن أن يدفع هذه الضريبة الحكومة كان لديها أدوات في حال زيادة سعر الصرف على بعض الوزارات أن تعمل كذا لم تعمل ومن ضمنها وزارة المالية في موازنة ٢٠٢١ فقرة (٣١) هناك مكافئة نهاية خدمة للجيش السابق لم تعطيها رغم أنه قانون، هل هناك محاسبة لهذا الامر هل هناك علاج أم فقط يتحمل المواطن المسؤولية والحكومة وحتى وأن كان هناك تقصير لا تحمل العبء ولا تحاسب.

- النائب وعد محمود قدو:-

كما تعلمون محافظة نينوى من المحافظات التي تعرضه إلى نكبة كبير أبان دخول عصابات داعش التكفيرية، من ما أدى إلى حجب رواتب كثيرا من الموظفين الذين وقعوا ضحية سيطرت تلك العصابات على محافظة نينوى، وبعد المطالبات الحثيثة من قبل ممثلين الدوائر أن لم تكن هناك أي استجابة للصرف مستحقات المدخرة مثال على ذلك الثقافة والصحة إلى حد الان موظفين الصحة والثقافة في محافظة نينوى لم يستلموا رواتب منذ أربعة سنوات الماضية وهذا أثر بشكل كبير جداً على حياة الموظف في محافظة نينوى كما أن هناك الكثير من المشاريع المتعطلة نتيجة عدم وجود تخصيص مبالغ مالية حيث أن هذه المشاريع كانت قد تم تنفيذها قبل عام ٢٠١٤ ولم يتم أستلام تلك المستحقات أذن أصبحت هناك فجوة وما بين هذه الدوائر وما بين المقاولين الذين قاموا ببناء هذه المدارس إضافة إلى أن هناك كثير من الشرائح وخاصة الشريحة الشهداء والمتضررين الذين لديهم مستحقات ومدخرات ولديهم صعوبة كبير من استحصالها من دائرة التقاعد العامة الآن الناس تراجع الدوائر ويتم ابتزازهم على هذه المدخرات أعطيك نصف وأخذ نصف وبالتالي نطالب السيد معالي وزير المالية بمعالجة هذه المشاكل بشكل يساعد الفقير على استحصال هذه المبالغ كما نطالب معاليكم بصرف مستحقات الفلاحين هناك فلاحين إلى حد الان لم يستلم مستحقاتهم لعام ٢٠١٤ في محافظة نينوى لذا نوجة سؤال إلى السيد معالي وزير المالية لماذا لا يتم إلى حد الان صرف مستحقات الموظفين مثل مديرية صحة نينوى وكذلك الموظفين التابعين لوزارة الثقافة في محافظة نينوى، ثانياً لماذا لا يتم صرف مستحقات الفلاحين لعام ٢٠١٤؟ ثالثاً لماذا لا يتم صرف مستحقات ذوي الشهداء والضحايا في دائرة التقاعد العامة المستحقات المتراكمة؟ رابعاً هناك موضوع جداً مهم موضوع السلف هناك مبادرة مشروع المبادرة الزراعية التابع إلى رئاسة الوزراء طبعاً هذا ألتماس نريد حل هذا الموضوع، نطلقت هذه المبادرة عام ٢٠٠٩ بعد اكمال المعاملات والبدء بالمشاريع دخلت عصابات داعش التكفيرية لمحافظة نينوى وهدمة تلك المشاريع وخاصة في المناطق التي يسكنونها الاقليات في تل لعفر والتركمان وسهل نينوى والشبك ومن ما قاموا تلك العصابات بتهديم تلك المشاريع هدم كامل بالاعتبار أنهم رحل وهجروا خارج المحافظة طبعاً بعد العودة قدموا إلى التعويضات إلى حد الان لم يستلموا أي تعويض وبالمقابل هناك جهات وخاصة المصرف الزراعي التابع إلى وزارة المالية تطالب هذه الشريحة بضرورة دفع المستحقات المترتبة التي عليهم ولا سوف تصادر الاموال منقولة والغير منقولة وتعرض بالمزايدات العلنية هذه مشكلة كبيرة جداً وتعاني منها شريحة الفلاحين وكذلك المقترضين الحقيقة نحن نلتمس من جنابكم أن تنظروا بعين

العطف إلى تلك الشريحة وأن تعالجوا هذا الموضوع بالاعتبار أن هذا الموضوع يساهم في حل الكثير من مشاكل وكذلك رفع مستوى الموظفين والفلاحين وباقي الشرائح المجتمع العراقي.

- النائب هادي حسن مهيرج السلامي:-

جاء في قانون الموازنة رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢١ المادة (١٦) رابعاً على مجلس الوزراء أتمتت النظام الضريبي والكمركي وإجازات السيارات وربط كل الوحدات الخاضعة للضريبة والكمارك بنظام الكتروني فور إقرار هذا القانون أريد أن أعيدها مره ثانية بنظام الكتروني فور إقرار هذا القانون وجباية الرسوم الكمركية للبضائع المستوردة على أساس ما تم بيعه بالعملة الاجنبية من خلال نافذة بيع العملة والاعتمادات المستندي إلى مستوردي السلع على أن يتم تسوية الفروقات بعد دخول البضائع المستوردة والمدققة من قبل الجهات المعنية، هذا وارد في قانون الموازنة العامة ونرى الوقائع العامة ولم يتم تطبيقه أنا أدعوا هيأة الرئاسة إلى أحاله هذا الملف كاملاً إلى دائرة المدعي العام للمتابعة والحد من الفساد.

- النائب يوسف فرج محمد السبعاوي:-

الحقيقة تم تطرق من أخواني السيدات والسادة النواب مسألة صرف الدولار وأعتقد أن المسألتين كانت غير موفقة تؤدي الغرض الذي من خلاله تم رفع صرف الدولار بهذه المسألة، ولكن أنا أريد أن أتكلم عن عدد من النقاط أهمها المناطق المحرر بالذات، إلى حد هذه اللحظة العلاوات والترفيعات والترفيعات للمناطق المحرر لم يتم أدراجها ولم يتم تحقيقها في المناطق المحرر للسنوات الثلاثة التي مرت به عصابات داعش الارهابية، طبعاً هذه المسألة مهمة جداً وتهم شريحة مهمة جداً من كل موظفي الدوائر في كل المحافظات المحرر، مشكلة دورة السلام والبناء المشرفين هذه الدورة تم القبول عدد من المدرسين والمعلمين كمشرفين في مديريات التربية في المناطق المحرر وغير المحرر في العراق، والحقيقة لم يتم تثبيتهم إلى حد هذه اللحظة وقد خسر في هذه المسألة جانب مادي مهم جداً لانهم كانوا قبل أن ينتقلوا ويكلفوا بمهام الاشراف التربوي كاموا مدراء لمدارس ويأخذون مخصصات أدارة عندما كلفوا بالأشراف التربوي قطعه منهم هذه المخصصات وبقوا إلى حد هذه اللحظة لم يكلفوا أو لم يتم تثبيتهم، المسألة الثانية تطرق عنها أحد الاخوة النواب وهي المدخر الحقيقة ثلاثة أيام يراجعون دائرة ماء نينوى لصرف المستحقات المدخر لهم ثلاثة أيام لم يصلوا إلى نتيجة أن كل الاوراق كاملة القضية متوقفة عند الست سحر مديرة المحاسبة وهذه مهمة جداً والحقيقة تم الاتصال بي اليوم على هذه المسألة ولم يستطيعوا إلى حد هذه اللحظة أن يقابلوا المدير العام، وأتمنى من معالي الوزير أن يوجه الحقيقة المدراء العامين في وزارة المالية الان أنا كنت مدير عام لتربية نينوى أقسم بالله العظيم لم أستطيع الدخول إلى الست سحر لا بعد وصل الكلام أشده استطعت أنا إلى الدخول أذا كنت مدير عام أو يأتي مدير قسم يكمل أعماله ولم يستطيع الوصول إلى المدير العام كيف يكمل أعماله هناك بعض القضايا تحتاج إلى توضيح من المدير العام أو من مدير قسم الحسابات.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

فقط أختصر رجاءً الان أذا نبقى على هذه الاسماء لم نكمل إلى غداً.

- النائب يوسف فرج محمد السبعاوي:-

القانون (١٠٣) طبعاً هذه القانون غير منصف أن الموظف يأخذ أجازه ويأخذ كل المعاملات الرسمية في اكمال دراسة وعندما يحصل على البكالوريوس أذا كان هو في الدرجة الثانية أو الثلاثة يتم إعادة ويسكن في الدرجة السابعة تخصيص مالي ودرجة وظيفية.

- النائب علاء كامل جبار الركابي:-

معالي الوزير أنا سمعت إلى تصريح إلى جنابك في منتدى اقتصادي قبل أيام قلت أنا خائف تماماً من المستقبل الان الناس تبحث عن الطاقة البديلة ونحن اقتصادنا ريعي وميزانيتنا تبنى سنوياً بنسبة لا تقل عن (٩٢%) على ايرادات النفط وأنا خائف من المستقبل، اليوم أكيد يوجد عندك مستشارين في مجال الاقتصاد وعندنا الكثير من القامات والأكاديميين في مجال الاقتصاد وأكيد يوجد هناك خبره متراكمة في العمل داخل وزارة المالية بالمقابل أم البيت البسيطة من الراتب الذي يأتي لها في كل شهر تعزل مبلغ تقول هذا يفيد للعيد وللأولاد ويفيد لليوم الاسود وتفيد للمريض أم البيت البسيطة ولا يوجد عندها مستشارين أين كانت وزارة المالية طوال تسعة عشر عام وهذا سؤال طبعاً بالتأكيد ليس موجة إلى معالي الوزير كون الوزراء يتغيرون لكن بالتأكيد موجه إلى أختنا الست الفاضلة الوكيلة أين كانت وزارة المالية طيلة تعسة عشر عام لم نضع

صناديق سيادية نستثمر بها بالزراعة وفي الصناعة حتى من يأتي اليوم الاسود الي الناس تبحث عن مصادر الطاقة البديلة والنفط ملكنا لا يأتي لنا (٩٢%) أما آنا الاوان هل سوف يتم تضمين فكرة الصناديق السيادية التي عملت به الكثير من الدول العالم في الموازنة القادمة هذا السؤال الاول، السؤال الثاني طبعاً الجلسة كانت مخصصة لاستضافة معالي وزير المالية في ما يخص سعر الدولار من هو الصحيح رفع صرف الدولار أم نخفض سعر الدولار أنا ليس خبير حتى أجاوب علية أنا نائب عن الشعب فقط أوضح إلى جنابك أن الطبقة الفقير تم سحقها بالكامل في وقت وزارة المالية محتارة نأتي بالتر البانزين بألف دينار ونعطيه (٦٥٠) دينار لماذا تعطيه بـ(٦٥٠) الانسان الغني الذي يريد سيارة فارهة يجب أن يشتريه بألف لماذا تخسر وزارة المالية لماذا وزارة المالية تقدم الدعم للناس الذي يستطيعون شراء سعر البانزين بألف أقدم دعم للطبقات الفقير هنا أوجه سؤالي إلى جنابك معالي الوزير بغض النظر أرفع سعر الدولار أم ننزل سعر الدولار نحن يومياً مزاد العملة بالبنك المركزي بين (٢٠٠-٢٥٠) مليون دولار ويقين إلى أبسط مدافع لا يوجد عندنا سلع تصل إلى بهذا المبلغ إلى العراق، هذه المبالغ تذهب إلى بنوك في دولة الامارات وفي الاردن ومعاليك تعرف وأختنا الفاضلة تعرف يومياً (٢٠٠-٢٥٠) مليون دولار تباع وتسرق من قوت العراقيين وتذهب إلى بنوك خارج العراق بالمقابل نأتي ونقول بالموازنة (١٠٠) بلاص ماشيء هي (١٠٠) مليون دولار هذه ميزانية جزء منها تشغيلي لكن بالحقيقة الجزء التشغيلي رواتب الموظفين نحن لا نعطي رواتب الموظفين بالدولار نعطيهم بالدينار العراقي، هنا سؤالي لماذا لا نقلل من مزاد العملة الرهيب في المقابل لماذا نحن محتارين اعطي للموظف أنا هذا سؤالي من الناحية الفنية يجوز أو لا يجوز جنابك جاوب اعطي الموظف راتبه بالدولار ولا يوجد مشكلة في صعود الدولار أو نزوله لا يوجد مشكلة إذا صعب وأصبح (١٥٠ -١٦٠) اعطي راتبه بالدولار والكثير من بلدان العالم يوجد به أربع أو خمس عملات رسمية هذه لبنان يوجد به خمسة عملات رسمية به يجب أن يكون الدولار عملة رسمية للتداول اليومي بالمحلات والمولات في كل التعاملات التجارية اعطي الموظف راتبة بالدولار ولا تحتار صعد ولا نزل الدولار سوف يتبع قضية الطلب والعرض أما أن تتحكم الحكومة بقضية سعر الدولار ويدفع ثمنها المواطن الفقير هذا مرفوض ثانياً التاجر تحايل كان بطل الزيت الالف سيسي أصبح ثلاثة أرباع البطل أبسط السلع التاجر تحايل عليها إذا تم تنزيل سعر الدولار التاجر ليس بطريقة سريعة التاجر سوف يحقق مبالغ هائلة من الارباح مثل ما حققها والذي يدفع ثمنها الطبقة الفقيرة، هذا السؤال الثاني ما المانع أن نعتمد الدولار عملة رسمية بالعراق وندفع للموظف راتبة بالدولار ولا يوجد مانع أذا أصبح (١٥٠) سيادية بالنتيجة الدولار يذهب إلى الأمارات والاردن وغير مكان والشركات معروفة ومصنفة وتعرفون واردات الكمارك ونظام الاتمتة الالكتروني من الذي وقفة، طبعاً في نفس الوقت زيادة سعر صرف الدولار مقابل العملات المحلية الكثير من الدول تلجئ له متى عندما يكون هناك سلعة مصنعة في كل العالم عندك سلعة مصنع لكن أرفع سعر الكمرك على السلعة المستورد المماثل له ليس رفع سعر الدولار هكذا نستطيع البناء، السؤال الثالث الكثير سمعنا من خلال هذه الجلسة يوجد هناك واردات معطلة بالإقليم وتحصل مشاكل ونتعكز عليها أنا بهذا الموضوع ليس خبير مالي فقط أقول نقطة واحد نحن نعيش بدولة واحدة أسمها العراق الكردي مواطن عراقي قبل أن يكون كردي مواطن عراقي هذه المبالغ الضائعة ما بين حكومة الاقليم وما بين الحكومة المركزية الانسان الكردي الفقير البسيط الموظف الذي أصبح ما بين سندان الحكومة ومطرقة حكومة الاقليم لما تأتي تقدم إلى مجلس النواب مشروع للموازنة لا نقطع راتب الموظف الذي لا يستطيع التكلم مع حكومة الاقليم ولا مع الحكومة المركزية راتب الموظف والخدمات الاساسية في الاقليم لا يمكن المساس بها المشاكل السياسية يجب معالجتها بعيداً عن الانسان الضعيف الذي لا يستطيع على حكومة المركز ولا حكومة الاقليم، وبالأخير ايضاً سؤال بما يخص تسكين رواتب أصحاب معاهد والدرجات هم شهادات الاعدادية هؤلاء يتكلمون في كل مكان يقولون لماذا سكنت رواتبنا هل يمكن إعادة النظر بهذا الموضوع معالي الوزير.

- النائب حسين علي السعيدي:-

موضوعين الحقيقة من خلال زيادة واردات النفط ومن خلال الزيادة المتحقق بصادرات النفط ومن خلال تعظيم الموارد المالية الغير نفطية نطالب اليوم نحن جلسة لموضوع الدولار نطالبكم معالي الوزير كنواب تحت قبة البرلمان نواب الشعب العراقي نطالبكم بمقترح تخفيض الدولار تدريجي لكن نفس الكارثة من تم صعود الدولار أنت اليوم حضرتك من عمالقة التجارة وتعرف موضوع الصعود السريع والهبوط السريع، نطالبكم تكون موازنة بين الايرادات والوفرة المالية التي تتحقق لان موضوع الدولار موضوع لكل الشعب العراقي (٤٠) مليون من الشعب العراقي هذا واحد، معالي الوزير أنت تكلمت عن الاستثمار ومشاريع الاستثمار تعرف أن أغلب مشاريع الوحدات السكنية مقامة على الاراضي وزارة المالية

وكل المشاريع تحصل على موافقات الاولية ومن ثم تحصل على إجازة استثمارية من هيأة الاستثمار المشكلة أن المستثمر يصل إلى (٤٠-٥٠%) ويأتي إلى وزارتكم حتى يحصل تغيير الجنس والافراز أنا أؤكد أليك وعندي أمثلة موجودين أكثر من عشرات المستثمرين أصبح عليهم أكثر من ثمانية أشهر بالبريد يم حضرتكم لم يوقع الافراز وتغيير الجنس والعقود وهذه مشكلة كيف يسلمون الوحدات السكنية كلفوني الكثير من المستثمرين وهذه المشكلة وموجود الكتب أصبح عليها ثمانية أشهر يم مكتبكم.

- النائب حيدر محمد السلامي:-

بالحقيقة معالي الوزير نرى كل الاخوة الزملاء الحضور بالإضافة إلى الشارع أو قريبين من الشارع الكل تؤيد هو موضوع سعر صرف الدولار أثر وأنا لا أكرر الحديث أتفق مع معظم الطروحات الزملاء الاعزاء اعضاء مجلس النواب بأن هذا الامر هو أصبح به أخفاق مثل ما أتيت بهذه الرؤيا في وقتها أتذكر من تم الاقرار حتى أصبح بالقاعة أحتفال كأنه تم أفتتاح مجمع سكني على سطح المريخ وكان هذا الشيء ليس طبيعياً نحن الحقيقة فرحنا بهذا الشيء قلنا الحمدلله أصبحت هناك رؤيا سوف تتعدل الامور لكن الان خلص بنفس هذه الجرعة يجب أن يرجع مثل ما صعد بسرعة ينزل إلى وضعة الطبيعي ونرى حلول لان الفقراء دمروا هذا جانب ومن جانب أخر معالي الوزير تفضلت خلال حديثك بأنك ملزم بمواد قانونية كأنها تعزي بعض الاخفاقات التي تحصل بتقييدك لهذه المواد القانونية والان سؤالي إلى حضرتكم ماهي المادة القانونية التي تسمح بأن نستخدم الفرق الذي أصبح عندنا بزيادة سعر النفط لمعالجة الميزانية الحالية هل يوجد مادة قانونية تتيح أن تستخدم هذا الشيء وإذا موجود وغير موجود كون لم تستطيع أن تجوب الان السؤال سمعت وتبادل إلى دهني ويجوز ذهن زملائي بأن من خلال زيادة سعر النفط هذه النقود التي أتت لنا فجئ لم نتوقعها علجة مشكلة (٢٥٠) إلف برميل اللي لم يسلمها الاقليم نحن بالموازنة أصلاً المفروض موجود هذه بالموازنة القديمة فكيف يعني مرتين اعطينا النقود هكذا تباذر إلى ذهني يا رية يتوضح.

- النائب كاظم موسى عطا الفياض:-

ذكر السيد الوزير أثناء طرحة العرض قبل قليل أن هناك وزارت مرتبطة بهذا الامر سعر الصرف كوزارة الزراعة ووزارة النفط يعني ملزمة بتحقيق واردات، السؤال المطروح هو أن يوجد حسابات ختامية لهذه الوزارات كل سنة تطرح على الحكومة ويتم مقارنتها مع الواردات المخططة يعني نحن في بداية الموازنة تتطرح واردات بشكل مخطط وبعد نهاية السنة أو نهاية السنة المالية هناك حسابات ختامية يعني الوزارة المقصرة بتحقيق الواردات هذه تحاسب طبعاً هذا السؤال يوجه إلى الحكومة بالاعتبار هي المسؤولة عن الحسابات الختامية لا اعرف يوجد حسابات ختامية خلال هذه السنين السابقة حتى الواحد يستطيع أن يحاسب الوزارة ووكيل الوزير مع احتراماتي للسيد الوزير وكيل الوزير ينهي الاربعة سنوات أو الفترة الوزارية بعد ذلك يأخذ أغراضه ولا أحد يستطيع أن يحاسبه، يوجد عندنا مشكلة في المنافذ الحدودية طبعاً المنافذ الحدودية تابعة لجهات معينة جهات حزبية هي التي تتحكم به لا اعرف يعني خلال هذه الدورة البرلمانية يوجد قرار يعني يلزم الحكومة بضبط هذه المنافذ الحدودية حتى نستطيع التحكم بالكمارك ونستطيع أن نتحكم بالضرائب يعني نحن نستطيع فرض الضرائب على الشركات التابعة للأحزاب لان هذه الضرائب التي تفرض هي أكيد سوف تصب بالواردات يكون هناك تحسين لهذه القضية،طبعاً تهرب الشركات الكبرى من الضرائب الانها تابعة للأحزاب أحكام الحدود الجهات الرقابية يعني نحن وجهنا وزير المالية وضع خطة مالية ويتبعها الحكومة الجهات الرقابية تابعة هذه الخطة المالية يعني حاسبة وزارة المالية والوزارات الاخرى شهرياً أو ثلاثة أشهر يعني المفروض هذا الاجتماع لا يكون بوزير المالية المفروض يكون واحد عن الجهة الحكومية يعرض المشاكل التي واجهة وزير المالية ونحن لا نضع وزير المالية أمامنا وبعد ذلك ننهال علية بالهجوم يوجد قضايا تتعلق بوزارات أخرى ربما يوجد تقصير حكومي يعني من يمثل الحكومة هل تم محاسبة التقصير عند وزارة المالية، طبعاً نقترح استعانة بخبراء محليين وخبراء أجانب من الدول التي يوجد عندها اقتصاد قوي التي عالجه هذه المشاكل فرق العملة يعني نقترح تشكيل لجان متخصصة لغرض معالجة مشكلتنا.

- النائبة رحيمة حسن احمد الجبوري:-

نحن اليوم نمثل مجتمع ومحملين بأمانات لذا وجب علينا أن نكون صوت جمهورنا وأهلنا ومحافظتنا الهادر في مجلس النواب لكي نسترد جميع حقوقهم والمطالبة به وتخفيف المعاناة، أن تداعيات صرف الدولار انعكس بشكل كبير سلباً على الشعب العراقي عامة ومحافظة نينوى خاصة، وذلك لما حل به من دمار شامل من البنى التحتية والموارد البشرية من ما أدى إلى تأخير وتلكئ بملفات كثير منها ملف التعويضات وحقوق

الشهداء والمفقودين والمغيبين ومنذ أكثر من أربعة سنوات لم يتلقوا أي حقوق ومستحقات تقريباً تأخير في ملفات خمسين ألف معاملة وايضاً ملفات عودة المفسوخة عقودهم من وزارة الدفاع والداخلية والحشد الدفاع، وحقوق المتقاعدين ويوم النخوة والكثير ودائماً يوعز هذا التأخير والسبب ترمى الكرة في ملعب وزارة المالية دائماً يرجع السبب إلى وزارة المالية هذا اليوم حضرنا يعني خطوة رائعة أن يكون تواصلنا مباشر مع معالي الوزير ونشكر على هذا القاء اليوم الكثير ينتظر منا هذا اليوم لكي نطرح بعض الاسئلة، ونطلب من معاليكم الاجابة عليها، السؤال الاول ما هي الاسباب الحقيقية التي دفعت الحكومة لتغيير سعر الصرف وما هي النتائج التي تحققت حيث أرتفع سعر الدولار (٢٠%) عن السعر السابق وما هي الوسائل التي وضعتها وزارة المالية لحماية وتقليل الضرر عن الفئات الفقير لمواجهة التضخم وارتفاع سعر الدولار،ما هو الجدول الاقتصادي المتحقق من ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي، ما هو مصير الفروقات المالية الناتجة عن ارتفاع اسعار بيع النفط لعام ٢٠٢١ للسعر الفعلي الذي وصل بالأسواق العالمية في موازنة ٢٠٢١ مثبت سعر البرميل (٤٥) دولار والان سعر البرميل (٩٠) دولار، توضيح مبيعات المركز البنك المركزي العراقي من الدولار حيث تجاوز معدل المبيعات حاجز (٢٠٠) دولار برميل وايضاً شرح عن إلية شراء الدولار من البنك المركزي والمصارف المشاركة في الشراء وتحكم بسعر الصرف في السوق المحلية، أخيراً كيف التعاون بين وزارة المالية والبنك المركزي العراقي في تقدير سعر الصرف ومزاد بيع العملة.

- النائبة سهيلة نجم عبد الله السلطاني:-

سوف تكون مداخلتي تختلف أنا يوجد عندي به طلب أنا اريد أن أتكلم مع الاخوان النواب ومع هيأة الرئاسة ومع الوزير، أقول لو افترضنا جدلاً لو السياسة التي اتخذت برفع سعر الصرف كانت صحيحة أكيد كانت هناك بعض المعالجات وضعتها الوزارة لأجل حماية وتقليل الضرر على الشرائح والفئات الهشة والفقراء، لمواجهة التضخم والمعروف أن التضخم بعد ما أرتفع سعر الدولار أرتفع أكثر من (٣٥%) وسؤال أخر هل قامت الحكومة المتمثل برئاسة الوزراء السيد مصطفى الكاظمي بمراقبة تنفيذ وتطبيق هذه المعالجات لأجل حماية الفقير من التضخم الحقيقي لم نلاحظ هذا الشيء، يمكن موجود ولكن لا نعرف لذا أنا أطلب من هيأة الرئاسة البرلمان المتمثل برئيسة استدعاء ممثل الحكومة المتمثل برئيسها لمعرفة الحقيقة.

- النائب فيصل حسان سكر النائلي:-

السيد رئيس مجلس النواب الحقيقة تحدثوا كل الاخوان بما يكفي كل السادة أغلب السادة اعضاء مجلس النواب تحدثوا عن مشكلة كبير اليوم تواجه أبناء الشعب العراقي هي رفع سعر صرف الدولار واعتقد الاخوة الاخ المستضيف والكتلة الصدرية وكل الكتل اليوم تطالب بأن يكون هناك خفض لسعر صرف الدولار ما هو فائدة الحديث لما لم تكون هناك نتائج من هذه الجلسة مضى أكثر من ثلاثة ساعات نريد أن نخرج من هذه القاعة نقول لا نقول تحدثنا وإنما أنجزنا اليوم كل الشعب العراقي تنظر إلى كل الممثلين الشعب وإلى الحكومة بأن يكون هناك قرار شجاع في خفض سعر صرف الدولار إذا لم نخرج بهذا القرار اعتقد ثاني جلسة في مجلس النواب اعتقد هناك أكثر من تساءل من الشعب اتجاه الممثلين نريد أن نخرج من هذه القاعة صدر قرار من مجلس النواب ونطالب أن يكون هناك قرار شجاع من مجلس النواب من ممثلي الشعب يطالب الحكومة بأن يكون هناك خفض لسعر خفض جزئي لسعر صرف الدولار خلال ثلاثين يوم وإذا لم يتحقق ذلك يكون هناك استفسار واستضافة الحكومة لماذا اليوم الفقير بدء يدفع ثمن كبير وباهض لذلك لا نريد فقط نلوم السيد الوزير أو نلوم الكتل السياسية اليوم وصلنا إلى هذه النتائج علينا أن نخرج ونقول انجزنا لا نقول تحدثنا والشيء الاخر اطالب به مجلس الاخوة ممثلي الشعب هو أن يكون هناك خلال موازنة ٢٠٢٢ يجب أن يكون هناك خفض كلي لسعر صرف الدولار لان لا بقاء لي حجة اليو لا توجد أي حجة اليوم هناك ارتفاع كبير لسعار النفط وكذلك ايرادات كل الديون ربما بنسبة اكثر من (٩٥%) تم غلقها وبالتالي اليوم علينا أن ننظر إلى شعبنا وأن تكون هناك أولوية عمل مجلس النواب أنا أعتقد وقناعتي وهذا رأي اخوتي ممثلي الشعب أن يكون قرار يصدر من مجلس النواب بالزام الحكومة خلال ثلاثين يوم أن يكون هناك خفض جزئي لسعر الدولار وموازنة عام ٢٠٢٢ أن يكون هناك خفض كلي لهذه المشكلة الكبير اليوم أصبحت طوق خانق لكل الشعب العراقي والاول الفقير، ثانياً نطالب السيد الوزير المالية والحكومة أطلاق الحقيقة مستحقات الفلاحين الان هذه الطبقة والشريحة الاجتماعية ظلمت وتكبدت خسائر كبير لعدم تسديد اثمان الحبوب التي سوقت.

- النائب مزاحم قاسم حمو الخياط:-

سوف أتكلم عن علاقة نينوى بوزارة المالية علاقة معقد الحقيقة بدئها السيد الحلبوسي عند زيارته إلى الموصل بتحسينها، وسوف اذكر ارقامً نينوى مدينة منكوبة ثماني إلف متضرر ينتظرون مستحقاتهم المالية لتعويض عن ممتلكاتهم وتبلغ حوالي (٤٠٠) مليار اضافة إلى أن نينوى سلة العراق الغذائية ومستحقات الفلاحين تكاد أن تكون دون الطموح وخجولة جداً بدء الفلاحون بالابتعاد عن عملهم لزراعي الانتاجي المستلزمات الطبية وأنا طبيب أتكلم معالي الوزير تكاد أن تكون موازنة جداً قليل وهذه أثرت على العمل الطبي في كل المحافظات العراقية وأنا اقترح وزارة المالية أن تزيد وخاصة هناك وفرة حالياً في زيادة الموازنة في المستحقات المتعلقة بالمستلزمات الطبية، النقطة الاخرى هو مستحقات المدخرة موظفي للعوام ٢٠١٤ ما بعدها الحقيقة يجد أأن تعالج هذه القضية وأن تنتهي الامر الاخر لمهم القرض الكويتي والقرض التركي لم ينفذ في بناء المستشفيات التعليمية مستشفيات تعليمية الجمهوري وأبن سينا خرجوا حوالي عشرت الالف طبيب ووزعوا على كل العراق وكل أراضي الكون وهذه المستشفيات التعليمية لم يتم اعمارها إلى حد الان وهي مستشفيات مهمة لذا أرجو من وزارة المالية امكانية النظر أن تكون من موازنة العراق القادمة، النقطة الاخرى هي معالجة رواتب الموظفين ذوي الدرجات الدنيا وايضاً الرعاية الاجتماعية والنظر إلى الفقرة ثالثاً المادة(٣) ثانياً نت قانون (٢٢) عام ٢٠٠٨ لرفع سلم واتب الموظفين ذوي الدرجات الدنيا، لحل كل هذه المشاكل المتعلق بين نينوى ووزارة المالية اقترح السيد الرئيس تشكيل لجنة من نواب نينوى لدراسة هذه المشاكل وحلها ضمن وقت محدد وأزمنة محدد كما بدئها.

- النائب محمد عبد المير عبد الحسين عنوز:-

تحدث السيد الوكيل حول قضية سعر صرف الدولار لغرض الاستقرار والاستغلال الاقتصادي وأنا من انطلاقة موضوع الاستقلال أسئل لماذا سربت المعلومة قبل إقرار سعر وهل هناك يوجد لجنة مشكلة لمعرفة الجهة التي سربت لأنها خلقة فوضى وعدم الاستقرار في السوق أنى ذلك، لذلك أدعو لتشكيل لجنة لغرض متابعة هذا الامر، الامر الاخر معالي الوزير تحدث عن القرارات الشجاعة وأنا في تقديري جوهر الشجاعة لهذا القرار حكمة القرار القرار الذي لا حكمة له ليس شجاعاً لذلك هناك مصادر كثير غير المصادر النفطية لماذا لا نتحدث عن عدم وجود تنسيق حكومي حقيقي بين الوزارات لغرض استكمال الموازنة هناك تحدثت عن موضوع الطرق وجبايتها هناك جباية الكهرباء وهناك الكثير من المفاصل، حسب تقديري يعني من ٢٠١١ عندما شكل فريق تنسيق السياسات الحكومي إلى حد الان لم ينتج شيء بدليل اليوم تتحدث عن تقصيرات حكومية عديد، سؤال الاخر حول موضوع الدوائر التابعة للوزارة لماذا لا يتم التنسيق جدياً بين عقارات الدولة والكمارك لتحسين لا نضع بالموازنة نصوص بدون أن نضع الاليات كيف تتم عملية الجباية في هذا الطريق وهذا الاسلوب وهذا المجال نسمع زيادة الايرادات دون أن نعرف الاليات وبالتالي في نهاية المطاف على سبيل المثال الفاحش في قضية بيع عقارات الدولة من حيث الاسعار وكذلك قضية اعطاء الارض إلى المستثمر في مجال السكن مجاننا وبالتالي نتحدث عن متاعب لماذا تعطي الارض بالمجان للمستثمر هو يبني وندفع له ما يبنيه وما يكلفه هذا البناء وتكون الارض للمواطن قطعة البيت وهو والارض يصل إلى (١٠٠) مليون أو (١٢٠) مليون في حين أن البناء (٣٠-٤٠-٥٠) مليون هذا أرض الدولة، هذه مفارقة عراقية كل الغرامات والرسوم أذا تأخرت ولم تدفع من قبل المواطن تضاعف وهذا شيء طبيعي بالنسبة للحكومة لم يعطوا الفوائد للتأخيرات هل الحب من طرف واحد تأخذون ولا تعطون.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

المداخلات البقية يجب تحديدها بدقيقة ونصف ثابت لا يتم التمديد.

- النائب جواد عويز زكاط الغزالي:-

الحقيقة عندما نطرح مشكلة لا بد من بحث عن حل هذه المشكلة تغيير سعر صرف الدولار أثر تأثير كبير على طبقة واسعة من المجتمع العراقي، خاصة بزيادة أسعار السلع وأثر تأثير كبير أيضا على ذوي الدخل المحدود وكل دول العالم لم أسمع دولة خفضت عملتها مقابل الدولار لا العراق وتحاول بأي طريقة من الطرق وحتى الدول عليها ضغوط اقتصادية تحاول برفع عملتها بأي وسيلة من الوسائل لكن العراق هي الدولة الوحيد التي خفض العملة العراقية مقابل الدولار هذه المشكلة لا بد البحث عن حلول حددنا المشكلة أن صرف الدولار هو سبب هذه المشكلة كيف نعالج هذه الطبقة من المجتمع الذي ألان وصل إلى حالة متدنية وخاصة ذوي الدخل المحدود الجانب الثاني كل دول العالم تحاول أن

تنمي القطاع الزراعي وتسد حاجتها من إنتاجها المحلي حتى تؤمن أمنها الغذائي الوحيدة العراق أن صح التعبير وزارة المالية أوقفت الدعم لهذا القطاع إضافة للقطاعات الأخرى وأوقفت الدعم الأسمدة والبذور والمبيدات أيضا أخرت الاستحقاقات للمزارعين والفلاحين عندنا المربين للثروة الحيوانية طبعاً العراق يمتلك ثروة هائلة من الثروة الحيوانية لكن أيضا وزارة المالية أوقفت الدعم لهذا الجانب ومن ما سبب زيادة بالأسعار الأعلاف باهظة جداً طبعاً أمام سيادتكم والإخوة النواب أن هذه الثروة مهدد بالانقراض.

- النائب باسم خضير كاظم الغرابي:-

ربما قد أخرج قليلاً من الدائرة واقعاً أنا رأيت التقرير والمخططات والنظريات والمعالجات والتي نتأمل منها يكون واقع لكن واقعاً ونحن صوت الشعب والشعب عين على الله وعلينا ونحن نازلين في الشارع الواقع حالياً ألاف عوائل تعيش على بيع علب البيبسي الفارغة إلى يومنا هذا العوائل تعاني والشعب لم يلمس أي شيء وأنا أرى وقع حجمه ووجود الحالي يعكس شيء أن هناك علامة استفهام كبير على وزارة المالية يوجد انغلاق في وزارة المالية لا تبين وضعها نشاطاتها سياستها النقدية والمالية وبالتالي نحن صوت الشعب والنواب لا نعلم الكثير من المعلومات كيف الشعب يعرف الشعب يسأل يوجد فرق في بيع وسعر بيع النفط اختلاف في سعر صرف الدولار أين النتائج شعب معالي وزير المالية نريد نتائج حالياً هل فعلاً معالي سوف ندخل بالشهر الثالث الشعب مستلم حصة واحدة فقط سلة غذائية هزيلة وندخل بالشهر الثالث يومنا هذا وبالتالي نحن مطالبين بأن نعكس هذا الموضوع ونعطي هذه المعلومات ونكون شفافين جداً مع الشعب هذا أولاً، ثانياً يعني تكلمت جنابك أن موضوع العجز أن أعتقد ليس سنة يعني راتب التقاعدي أو الرعاية أو الموظف أنما سبب من أسباب الرئيسية إرهاق الميزانية بازدواج الرواتب زائد رواتب التقاعدية الخاصة للمناصب السياسية والأصح الاكتفاء منحة محدد من سلم الرواتب أثناء الخدمة وبدون أي امتياز أو تخصيص لما بعدها وله الحق بالعودة إلى منصبة الوظيفي السابق لتولية المنصب السياسي أو التقاعد وفق أذا كان هو موظف عموميين وفق إلية منصفة وعادلة تعد لذلك، نعطيها كل العناية لجنة مراقبة الأداء الحكومي يجب التركيز عليها.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

موجود اليوم اشرنا إلى هذا الامر يمكن جنابك ما كنت موجود، تم تعديل الاسم مهام اللجنة التي هي التخطيط الاستراتيجي من مهامها مراقبة تنفيذ البرنامج الحكومي.

- النائب محمد راضي سلطان الزيادي:-

واقعاً السيد رئيس المجلس من خلال ما سمعنا شرح موجز للسيد الوزير وما قدمه من أموال كثير من أجل أنقاض الشريحة التي تتضرر من القرار الاقتصادي الذي قامة به الحكومة، إلى حد هذه اللحظة وكذلك تؤيد جنابك الكريم من خلال الموازنة وتأكيدك على الرعاية الاجتماعية والأمور الصحية فقط للعلم السيد رئيس المجلس السادة الأعضاء الآن مستشفياتنا مستشفى السماوة إلى حد هذه اللحظة الإبرة النبي دل الأنسولين الذي قيمته دينار واحد غير موجود في المستشفيات الرعاية الاجتماعية التي يتحدثون عنها بدعم الفقير إلى حد اللحظة هذه يبحثون من المتقدم على الرعاية الاجتماعية أذا كانت عند سيارة ١٩٨٠ يقطعون راتبه من الرعاية الاجتماعية هذا جانب للرئيس وكذلك للأخوة أعضاء المجلس أما السيد الوزير أعانك الله لذا نعتقد من خلال ما تحدثنا مع الإخوة الاقتصاد وجود تضخم مكبوت هذا التضخم المكبوت الذي لا نحس به بالليل وضحها يظهر على الملء ويؤثر على الاقتصاد كثيراً أنا أسئل جنابك الكريم من خلال المعطيات وكذلك الظروف التي نعيشها عالمياً ودولياً وإقليميا هل من الممكن أن نخفض سعر صرف الدولار في هذه الأيام من عدمها كي نتحدث مع ناسنا وندافع عنهم.

- النائب علي المشكور:-

بصراحة إلى حد الآن لا نعرف الجهة المسئولة عن زيادة سعر الصرف ولا وضحنا للشعب ولا نمتلك الجرأة أو الصراحة أن نوضح هذا الشيء من خلال كل المعطيات والأسئلة التي طرحت، المفروض نمتلك الشجاعة ونوضح للشعب أذا كان القرار صائب ندافع عن واذا كان القرار خاطئ المفروض نعتذر من الشعب بكل جرؤ وبكل صراحة سؤالين محددين لسيادتكم والست الوكيلة السيد الوزير حرمان المحافظات المصدرة أو المنتجة للنفط والغاز من البترو دولار المفروض هذا المبلغ الذي كان يعطي للمحافظات يرفد الميزانية بمبلغ معين لا يوجد هذا الرفد منتج بالنسبة للميزانية ولا يوجد فائدة الأولى أن نعود بهذه المخصصات للمحافظات تستفاد من عندها بمشاريعها وخاصة انتم مثل ما تعرفون أن

البصرة وباقي المحافظات توقفت كل مشاريعها بسبب النقص الحاد بالتخصيصات والأموال الشيء الآخر ست طيف بررت وجود الفرق بين سعر النفط السابق وسعر النفط الحالي بإيداع ضمن فقرة (٢٥٠) إلف برميل من كردستان السؤال هو (٢٥٠) إلف برميل يشكل واحد إلى (١٦) من مجموع يصدر من العراق هل هذا كافي أن يسدد بالمتبقي أين ذهبت الأموال المتبقية بين سعر النفط البرميل السابق وسعر البرميل الحالي.

- النائب سجاد سالم حسين الشاطي:-

بعيد عن السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية السيد الوزير هناك دوائر تتبع لوزير المالية مباشراً أنا لا اريد أن اتكلم عن دوائر أخرى أخص بالتحديد الضريبة والتقاعد الحقيقة ما يجري بالضريبة والتقاعد هو يأشر على أخفاق كامل لوزارة المالية في مراقبة هذه الدوائر نأشر هذا الاخفاق لوزارة المالية وتتحملون المسؤولية كاملة عن كل مواطن يبتز أو يهان أو تعرقل أجراءات الادارية أما هذه الدوائر هذه الدوائر مهمة لم يتم مراقبتها بشكل جيد لم ترفد بكوادر جيد والمواطن الان يتعرض إلى كافة أنواع الاذلال والاهانة عند مراجعته لهذه الدوائر.

- النائب ناظم فاهم محمد الشبلاوي:-

الصراحة بعد سماع بعض المداخلات من بعض الاخوان من السادة النواب وسمع التصريح من السيد الوزير احب الالتماس من الجميع بأن لا تتعرض السياسة المالية هي رخوة البلد إلى بعض المزايدات السياسة وبعض التجاذبات ونسأل عن سعر الصرف القديم وكيف رجع المفروض وزارة المالية ملزمة نوضح بأن أطلعنا على الورقة البيضاء الاصلاحية التي تقدمت بالسنة السابقة وكان عمرها من (٢١ -٢٣) نحن أكثر من سنة كانت الورقة الاصلاحية الورقة البيضاء لم يحقق منها فقط تغيير سعر الصرف هذا السؤال إلى السيد الوزير أرجو أن يكون الجواب بصراحة بأن من الجهات المسؤولة عن عدم انجاز هذه الورقة نحن بصراحة الخطة المالية الذي وضعها وزير المالية للخلاص من التضخم والبطالة التي زادة خلال هذه الفترة نحب أن نسمعها من السيد الوزير الكثير بصراحة ذكر بأن مستحقات واكثرها مستحقات الفلاحين لان هذه الشريحة مهمة يكون هناك توضيح أكثر عند على عجالة بعض المقترحات للموازنة لعام ٢٠٢٢ الموازنة السابقة شكلة هيأة لمراقبة الانفاق الحكومي نتمنى بنفس الوقت تشكل هيأة أو لجنة تشكيل معين لمراقبة الواردات الحكومية حتى ممكن تسيطر على الواردات الحكومية ومدى الارقام الموجود به ومعاقبة المقصرين موازنة ٢٠٢١ كانت تتضمن قرارات متضمنة داخل الموازنة الصراحة نهاية السنة تكون القرارات غير ملزمة ومعطلة الان انتهت السنة المالية نتمنى أن تكون قرارات تنص على جهة اعتقد فتح صندوق سياسي مثل ما تقولون السيد الوزير يقول توفر وفرة مالية كذا يجب أن يفتح صندوق سيادي لهذه الوفرة حتى تنعكس على الطبقات الفقير التي تأثرت بسعر الصرف.

- النائب محمد جاسم محمد علي:-

ابتداءً ومن هيأة الرئاسة الموقر طلب من السادة النواب والسادة الحضور الوقوف وقراءة سورة الفاتحة حدادً على أرواح ضحايا الذي سقطوا يوم أمس في مستشفى الهندية العام في محافظة كربلاء المقدسة كان الزيارة في وقت متأخر وأوعزوا الحادث إلى قلت التخصيصات المالية في المستشفيات أطلب من هيأة الرئاسة الموقر، بأختصار شديد السيد وزير المالية كأن المقترح السياسة المالية كان يوجد به شروط هذه الشروط هي مقدمة لإنجاح هذا المقترح وأنا أرى هذا المأزق الذي يوجد به الوزارة هو عدم المطالبة بهذه الشروط مثلاً تسعة بوينت سكس تريلون دولار دينار هذا كانت من ضمن الامور التي تدفع الطبقات الهشة أربعه بوينت تريليون دولار هذا تدفع للمتقاعدين هذه حسب ما وضحت معالي الوزير توقفت أو الغية من قبل مجلس النواب المفروض يكون هناك تحفظ على هذه المبالغ كذلك اضافة مبالغ ثلاثة عشر تريليون تكون اجمالي إيرادات ايضاً من مدخرات وغيرها هذه كلها ما تحققت حسب ما ذكرت المفروض يكون هناك تحفظ على اعتبار أن السياسة المالية جزء أو بكج كامل يقدم لا يكون مجزأ القضية الثانية يوجد وفرة مالية تقدر بحوالي (٢,٥) مليار التي هي بعد ما انتهينا من تعويضات هذه المفروض تأخذ (٢,٥) مليار تأخذ بنظر الاعتبار على اساس ضمن ايراد الموازنة التي هي (٣%) من القيمة كذلك معالي الوزير اطلب من سيادتكم مناقشة قضية التحول موازنة البنوك القضية مهمة جداً الترويج له التحول من موازنة البنوك الموازنة الحالية للدولة وهي إلية قديمة إلى موازنة البرامج التي تتطلب وضع اهداف والأهداف تتحول البرامج والبرامج تتحول إلى مشاريع هذه قضية مهمة جداً يجب أخذ بنظر الاعتبار.

- السيد حاكم عباس موسى الزاملي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

طبعاً شكراً معالي الاخت طيف على تحمل هذه الجلسة التي استمرت اكثر من (٦) ساعات نحن الجلسة هي جاءت لمشكلة المشكلة هي ارتفاع اسعار المواد الغذائية الادوية والسلع نتيجة ارتفاع سعر الصرف الذي تضرر من هذه الفقرة اصحاب الاحتياجات الخاصة العاطلين عن العمل بالنتيجة الحكومة غير مسيطرة على منافذها وهذه واضحة والحكومة غير مسيطرة على المواد الغذائية يعني اسعار المواد الغذائية والادوية الان لا يوجد أمن اقتصادي وأمن غذائي وكذلك الحكومة واعتبر وزارة المالية غير مسيطرة على جباية الكمارك والضرائب الانها تجبي وجباية عالية على التجار ولكن لا تذهب يعني الدولة تذهب وجوب المستديم مع الاسف، لذلك هذه المشكلة نحن الذي نحتاجها هذه الجلسة أن تكون هذه النتائج حقيقية اتمنى من الاخ معالي الوزير والاخت طيف بالاعتبار حدد المسؤولية عليهم نعم يوجد حكومة لكن المسؤولية بالاعتبار وزارة المالية أن تجد حلول ارتفع سعر الصرف وارتفعت المواد الغذائية الادوية المستلزمات يجب أن يكون هناك حل نحن نخرج بجلسة تكلمنا واليوم الحضور أكثر من (٢٨٠) نائب هذه الجلسة مميزة يجب أن يكون هناك حل نحن ننتظر حل وحل مكتوب ولتزام من قبل وزارة المالية الاخوة طالما هناك فائض يعني الكتلة المالية الذي حصلوا عليها من خلال زيادة سعر النفط وصل اليوم أكثر من (١٠٥) دولار وهذا مبلغ جيد لذلك نحتاج أن تكون حلول لهؤلاء الفقراء أنا لا اتكلم اعلام لكن يوجد ناس أخواني يتغدى ولا يتعش لا يستطيع أن يجب علاج ولا يستطيع أن ينفق على عائلة لذلك يجب يوجد حلول اتمنى بجلستنا أتت اعتباطية أو حضور اتمنى يوجد حلول تقولون لا نستطيع لا يوجد حل نحن نضغط على الحكومة الحكومة يجب أن تجد حلول وزارات أخرى نزيد قضايا الضريبة الكمارك نعالجها نحتاج حلول اتمنى من معالي الوزير ونحن كلنا عندنا ثقة يوجد حلول لهذه الطبقة الفقيرة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

اذا تسمعني السيد النائب الاول والسيدات والسادة النواب أبدي برأي سياسي، السيدات والسادة النواب الكل يسأل عن أسباب تغيير سعر الصرف أحد الاخوة النواب أشار وقال إلى غاية الان لا نعرف كيف تغير سعر الصرف وما هي الالية وكيف أصبح وتغير سعر الصرف أمانة المسؤولية وأمانة الاخلاقية تتطلب منا أن نكون صريحين وواضحين أما الشعب ما هي مصلحة الوزير وما هي مصلحة رئيس وزراء وما هي مصلحة نائب وما هي مصلحة رئيس مجلس النواب أو كل مسميات الدولة من تخفيض سعر العملة الوطنية قبل قليل سمعت من السيد النائب قال كل العالم يدعم العملة الوطنية لماذا في العراق أصبح العكس سوف أرجع لكم إلى تسلسل أحداث حدثت في عام ٢٠٢٠ في عام ٢٠٢٠ انخفضت صادرات العراق النفطية من ما يقارب (٣٩٠٠) مليون برميل إلى دون ثلاثة مليون برميل بسبب جائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط يعني متزامنة مع انخفاض اسعار النفط نزلت ايرادات الدولة أو الكميات المصدرة من النفط إلى ثلاثة أرباع الكمية التي يصدرها سنوياً أو يصدرها بشكل يومي وبالتالي سنوياً هذا يقلل من ايرادات الدولة مع انخفاض اسعار النفط الان العالم كل وقف لا يوجد طلب للنفط ولا يوجد مصانع تعمل وكان أمام الحكومة العراقية التزامات وكان أمام القوة السياسية المشكلة لمجلس النواب وايضاً المشكلة للحكومة العراقية مسؤولية تأدية التزامات الدولة أمام مواطنيهم أذكر في شهر (٦) من عام ٢٠٢٠ شرعة مجلس النواب بناءً على طلب الحكومة هي الحكومة الحالية أول قانون أرسلة الحكومة هو قانون الاقتراض الداخلي في شهر (٦) حتى يتمكنون من دفع الرواتب على ما أتذكر كان القانون يتحدث عن (١٥,٥-١٦,٥)تريليون و (٣,٥) يوجد عندهم مبالغ مدورة سمح لهم مجلس النواب اعطى لهم غطاء تشريعي هو الاقتراض الداخلي بقيمة (١٢) تريليون تم خصمها من البنك المركزي من احتياطات البنك المركزي بعد (٥) أشهر أتت تكملة للازمة المالية لا يوجد عندهم نقود رواتب لا يوجد نقود انفاق أرسلوا إلى مجلس النواب قانون تمويل العجز يوجد عجز بالموازنة بعد خمسة أشهر طلبة الحكومة مبلغ على ما أتذكر أكثر من (٣٠) تريليون خفض مجلس النواب إلى النصف وجلسنا في جلسة مطولة الفنيين من الحكومة والفنيين من المركزي اقتصاديين من القطاع الخاص ومن الجامعات بالإضافة إلى معنيين في اللجنة المالية في مجلس النواب وتم اقراض الحكومة أو السماح للحكومة بالاقتراض بقيمة (٢٠) تريليون، (١٢+٢٠) يساوي (٣٢) تريليون عجزت الحكومة ايرادات الحكومة حتى فقط يدفع رواتب ولا اندفعت مستحقات الفلاحين في وقتها التي عبرت لعام ٢٠٢١ البلد كان يمر بأزمة مالية حقيقية كمل شهر (١١) وأتينا للأسبوعين الاخيرة من السنة المالية والتي هي عام ٢٠٢٠ وزير المالية قال لا يوجد مبلغ لدفع رواتب الموظفين ابتداً من العام القادم تريدون أخرج للأعلام اتحدث والاقتصاديين الذي معه والكادر المتقدم والاخ رئيس الوزراء وطلبوا اجتماع للقوة السياسية هذا قرار سياسي يتعلق بقوة الناس يتعلق بإدارة الدولة يتعلق بحماية مقدرات الشعب،

كانت الحلول المطروحة الانية حتى تصرف رواتب الناس حتى تبقى خدمات على الحد الموجود وتعمل الدولة العراقية كانت الحلول المطروحة تخفيض رواتب الموظفين قيمة التخفيض (٣٠%) وكانت مقترح أخر مقدم تسريح موظفين وأحالتهم على التقاعد إجباري وكان مقترح أخر ايقاف كل المشاريع والخدمات في كل الاماكن وايقاف الموازنة الاستثمارية وكان مقترح أخر الاقتراض الداخلي والخارجي هذه المقترحات بالإضافة إلى سعر الصرف ونحن أمام مسؤولية تاريخية والكل معني بإدارة الدولة والكل معني بأيصال البلد إلى بر الامان هل نسمح للحكومة العراقية بالمرور على صندوق الاجيال الذي هو احتياطي المركزي الذي دائماً من نعطيهم غطاء ما هو الاقتراض الداخلي هو حسم سندات لدى البنك المركزي نخرج من عند نقد ونعطي سند من المالية حالياً بدلنا نقود الدولة بورقة تسحب من الاحتياطي وتوضع مكانها سند قابل للتداول موثوق عملينا هو سحب للنقد نعطي غطاء مرة أخرى يذهب يسحب الاحتياطي المتبقية العملة العراقية تنهار وأن قوة العملة يمكن الكثير منكم اقتصادي قوة العملة بقيمة الاحتياطي الموجود امامكم هل نسمح بتخفيض رواتب الموظفين هل نسمح احالة الموظفين للتقاعد هل نسمح ايقاف كل ما اسمة خدمة في مؤسسات الدولة ما كان الخيار متاح وكانت الخيارات المطروحة كلها تطبق كان موقف للقوة السياسية أن لا يمكن المضي بكل هذه الاجراءات سوياً ما كان الخيار الذي هو أقل ضرر من الاخريات لا تعديل سعر الصرف تعديل سعر الصرف الان يتحدثون عن ايرادات متحقق (٨٢) تريليون تعديل سعر الصرف حقق ايراد إلى وزارة المالية (٢٢) تريليون لو ما متعدل سعر صرف من أين تأتون (٢٢) تريليون تصرفون الرواتب أنا اسأل وزير المالية من أين تأتون أنا اسأل الحكومة لا أعرف الطريقة وزارة المالية ورئيس الحكومة طريقة عرضهم مشكلة للناس وحلولها تكون المفروض أكثر توثيقاً يصارخون الحقيقة يقول أنا هذا الذي حقق (٢٢) تريليون لا يوجد أن أدفع راتب لا يوجد عندي دواء ولا يوجد كذا السكوت على المشكلة يسبب مشكلة أكبر الحقيقة هذا التعديل سعر الصرف حقق (٢٢) تريليون انتم اليوم تمثلون الشعب وأنا جزء منكم أذا نريد أن نذهب إلى تخفيض سعر الصرف علينا أن نبحث عن هذه (٢٢) تريليون كيف نأتيها إلى وزارة المالية وإذا بقى سعر الصرف أضم صوتي إلى صوتكم لا يتم تمرير سعر الصرف هذا دون معالجة المشاكل الطبقات الفقيرة إلى الطبقات الدنيا كم يحتاج للحصة التموينية حتى نأمن الحصة غذائية للناس كم يحتاج ادوية نوفرها للناس مستلزمات الحياة اليومية ادوية ومواد غذائية وتوفير مبالغ الرعاية الاجتماعية أو اليات لتشغيل الناس حتى نوفر قوة يومي هذا العلاج لم تتوفق به الحكومة سهلنا لها الاجراءات ولم توفق بهذا الاجراء إذا ما كان معالي وزير المالية ومن خلالك إلى الحكومة العراقية الحاجة ملحة الموجود بما يتعلق بسعر الصرف ولكن بنفس الوقت عليكم أن تأمن الضرورات قبل المضي بالمعالجة الان يجب أن نفكر كيف نعالج كيف نوفر الضرورات للناس حتى ما تتضرر الطبقات الفقير اليوم هؤلاء اخوانكم واخواتكم من النواب كل واحد من حي ومدينة وكل واحد من مكان المداخلات كثيرة هو ينقل معاناة ناس إلى مجلس النواب أرجع وأذكر أخواني وأخواتي النواب أكبر صفقة فساد مر بتاريخ الدولة العراقية هو تغيير سعر الصرف في عام ٢٠١٢ هذا كان قرار غير مدروس قرار لصالح منتفعين قرار لصالح جهات مسنودة متنفذة بالدولة العراقية في حينها بعد عالم ٢٠٠٣ جلس الصندوق النقد الدولي وجلس البنك الدولي مع المختصين بالاقتصاد ويدرسون (٢٥) إلى الامام رؤى أن امكانية العراق على حجم صادرات النفطية وحجم نمو السكاني أن العملة تصبح (١٥٠٠) في حينها أتينا بقرار جرت قلم المعنيين أعني في عام ٢٠١١ وعام ٢٠١٢ لصالح منتفعين تم تنزيل سعر الصرف حتى يحولون الكتلة النقدية الدينار العراقي إلى قيمة أعلى بالدولار اعادة رؤوس الاموال هي من الدولار العملة الثابتة يعني مثلاً المتنفذ فلان كان عند (١٥٠) مليار في حينها تجلب (١٠٠) مليون دولار إذا تحولها على سعر الصرف من تغير سعر الصرف بدون سابق إنذار أصبحت (١٥٠) أو (١٠٠) مليون دولار تكلف (١١٨٢٠٠) مليار بقى عند ما يقارب (٣٨) مليار اضافي على سبيل المثال للحصر ربح بهذه الحركة (٣٨) مليار عراقي في حينها قيس حجم العقود التي كانت موجود في الدولة العراقية وحجم النقد عام ٢٠١٠ و٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣ التي كانت الاموال وفرة وكلها تحولت إلى أرصدة نقدية خارج العراق أنا لا أدعي الكل ولكن هذه الحركة النقدية أصبحت في حينها وتحول أشخاص إلى رؤوس أموال في عشي وضحها يذهب أن يقترض أحد النواب قال عمل مهم قال المعلومة من الذي أخرجها يوجد ناس كانت تعرف سعر الدولار سوف ينزل ذهبوا للاقتراض من مصارف دينار عراقي تم تحويله إلى دولار بعملية بسيطة يومين حولته إلى مليارديرر هذه الصفقات التي نبحث عليها وأين ذهبت نقود الدولة هذه أصبحت بالليلى ويوم الان أذا ترجعون إلى سعر الصرف أنا اعرف حجم المعانة التي تستشعرون من مواطنيكم ولكن بعض المصارف الاهلية سوف تستفاد بإعادة سعر الصرف بمليار دولار وأنا سوف اعطيكم ماذا سوف يحصل مصارف اهلية إيداعاتها لدى البنك المركزي العراقي بالدينار العراقي مجرد أن نرجع سعر الصرف بدل ما تأتي هم نفس الالية سوف تكون الالية صالح إعادة سعر صرف

المبالغ بالدينار يكون أكثر بالدولار هذه فرقها مليار دولار نعم كنا نبحث عن مصلحة القطاع الخاص ولكن هذا التباين السريع في ادارة العملة النقدية يخلق عندنا طبقة فقيرة ويخلق عندنا طبقة يعني عالية جداً أرجع وأقول علينا نفكر بالحلول وزارة المالية تتحمل المسؤولية الكاملة تضع الحلول حتى نستطيع أن ندعمها بهذه الاجراءات أما إذا لا تستطيع أن تضع الحلول سوف يكون قرار المجلس حدي بهذا الأمر ولا يمكن أن نسمح باستمرار الضرر الذي يقع على عاتق المواطنين أرجع وأكرر الغذاء الدواء والطبقات الفقيرة الذي تم ذكرها كل السيدات والسادة النواب هذه تكون أولوية الدولة أولويات الحكومة مجلس النواب سوف يراقبها بشكل واضح وبشكل صريح وأرجع واقول أن هذا الفرق الذي حدث بسعر الصرف حقق لوزارة المالية (٢٢) تريليون الذي أمنة مفاصل كثير للدولة العراقية أمنة الرواتب بدل ما يكون هناك خصم رواتب أمنة انفاق في مؤسسات كثير السيد النائب أنا اتحدث عن هذا الرقم (٢٢) تريليون ترى قليل ترى كثير أعطيني البديل ما هو البديل لتحقيق هذا الايراد بـ(٢٢) تريليون أنتم اليوم نواب انتم اليوم تتحملون المسؤولية وأنا معكم اتحمل المسؤولية وكلنا نحمل المسؤولية للحكومة على الحكومة أن تجد وتعمل لنا خطة إلى مجلس النواب تقول أنا سوف أعمل هذه المعالجات واحد أثنين ثلاثة أربعة معالي وزير المالية كم تحتاج حتى تقدم لنا رؤيا إلى مجلس النواب تقول أنا اعتقد هذه الحلول لمعالجة المشاكل في الطبقات الهشة والفقير.

السيد معالي الوزير أجابه كم تحتاج وقت أنت رجل مؤتمن كم تحتاج وقت حتى تقول هذه الحلول اعتقادها بما يتعلق بمعالجة أثار سعر الصرف على الطبقات الفقير والهشة كم تحتاج لتظمينها.

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

أصبح علينا ثلاثة أشهر أفكر بهذه القضية أذا تريدون حل مقترح من عندي خلال أسبوع وإذا تريدون مقترح من الحكومة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كلا نريد من عندكم من وزير المالية تقول لنا هذه الحلول.

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

الحلول أنا اعتقد تكلمت عنها سابقاً السيد الرئيس عدد من المرات، لكن حتى تتطلب تشريع بدون شك وحتى تتطلب تشريع بتطلب موافقة الحكومة وموافقة المحكمة الاتحادية بأن هذه الحكومة حكومة تصريف أعمال.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

معالي وزير المالية هذه اجراءات تشريعية مجلس النواب مصدر السلطات أنا أريد استفيد من خبرتك المالية تقول لنا هذه الحلول نحن نحير بالجانب التشريعي.

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

خلال شهر استطيع أن اعطيكم مشروع كامل متكامل يتطرق عن تحويل تقريباً (٥-٧) تريليونات دينار لمعالجة الازمة ارتفاع الاسعار العالمية ليس أزمة تغيير سعر الصرف.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

وتأثير أثار سعر الصرف على الطبقات الهشة ممكن اسبوعين.

- السيد علي عبد الأمير علاوي (وزير المالية):-

اعتقد ممكن أنا اعمل عليها لكن بصورة اولية ليس بصورة نهائية خلال أسبوعين ويجب أن تعرض على مجلس الوزراء السيد رئيس لا استطيع أن اخرجها.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

خلال اسبوعين السيد معالي الوزير المالية ننتظرك الرؤية.

- النائب:-

السيد الرئيس في الموازنة (٢٣) يوجد به ايرادات بالضريبة بالنقل كلها اصبحت للمقاولين مليارات الاتصالات قانون الموازنة موجود يجبر وزارة المالية بجباية الايرادات وزارة المالية تصدر كل سنة تعليمات تنفيذ قانون الموازنة حبر على ورق مديرية المرور العامة تعقد عقود بدل ما تكتب ايرادات المرور تعطيها للمستثمر الخطوط الجوية بدل ما هي تستثمر تجبي الاموال وتعطي العقود للمستثمر بالتالي ايراداتنا ذاهبة إلى المستثمرين وزارة المالية لا تعمل نحن نحتاج نعظد ايراداتنا وهذه موجود في الموازنة.

- النائب محما خليل قاسم حسن:-

السيد الرئيس الشعب العراقي اليوم ينتظرنا يعني جنابك قال حلول السيد الوزير أمر بأن تكون هناك قرارات شجاعة السادة النواب يجب أن يحدد السقف الزمني أنا اعتقد سعر الصرف مرهون بإقرار الموازنة يجب أن نذهب إلى إقرار الموازنة ثم الدستور اعطى لنا إلية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سعر الصرف أخوان ليس له علاقة بالموازنة هذا سوء فهم سعر الصرف يتم تحديد البنك المركزي العراقي بالتشاور مع وزارة المالية سعر الصرف هذا الذي تغير في شهر (١٢) ٢٠٢٠ والموازنة اقرت في شهر (٤) نهاية شهر (٣) ٢٠٢١ الصلاحية لسعر الصرف هي صلاحية البنك المركزي مع وزارة المالية نحن من أتينا في قانون الموازنة يجب أن نثبت سعر النشرة البنك المركزي أمام برميل النفط نحن ثبتنا السعر الذي حدد البنك المركزي لم يجتهد مجلس النواب بالسعر، ليس هناك علاقة قانون الموازنة بسعر الصرف.

- النائب محما خليل قاسم حسن.:-

بالتأكيد أحد النواب تطرق لموضوع مهم السوق متقلب على هذه الفترة الزمنية أطلب من السيد الرئيس والسادة اعضاء مجلس النواب تشكيل لجنة مع وزارة المالية البنك المركزي إعطاء اطمئناً للسوق العراقي، السيد الرئيس اطلب من معالي الوزير الوفرة المالية التي تحققت من جراء زيادة في انتاج النفط أسعار النفط خروج العراق من البند السابع تعويضات الكويتية هذه المحطات الواعدة أنا اعتقد هناك وفرة مالية حقيقية تصرف للفقرات الموازنة لعام ٢٠١١، يوجد عندي موضوع أخر السيد رئيس مجلس النواب السادة اعضاء مجلس النواب المحترم هناك موضوع مهم تعويض النازحين العائدين إلى ديارهم هناك استغاثة وزارة الهجرة والمهجرين لم تقوم بواجباتها الدستورية الملتقى على عاتقها كما ينبغي ثم هناك اموال مخصص لقضاء سنجار المنكوبة لأخوتكم الأيزيدين لأعمار مدينة سنجار (١٥) مليار دينار خصص لا سنجار لم يصرف دينار واحد لهذه المدينة المنكوبة تخصيصات المالية لنجات الأيزيدين قرت في مجلس النواب مشكورة هذا القانون لم يصرف دينار واحد كتعويض لهم أطلب السيد الرئيس التفاتة كريمة لهذا القضاء المنكوب والنازحين ولمدينة الموصل المنكوبة هناك (٨٠٠) مليار دينار عراقي مجمد حسب المعلومات لدينا تم التخصيص هذه المبالغ وصرفت لكن إلى حد الان لم تصرف على الارض.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

معالي السيد وزير المالية نحن بالانتظار الاجابة على ما ورد من السيدات والسادة النواب يتم تلخيصه كل تحدث عن الطبقات الفقيرة يتم تلخيصه خلال اسبوعين ويتم أرساله إلى مجلس النواب نتمنى عصارة جهدك في هذا الامر كيف ممكن أن نعالج دون المساس بالطبقات الفقيرة وانتظر من جنابك الاجابة المجلس ينتظر الاجابة من جنابك خلال اسبوعين ترسلها إلى مجلس النواب وخلال هذه الفترة هذه الاسبوعين يبقى التداول بين المعنيين في مجلس النواب ومع المالية في وزارة المالية مع المعنيين في الشأن الاقتصادي لنتحمل مسؤولية سوياً في معالجة هذا الملف.

السيدات والسادة النواب وصل إلى رئاسة المجلس طلب موقع من (١٨٠) نائب مفاد الطلب سبق وأن تم تكليف وزير النفط في حكومة تصريف الاعمال الحالية بمهام رئيس شركة النفط الوطنية العراقية بموجب الفقرة (٣) من قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٩) لسنة ٢٠٢٠ والبالغ إلى وزارة النفط بكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان ذو العدد كذا في ٢٠٢٠/٩/٩ نود أن نبين ما يلي:

١- أن قانون شركة النفط العراقية رقم (٤) لسنة ٢٠١٨ قد حددت المادة (٧) أولاً أن يرأس الشركة موظف بدرجة وزير له خدمة لا تقل عن (٢٥) سنة ويعين وفق للدستور هذا وفق الاجراءات الدستورية وبالتالي أن قرار التكليف اعلاه مخالف واضحة كون الوزير الحالي المكلف لا ينطبق علية شرط الخدمة حيث أجمالي خدمة أقل من (٢٥) سنة ولم يتم عرض على مجلس النواب وفق اجراءات الدستورية وعلية أن قرار

تكليفه مخالف لهذا البند بالإضافة إلى ذلك مشروع تعديل القانون اعلاه الذي تم اعداد له في الدورة النيابية السابقة ينص على عدم الاجازة تعيين شركة النفط الوطنية وكالة.

٢- أن من أهم أسباب تشريع قانون شركة النفط الوطنية هو فصل إدارة الثروة النفطية والغازية عن وزارة النفط وبالتالي أن تكليف نفس الوزير وزير النفط بإدارة شركة النفط الوطنية بالإضافة إلى وظيفة قد افرغه القانون من أهدافه.

أطلب من السيدات والسادة النواب التصويت على الغاء قرار مجلس الوزراء بالفقرة ثلاثة قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٩) لسنة ٢٠٢٠ الذي يقضي بتكليف وزير النفط بمهام مدير شركة النفط الوطنية إضافة إلى وظيفة لمخالفة شروط القانون.

أطالب من المجلس التصويت.

الحاضرين (١٧٤).

(تم التصويت بالموافقة)

السيدات والسادة النواب، تقدم النائب حميد عباس الشبلاوي وفي معيتي أكثر من (٢٥) نائب بطلب إلى رئيس مجلس النواب السيد النائب الاول والسيد الرئيس تفضلكم بالموافقة على تشكيل لجنة نيابية مختصة بالتحقيق لتقصي الحقائق والكشف عن مصير المتظاهرين المغيبين والمخطوفين وجرحا التظاهرات ومتابعة ملف المتظاهرين السلميين وتقديم الدعم والاسناد لجنة من قبل رئاسة المجلس أسماء اللجنة بموجب الطلب المقدم النائب محمد نوري النائب فلاح الهلالي النائب سجاد سالم النائب حيدر طارق شمخي النائب ميسان عبد الرضا زاير النائب محمد عبد الامير عنوز النائب حميد الشبلاوي النائب علاء كامل الركابي النائب نداء حسن ماضي النائب باسم خزعل خشان النائب حيدر محمد حبيب السلامي النائب داود العيدان النائب كاظم الموسوي، من منكم أن يرأس اللجنة من النواب المذكور أعلاه النائب علاء الركابي رئيس لهذه اللجنة اطلب من المجلس التصويت على تشكيل هذه اللجنة بموجب النص، يجب أن يتحركون بشكل أوسع أطلب من المجلس التصويت على تشكيل هذه اللجنة، تصويت.

بملف المغيبين بشكل عام وملف المفقودين بشكل عام ضحايا الاجهزة الامنية نعم لا يوجد اعتراض على المبدأ البعض يضيف لها اختصاصات يجب أن أكمل، الأجهزة الأمنية بالمظاهرات نفس المظاهرات حتى تضاف هذا البند ورأي السيدات والسادة النواب ليس تسويف السيدات والسادة النواب عندي الرأي التالي هذا طلب أخر لجنة نيابية مختصة بتحقيق والتقصي الحقائق والكشف عن مصير المتظاهرين المغيبين والمختطفين وجرحى التظاهرات من أبناء الشعب والقوات الأمنية ومتابعة ملف قتلة المتظاهرين السلميين والاعتداء على المؤسسات الأمنية وتقديم الدعم والاسناد للجنة من قبل رئاسة المجلس هذا يكون صيغة القرار اللجنة نصوت عليها تخولون رئاسة المجلس باختيار الأسماء حتى اليوم أخذ التصويت ولاحقاً الذي يريد الانضمام بالجنة لماذا نمنعه جيد لا تختصر يوجد نائب يريد أن يبدي بهذا الموضوع هو هذا الذي حدث تم الاختصار النص الذي قرأت وتخول رئاسة المجلس بإضافة أو حذف أسماء من الأسماء المقدمة، اطلب من المجلس التصويت كما قرأ وتخول رئاسة المجلس باختيار الأسماء.

(تم التصويت بالموافقة)

السيدات والسادة النواب، الله يعينكم ويعيننا شكراً لجهودكم لنجاح هذه الجلسة شكراً للسيد المستضيف السيد النائب المستضيف برهان المعموري شكراً لمن أزرهم السيدات والسادة النواب لممارسة هذه الفعالية الديمقراطية هذا دور المجلس بمتابعة الملفات وهذا دور المجلس للرقابة على كل مؤسسات الدولة، اطلب من رؤساء الكتل النيابية والنواب المستقلين إكمال توزيع أو تقديم اسماءهم إلى السيد النائب الاول لإكمال اللجان الاسبوع القادم جلسة انتخاب رئيس الجمهورية سوف نعلمكم بالوقت المحدد لجلسة انتخاب رئيس الجمهورية وايضاً التصويت على تشكيل الجان النيابية أطلب من رؤساء الكتل أن يستمر اجتماعاتهم يوم غد وبعده لإكمال توزيع السيدات والسادة النواب على اللجان النيابية.

ترفع الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة (٦:٢٩) مساءً.